Institute for Palestine Studies
The Library
Discarded

العراق: السيادة الوطنية برسم الاحتلال حتى إشعار آخر

أسبوعية عربية سياسية ثقافية

الحرية
ALHOURRIAH

الصحافة الفلسطينية واجتياح 82

WWW.ALHOURRIAH.ORG

November 23. 2008 NO. 1213 (2287) ٢٣ ـ ٢٠٠٨/١١/٢٩ العدد ١٢١٣ (٢٢٨٧)

فهد سليمان: فشل الحوار خسارة للجميع

التهدئة.. الدم الفلسطيني في صندوق الاقتراع

قمة العشرين.. لضبط السوق الحرة

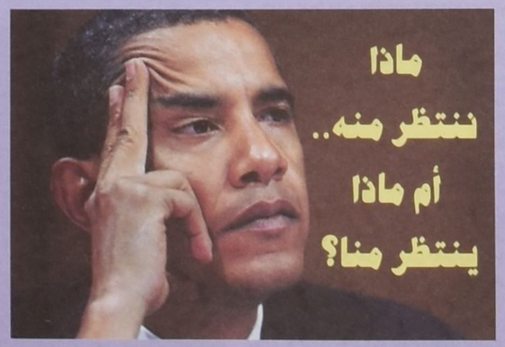

ماذا ننتظر منه.. أم ماذا ينتظر منا؟

إسرائيل: ملامح الخريطة الحزبية قبل الانتخابات

شريط عمليات كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية رداً على العدوان الإسرائيلي

Digitized by Birzeit University Library

عبور وآذان

■ صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية نشرت تقريرا مطولا، يقول إن الرئيس الأميركي المنتخب باراك أوباما سيلقي بثقله على مبادرة السلام العربية، كخلفية لحل الصراع العربي- الإسرائيلي.

الصحيفة استندت في تقريرها إلى التصريحات التي سربها عنه أحد المقربين منه بعد زيارته للشرق الأوسط، والتي اعتبر فيها أن رفض المبادرة العربية من قبل الإسرائيليين سيكون «جنونا»، كما استندت إلى تسريبات جديدة عن مساعدين لأوباما.

الصحيفة قالت إن مجموعة من كبار مستشاري السياسة الخارجية من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي حثت أوباما على أن يعطي المبادرة العربية الأولوية، وأنهم أكدوا على أن حل المشاكل في العديد من بؤر التوتر في العالم مرتبط بحل قضية الشرق الأوسط.

لكن الصحيفة لم توضح إذا ما كان أوباما سيأخذ بالمبادرة العربية وفقا لبنودها الأصلية، أم أنه سيطرحها للتفاوض، أو سيأخذ بالتحفظات الإسرائيلية عليها■

■ أوساط صحفية بريطانية ذكرت أنه ترتفع في بريطانيا أصوات قوية تطالب الرئيس الأميركي المنتخب باراك أوباما بأن يقوم بعد توليه السلطة بفصل توني بلير من مهمته كممبوث اللجنة الرباعية الدولية في الشرق الأوسط.

الأوساط أكدت أن هذه الأصوات ترى أن بلير لم يحقق شيئا في ما يخص مهمته، إضافة إلى عدم اكتراثه بملف الشرق الأوسط، ودليلها على ذلك الدخل الفلكي الذي يحققه إثر تعيينه كمستشار لعدة مصارف ومؤسسات مالية كبرى.

الأوساط نقلت عن صحفي بريطاني كان دعا لإقالة بلير قوله إن تعيين بلير لم يأت بسبب كفاءته وإنما مكافاة له من قبل بوش على دعم بلير له في حرب العراق.

الأوساط الصحفية البريطانية نقلت عن معلقين سياسيين بريطانيين، أن إقالة بلير من قبل أوباما، ستكون بادرة حسن نية من قبله، تجاه إيجاد مبعوث «نزيه» في إشارة واضحة إلى الدور «المنحاز» الذي لعبه بلير خلال توليه المهمة■

■ «التهدئة لأسباب إسرائيلية على كف عفريت كما يقولون، والعدوان الإسرائيلي قد يتدحرج نحو عملية عسكرية واسعة تضاعف معاناة وآلام سكان القطاع، وتتغذى على التناقضات والانقسام الفلسطيني فيما يصعب المراهنة على وساطة مصرية لتثبيت التهدئة، خصوصا بعد تعطل الحوار. ومرة أخرى وليست أخيرة، تأتي الأحداث لتؤكد أن إنهاء الانقسام الفلسطيني هو مفتاح معالجة الأزمات الفلسطينية. وبقاء الحال على حاله ليس سوى وصفة لتدمير قدرات الفلسطينيين وآمالهم.■

طلال عوكل

«الأيام، الفلسطينية (٢٠٠٨/١١/١٧)

■ مراقبون عراقيون وبريطانيون أكدوا حيرتهم في ظل التناقض الذي يكتنف مسألة الوجود العسكري البريطاني في العراق.

المراقبون أشاروا إلى أن الأنباء التي رشحت تفيد بأن المفاوضات جارية حاليا بين بغداد ولندن لإبرام اتفاقية حول مستقبل وجود هذه القوات، ووضع أساس قانوني لهذا الوجود قبل انتهاء التفويض الممنوح لها من قبل الأمم المتحدة.

المراقبون ذكروا أن التناقض يكمن بين تصريحات مستشار الأمن الوطني في العراق موفق الربيعي التي أكد فيها أن القوات البريطانية البالغ عددها ٤١٠٠ ستغادر بنهاية العام المقبل، وبين موقف وزارة الدفاع البريطانية التي نفت وجود جدول زمني لانسحاب هذه القوات من العراق.

المراقبون اعتبروا أن التناقض في هذه التصريحات يحمل في طياته، معاهدة جديدة بريطانية - عراقية ، تشبه إلى حد كبير المعاهدة الأميركية - العراقية■

■ أوساط حقوقية مصرية هاجمت التصريحات التي أدلت بها زوجة الرئيس المصري سوزان مبارك، والتي قللت فيها من خطورة ظاهرة التحرش الجنسي في مصر.

الأوساط قالت إن المسألة باتت تشكل هاجس حقيقي للمرأة المصرية، مؤكدة أنها تشكل ظاهرة، وذلك خلافا لتصريحات مبارك التي قالت فيها إن اعتبار الأمر «ظاهرة» يمثل مبالغة كبيرة.

وكان المركز المصري لحقوق المرأة نشر في الصيف الفائت تقرير أفاد بأن ٨٣٪ من المصريات و٩٨٪ من الأجنبيات يشكين من التحرش الجنسي، على عينة شملت ٢٥٠٠ امرأة من جميع الأطياف.

وكانت صحيفة «الأهرام» المصرية نقلت عن مبارك إشارتها إلى أن «اعتبار التحرش الجنسي «ظاهرة»، يعطي صورة بأن الشارع المصري أصبح غير آمن».

مراقبون مصريون وعرب تساءلوا فيما إذا كان المهم إعطاء صورة مشرقة عن الشارع المصري- الذي يشكل مرآة للشارع العربي- أم أن المهم محاربة الظاهرة عبر جميع الوسائل ■

■ أوساط نقابية مصرية أكدت حدوث توتر في علاقاتها مع المملكة العربية السعودية.

الأوساط ذكرت أنها بصدد إعداد قائمة سوداء تشتمل على أسماء ٢٠ شركة سعودية تتهمها بانتهاك حقوق المصريين، وتتضمن القائمة مستشفيات وشركات عقارية كبرى.

الأوساط قالت إن الحكومة المصرية لن تكتفي بقرار منع التعاقدات الجديدة للأطباء المصريين بالمستشفيات والعيادات الخاصة، مؤكدة أنه من الممكن أن تتخذ إجراءات إضافية (لم تحدد نوعها).

الأوساط أوضحت أن هذه التوترات جاءت عقب صدور قرار حكم بسجن وجلد طبيبين مصريين، بعد إشرافهم على الحالة الصحية لأميرة سعودية مدمنة توفيت مؤخرا.

الأوساط لم تؤكد أو تنف ختاما، إذا كانت هذه الأحداث مرشحة للتصعيد على أعلى المستويات الحكومية أم لا■

■ مصادر غربية مطلعة ذكرت أنه من المتوقع أن تعترض الدول الغربية على اقتراح ستتقدم به وكالة الطاقة الذرية الدولية لإبرام اتفاقية مساعدة فنية مع سورية، بغية إجراء دراسة جدوى اقتصادية لإقامة محطة توليد كهربائية تعمل بالطاقة النووية.

المصادر أشارت إلى أنه في حال الموافقة على مشروع الدراسة فستبلغ كلفتها ٣٥٠ ألف دولار، وأنها ستجري خلال الأعوام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١.

المصادر نقلت عن دبلوماسي أوروبي تأكيده أن موضوع هذه الاتفاقية أخير في اجتماع لبعثات الدول الغربية لدى الوكالة، وأضاف أن ممثلي هذه الدول أشاروا تساؤلات حول توقيت عرض الاتفاقية، وأنه «من السابق لأوانه إبرامها قبل حل عدد من القضايا».

المصادر قالت إن المسؤول الذي لم يذكر اسمه لم يوضح ما هي القضايا العالقة، كما نقلت عن موظف كبير في الوكالة قوله إن الدراسة جرت في عديد من البلدان النامية دون أن تثير أي تحفظات■

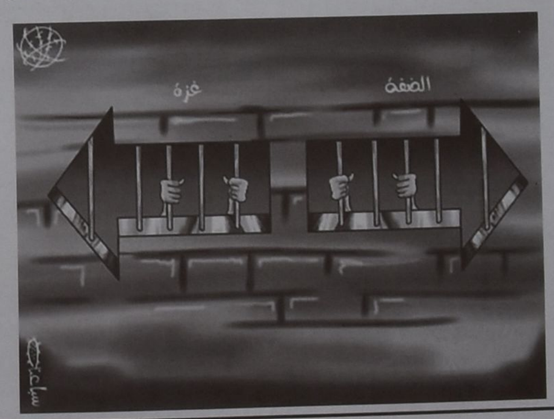

شرطة بلا وتود..!!

■ كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» (١١/٦) النقاب عن حجم الديون المتراكمة على الشرطة الإسرائيلية لشركة المحروقات «سونول»، التي بلغت ٦٥ مليون شيكل.

وادعت الشركة أن الشرطة الإسرائيلية تعرقل حصول الشركة على الدفعات المستحقة لها ما جعل كبار المسؤولين فيها إبلاغ الشرطة مؤخرا بأن الشركة ستقطع عن الشرطة واردات الوقود وستغلق المضخات الأوتوماتيكية التي يستخدمها رجال الشرطة لتعبئة خزانات سياراتهم الرسمية.

وتعتبر «سونول» الجهة الوحيدة المسؤولة عن تزويد الشرطة بالوقود بعد أن فازت بالعقد الخاص بذلك قبل عدة سنوات وقد تتسبب في حال نفذت تهديداتها أو حددت كميات الوقود بوقف الكثير من نشاطات الشرطة مثل الكمائن والدوريات وغيرذلك■

استجواب للمرة العاشرة

■ أعلن المتحدث باسم الشرطة الإسرائيلية، ميكي روزنفلد (١١/١٤) أن رئيس الوزراء المستقيل إيهود أولمرت استجوب للمرة العاشرة حول ضلوعه في قضايا فساد.

وقال إن «رئيس الوزراء استجوب في مقر إقامته الرسمي في القدس لمدة ساعتين»، مضيفا أنه «سُئل خلال الاستجواب عن دوره المفترض في قضية مركز الاستثمارات».

ويتوقع أن يستمر أولمرت في منصبه إلى ما بعد الانتخابات المقررة في العاشر من شباط (فبراير) المقبل■

طائرات لروسيا

■ ذكرت صحيفة «هآرتس» (١١/١٥) أن روسيا تعتزم شراء طائرات بدون طيار من إسرائيل. وأكدت الصحيفة أن موسكو قررت التفكير بهذه الصفقة بسبب الإمكانيات التقنية العالية لهذه الطائرات، وفي حال تمت الصفقة فإنها تعتبر خطوة نادرة نظرا لأن روسيا قلما تشتري أية أسلحة أو تكنولوجيا عسكرية من إسرائيل.

ونقلت «هآرتس» أن الناطق باسم وزارة الدفاع الروسية قال «في حال تمت الصفقة مع إسرائيل فإنه سيتم شراء هذه الطائرات غير أنه سيتم تصنيع أجزاء منها بموجب تراخيص صنع في روسيا».

وأضافت الصحيفة بأن سعي روسيا لشراء هذا النوع من الطائرات يأتي بسبب عدم وجود هذه التقنية لديها■

أزمات نفسية

■ أكد مركز العلاج الأولي النفسي (١١/١٥) أن عدد الإسرائيليين المراجعين للمركز تضاعف منذ بدء الأزمة المالية العالمية وموجة فصل العمال والتحاقهم في صفوف البطالة.

وأشار المركز إلى أن أكثر من نصف المتوجهين قد تجاوزت أعمارهم الخمسين عاما.

ونقلت مصادر صحفية إسرائيلية عن المركز أن نسبة المتوجهين لطلب مساعدة نفسية ارتفعت إلى ٣٠٪ مقارنة مع الفترة الموازية من العام الماضي.

وقدر المركز أن استفحال الأزمة الاقتصادية العالمية سيؤدي دون شك إلى موجة جديدة من التوجهات حيث أن الناس تحتاج إلى وقت كي تستوعب وضعها الجديد■

الحدث

بقلم معتصم حمادة

الدم الفلسطيني.. في صندوق الاقتراع

توقعنا ميكرين أن تخوض الأحزاب الإسرائيلية، معركتها الانتخابية في الساحة الفلسطينية جنباً إلى جنب، مع خوضها في الساحة الإسرائيلية، إذا جاز التعبير.

فالوضعان الإسرائيلي والفلسطيني متداخلان على أكثر من صعيد، السياسي منه بشكل خاص. وفي هذا السياق يشكل الوضع الفلسطيني متنفساً للسياسة الإسرائيلية، وكثيراً - بالمقابل - ما شكل الوضع الإسرائيلي، هو الآخر، متنفساً للوضع الفلسطيني. وقدرة كل طرف على استغلال أوضاع الطرف الآخر، في خدمة سياساته المحلية والاقليمية والدولية، رهن بتماسك سياسته، وقدرته على التحرك، وطرح الخيارات، والبدائل، وبالتالي استعمال أوراق القوة بين يديه، بما يخدم مصالحه العليا، ويخدم في الوقت نفسه المصالح الحزبية، لهذا الطرف أو ذاك.

بفعل حالة الانقسام الفلسطيني، وغياب الإستراتيجية السياسية الفلسطينية، وسيادة الفوضى محلها، استطاع باراك، في معركته الانتخابية، وفي طموح للعودة إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية القادمة، أن يحول الدم الفلسطيني إلى ورقة اقتراع في صندوق الانتخابات

في الوقت الراهن، وفي ظل الانقسام الفلسطيني، وغياب الإستراتيجية الفلسطينية الواحدة، وفي ظل تعدد الاستراتيجيات الفلسطينية (ومعظمها قاصر وعاجز وقصير النفس) باتت قدرة الطرف الإسرائيلي على استغلال الساحة الفلسطينية، أقوى بكثير من قدرة الطرف الفلسطيني على استغلال الساحة الإسرائيلية. بل يمكن القول إن الوضع الفلسطيني، وبفعل الضعف الذي يستبد به، وحالة الفوضى التي تجتاحه، ووقوعه أسيراً لحالة الانقسام، بات عاجزاً عن الإفادة من الوضع الإسرائيلي، ولقد فوت على نفسه عشرات الفرص التي كان بإمكانه أن يستغلها في صراعه مع الجانب الإسرائيلي ليسجل في مرماه عدة أهداف من شأنها أن تراكم في النقاط الفلسطينية في المواجهة السياسية الدائرة - بشكل خاص - منذ مؤتمر أنابوليس، لذلك يمكن القول، إن النقاط التي فشل الجانب الفلسطيني في كسبها، تحتسب في باب الخسارة الفلسطينية - بالطبع - كما يجب أن تحتسب في باب الربح الإسرائيلي بالطبع أيضاً - وعلى الصعيد الاستراتيجي، يمكن القول إن دوام الحالة الفلسطينية على ما هي عليه من الانقسام والتمزق والفوضى السياسية، هو في الأساس مكسب إسرائيلي، يوفر له يومياً المزيد من النقاط لصالحه.

ولقد شكلت معركة الانتخابات التشريعية الإسرائيلية لاختيار كنيست جديد في ٦ شباط (فبراير) القادم، فرصة ثمينة لمجمل الحالة الإسرائيلية مجتمعة، ولأحزابها السياسية، كلاً على حدة، لتخوض بعض جولات هذه المعركة على الأرض الفلسطينية وبحيث تتحول عناصر القضية الفلسطينية إلى أوراق لعب، يجري حرقها ورقة وراء ورقة على الطاولة الخضراء، حيث يتزاحم اللاعبون الإسرائيليون.

و«البطل» في هذا المجال، يلعب دوره في هذه المرحلة وزير الدفاع وزعيم حزب العمل إيهود باراك. فإذا كانت معركة كسب الرأي العام الإسرائيلي ستدور بين جنرالات، فإن الجنرال باراك يقف في مقدمة الصفوف. وإذا كانت المعركة ستدور بين سياسيين مخضرمين، فإن باراك، يقف هو أيضاً في مقدمة الصفوف. ولا يعيبه في ذلك أن شارون قد هزمه هزيمة شنعاء في مطلع العام ٢٠٠١، بل إن المعركة القادمة، ربما شكلت لباراك فرصة للثأر- والانتقام، واستعادة ما خسره في مواجهة الجنرال الإسرائيلي العجوز، الذي أرغمه الشلل على مغادرة الحلبة لنائبه إيهود أولمرت، وبعده، لتسيبي ليفني.

وحديثنا عن «البطل» باراك، لا ينتمي إلى عالم المديح، بالطبع، بل ينتمي إلى عالم التنبيه والتحذير، لما يقوم به هذا الجنرال، من استغلال للدم الفلسطيني، ليحوله إلى أوراق اقتراع لصالح حزبه، في معركة العودة إلى الكنيست.

ففي الضفة الفلسطينية، وبذريعة أن إسرائيل رسمت خرائطها (خرائطها هي ومن جانب واحد) للحل الدائم مع الفلسطينيين، يواصل باراك تقربه من المستوطنين، ومن اليمين الإسرائيلي المتطرف، (وربما من حزب شاس الديني الشرقي أيضا) من خلال توزيع أعطيات لبناء المزيد من الشقق السكنية في المستوطنات الإسرائيلية القائمة، وطرح مئات الشقق الجاهزة للبيع بتسهيلات مغرية، لاجتذاب الآلاف الجديدة من المستوطنين اليهود إلى الضفة، بكل ما يعنيه هذا من فرض وقائع جديدة على الأرض، لا بد أن تكون لها تداعياتها على العملية التفاوضية، (حتى أن بعض الفلسطينيين بات يرى في هذا التوسع الاستيطاني مقتلا لإمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع وبات يطالب - عبر الهروب إلى الأمام- بالتخلي عن البرنامج الوطني لصالح برنامج بديل هو برنامج الدولة الواحدة للفلسطينيين والإسرائيليين معاً).

في السياق نفسه يواصل باراك، من موقعه وزيرا للدفاع (وطامعا في الوصول إلى رئاسة الحكومة في الكنيست القادم) تشييد جدار الفصل والضم العنصري، وهو في كل الأحوال، الابن الشرعي لحزب العمل الإسرائيلي، رغم أن اسمه ارتبط بشكل أو بآخر، بالجنرال المشلول شارون. ولقد استشرى فعل الاستيطان، ووصل حدا، لم يعد معه بإمكان وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، ولا اللجنة الرباعية، الصمت، فاضطرت رايس، كما اضطرت الرباعية هي أيضا، لتوجيه انتقاد معلن لعمليات الاستيطان، والقول- مرة أخرى - إنها تعيق العملية التفاوضية (طبعا دون أن يتحول هذا النقد إلى إرادة سياسية وفعل مؤثر يردع الجانب الإسرائيلي).

هذا في الضفة. أما في قطاع غزة، فإن باراك (وخلفه حكومة ليفني) يخوض معركته الانتخابية بالقتل والتجويع فينتهز أبسط الأسباب (وأحيانا يفتعلها) ليشن غاراته على أبناء القطاع، موقعاً في صفوفهم ضحايا وجرحى. وذريعته أنه يرد بذلك على سقوط صواريخ في جوار سديروت وفي مناطق أخرى. منتهكاً بذلك تهدئة هشة صاغتها إسرائيل - أساساً - بشروطها هي، متجاهلة ما تمليه عليها من متطلبات علما أنه بالإمكان - لو كانت التهدئة «حقيقية» استحداث مكتب ارتباط إسرائيلي - مصري - فلسطيني، لمعالجة الخروقات والانتهاكات، إن هي حصلت فعلا من الجانب الفلسطيني كما تدعي إسرائيل.

في السياق نفسه، يواصل باراك تجويع الفلسطينيين في القطاع، من خلال إغلاق المعابر، بما في ذلك معبر كرم أبو سالم، وصوفا، وغيرهما، ومنع الوقود والمحروقات عن القطاع، في صورة بشعة من صور العقاب الجماعي، لشعب يرزح تحت أثقال سياسية، لا يتسع المجال الآن لذكرها.

وواضح تماما أن باراك يستغل في هذا العمل البشع مسألتين:

• الأولى حالة الانقسام الفلسطيني، وغياب الإستراتيجية الفلسطينية الموحدة للرد. أي أنه يستغل حالة الإرباك التي تعيشها الحالة الفلسطينية (راجعوا ردود الفعل على الانتهاك الإسرائيلي للتهدئة للتأكد من صحة ذلك).

• الثانية نجاح إسرائيل، بفعل أخطاء فلسطينية، وانحياز أميركي فاقع، في اتهام المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، وبالتالي تبدو العمليات العدوانية الإسرائيلية ضد القطاع، وكأنها جزء من الحرب الإسرائيلية- الأميركية ضد الإرهاب، وليست اعتداء على شعب محاصر جائع، منهك، منكوب بانقسام داخلي قاتل.

وهكذا يمضي باراك، وخلفه حكومة ليفني، في تحويل الدم الفلسطيني إلى أوراق اقتراع في صندوق تشكيل الكنيست القادم، وولادة حكومة إسرائيل الجديدة، فمتى يمكن للسياسة الفلسطينية أن تصون هذا الدم أولا، وتحول دون استغلاله في المعارك الإسرائيلية الداخلية؟ ومتى يمكن للسياسة الفلسطينية أن تستعيد قدرتها على اللعب - هي الأخرى - في الساحة الإسرائيلية - بعد أن تحولت الساحة الفلسطينية إلى ملعب، يمارس فوقه الطرف الإسرائيلي أكثر الألاعيب قذارة؟■

alhouriaa@hotmail.com
hamade@aloola.sy

الدم الفلسطيني : ورقة اقتراع!

Digitized by Birzeit University Library

لماذا نسأل: ماذا ننتظر من أوباما ولا نسأل: ماذا ينتظر أوباما منّا؟

إياد مسعود

- الانتظار إلى أن يقوم أوباما بمبادرة نحو الحالة الفلسطينية سياسة خاطئة يجب تجنبها دون تردد
- إتباع السياسة التفاوضية القديمة مع الإدارة الأميركية الجديدة يشكل مقتلا للقضية الفلسطينية
- لا بد من إستراتيجية فلسطينية جديدة تقوم على مبدأ المقاومة ومرجعيتها وثيقة الوفاق الوطني
- من الخطأ التذرع بالانقسام للتردد في إشعال انتفاضة جديدة، بل إن الانتفاضة الجديدة من شأنها أن تضعف دعاة الانقسام

■ تفاءل كثير من الفلسطينيين بفوز باراك أوباما في الانتخابات الرئاسية الأميركية.

• بعضهم رأى في لونه الأسود علامة تفاؤل، منطلقا من الظلم الذي لحق بالأميركيين السود على يد سياسة التمييز العنصري، ومن أن وصول أوباما إلى الرئاسة من شأنه أن يضع حدا لسياسة الظلم هذه. ومنطلقا كذلك من أن السود في الولايات المتحدة يتعاطفون، من حيث المبدأ، مع الشعوب المظلومة، ومنها بالضرورة الشعب الفلسطيني، الذي لحق به الظلم على يد الاحتلال الإسرائيلي، والسياسة الأميركية في المنطقة ومن عموم المجتمع الدولي. وقد وقف عاجزا عن تنفيذ قراراته ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

• البعض الآخر رأى في الأصول الإسلامية لأوباما، علامة تفاؤل. فهو، وإن كان قد بدل دينه، إلا أن أصوله، يمكن أن تلعب دورا ما، في تقريبه من الشعب الفلسطيني، باعتباره في أغلبيته، شعبا مسلما.

• البعض الثالث، رأى في اهتمام أوباما بمصالح الفئات الوسطى في الولايات المتحدة دلالة على سياسة أميركية داخلية أكثر عدالة، من الطبيعي أن تكون لها تداعياتها في السياسة الخارجية، يعبر عنها بشيء من العدالة في النظر إلى قضايا الشعوب، ومنها شعب فلسطين.

• أما البعض الرابع، فقد رأى في هزيمة بوش الابن، (مجرد الهزيمة) علامة تفاؤل، منطلقا من أن الإدارة القادمة، مهما كانت متطرفة ومنحازة، فلن تصل، في تطرفها وانحيازها، إلى المستوى الذي وصلت له إدارة بوش. لذلك رحب برحيل بوش باعتباره هو علامة التفاؤل، ورحب بمجيء أوباما، لأنه، وأيا كانت سياسته، فلن تكون سيئة بالدرجة نفسها التي كانت عليها سياسة بوش.

إذن، كثيرون، جدا، ينتظرون التغيير الإيجابي على يد باراك أوباما، لصالح القضية الفلسطينية.

استبعاد المراهنة

بدورنا، إذا ما استثنينا العوامل العاطفية المفتعلة في النظر إلى أوباما (بشرته السوداء، أصوله الإسلامية...) فإننا نرى في مجيئه بديلا لبوش وإدارته خطوة إيجابية. لكن استثمار هذه الخطوة لا يكون بالمراهنة واتباع سياسة انتظارية، تعتمد على أن يبادر أوباما، هو نفسه، للتحرك نحو الشرق الأوسط واعتماد سياسة جديدة. بتقديرنا، يقع على عاتق الفلسطينيين

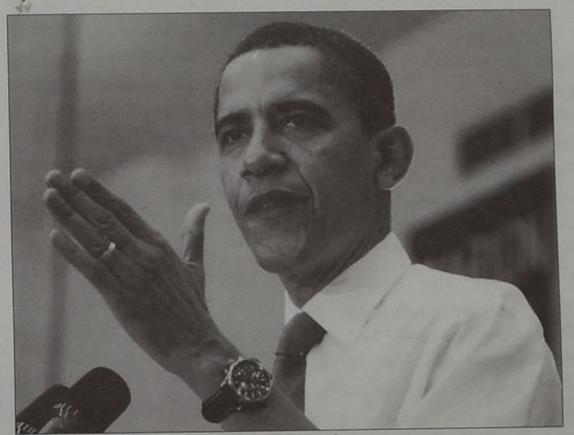

أوباما: ماذا ينتظر منا؟

مسؤولية، بل المسؤولية الأولى في القدرة على جذب أوباما إلى المنطقة، وفي إتباعه سياسة جديدة تختلف في جوهرها وآلياتها عن سياسة بوش.

ندرك جيدا أن أوباما لن يعيد رسم المصالح العليا للولايات المتحدة، ولن يحدث انقلابا في التحالفات الدولية لواشنطن. وبالتالي فإن المراهنة على وقوع حالة من التباعد بين السياستين الأميركية والإسرائيلية، يعتبر مراهنة خاسرة. فالروابط الإسرائيلية - الأميركية ليست مبنية على مقاس الأشخاص بل على مقاس المصالح، وهي متشعبة في المجالات العسكرية والأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، وغيرها. وبالتالي من كان يتوقع حدوث انقلاب جذري في علاقة واشنطن بتل أبيب، عليه أن يتخلى عن توقعاته هذه، وأن يستعيد وعيه، وأن ينظر إلى الوضع نظرة واقعية.

فعلى الصعيد الاستراتيجي، ستبقى الولايات المتحدة ضامنا «للتفوق العسكري» الإسرائيلي في المنطقة، وضامنا «لسلامتها، وستبقى تنظر إليها باعتبارها «الحليف الإستراتيجي»، الذي لا عودة عن التحالف معه، أيا كان الحكومات التي تدير شؤون إسرائيل.

وعلى الصعيد التفاوضي، لن تذهب الولايات المتحدة في الضغط على إسرائيل، إلى الحدود التي ترضى الفلسطينيين بشكل كامل ودون نقصان. فلا نتوقع، على سبيل المثال، أن تعترف الولايات المتحدة (الآن وفي عهد أوباما) بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم في مناطق الـ ٤٨. ولا نتوقع أن تذهب إدارة أوباما، إلى الحد الذي ستطالب فيه إسرائيل بتفكيك كل مستوطناتها في الضفة الفلسطينية (بما في ذلك في محيط القدس وداخلها) والعودة إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ٦٧. أي إن باراك أوباما لن يكون «فلسطينيا» أو «عربيا» في نظرته إلى القضية الفلسطينية وآفاق حلها، كما أن أوباما لن يكون قاضيا في محكمة العدل العليا ليحكم بتطبيق القانون الدولي، في حل الصراع بين الطرفين، على غرار ما فعل قضاة المحكمة في قرارهم الاستشاري بشأن جدار الفصل العنصري (وهو قرار يعتبر كنزا قانونيا لصالح القضية الفلسطينية).

ليس نسخة عن الآخرين

ومع ذلك فإن أوباما، وهذا مؤكد، لن يكون نسخة طبق الأصل عن الرئيس بوش الابن. فبوش الأب لم يكن نسخة عن رونالد ريغان، وبيل كلينتون لم يكن نسخة عن بوش الأب. وبوش الابن لم يكن نسخة عن بيل كلينتون ولا عن بوش الأب نفسه. بل إن الإدارة الواحدة يدخل على مواقفها متغير سياسي بين فترة وأخرى. فالموقف الأول لإدارة بوش الابن من جدار الفصل العنصري، رأى في الجدار «أفعى تتلوى في قلب الضفة، وتحول دون قيام دولة فلسطينية. وقد استبشر الفلسطينيون خيرا بموقف بوش هذا من «الجدار». إلا أن الإدارة الأميركية عادت و«تفهمت» الأسباب الأمنية (المزعومة) للجدار، باعتباره سيشكل سدا في وجه تسلل المقاتلين الفلسطينيين للاعتداء على اليهود في مناطق الـ ٤٨. (كما ادعت إسرائيل ووافقتها على ذلك إدارة بوش. رغم أن إسرائيل عادت واعترفت أن «الجدار» سيشكل الحدود النهائية لها في أي حل قادم مع الفلسطينيين وأن المسألة ليست مسألة تسلل مقاتلين بل مسألة سرقة أراضٍ وضمها إلى إسرائيل).

أية توجهات نتبع؟

بعد هذا نسأل: ما هي التوجهات السياسية الفلسطينية في المرحلة القادمة، أي بعد أن يتسلم أوباما دفة الإدارة الأميركية.

• هل ستبقى القيادة السياسية وفريقها المفاوض متمسكين برؤية الرئيس بوش «دولتان لشعبين» أساسا للحل كما هو الموقف الفلسطيني المفاوض الآن؟ بتقديرنا إن القيادة الفلسطينية الرسمية ستقع في خطأ جسيم إن هي تمسكت برؤية بوش حول الدولتين. فرؤية بوش ما كانت إلا كذبة كبيرة، كان الهدف منها تأكيد الاعتراف الفلسطيني الرسمي والعربي بإسرائيل مقابل وعود فارغة لا قيمة لها في عالم السياسة. لقد انجر المفاوض الفلسطيني إلى فخ التمسك برؤية بوش، فجدد في كل مرة اعترافه بدولة إسرائيل، إلى جانب الدولة (الفكرة) الفلسطينية، التي لم تقم لا عام ٢٠٠٥، ولا عام ٢٠٠٨، لأنها كانت فكرة تقوم على كذبة. وبالتالي، يغادر بوش البيت الأبيض، ولتغادر معه، رؤيته. كذبته هذه.

• هل ستبقى القيادة الفلسطينية الرسمية متمسكة بنتائج مؤتمر أنابوليس كأساس للعملية التفاوضية علما أن «صاحب» أنابوليس سيغادر البيت الأبيض خلال أيام، وأن «الشريك» الإسرائيلي في أنابوليس ليس مرشحا للعودة إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية. فضلا عن ذلك فإن أسس أنابوليس، جاءت مختلة بشكل كامل للجانب الإسرائيلي، وشكلت قيدا على الجانب الفلسطيني. وبالتالي فإن تغيير الإدارة الأميركية، والتغيير اللاحق في القيادة السياسية الإسرائيلية يشكلان فرصة أمام المفاوض الفلسطيني ليتحرر من أعباء أنابوليس وقيوده، ويفتح الباب مرة أخرى، لإرساء العملية التفاوضية على أسس متوازنة، بحيث تكون مرجعيتها قرارات الشرعية الدولية، ويرسم

لها في الوقت نفسه سقف زمني، وتتحدد أهداف العملية التفاوضية ربطا بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

• هل سيبقى الوفد الفلسطيني المفاوض (ومن خلفه القيادة السياسية الرسمية) متمسكا بخارطة الطريق، كأساس للحل الدائم.. علما أن المراجعة النقدية و(المحايدة) لخارطة الطريق تبين أن الجانب الإسرائيلي أفرغها من مضمونها، وأعاد صياغتها وفقا لرؤيته السياسية الخاصة به، ووفقا لمصالحه، ويحاول على الدوام أن يفرضها، لا على الجانب الفلسطيني وحده، بل وكذلك على أعضاء اللجنة الرباعية أنفسهم. لذلك نلاحظ أن خطة خارطة الطريق مازالت تراوح في مرحلتها الأولى دون أن يستجيب الجانب الإسرائيلي لما تتطلبه هذه المرحلة من التزامات. فالاستيطان في «أرقى حالاته»، والبؤر الاستيطانية تتزايد، بدلا من أن يجري تفكيكها، والمؤسسات الفلسطينية في القدس مازالت مغلقة وممنوع عليها العمل، في إطار خطة إسرائيلية لتهويد القدس وطمس عروبتها. وجيش الاحتلال يعربد في الضفة ويحولها إلى كانتونات ولم يتراجع حتى الآن من حدود أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠. ما يثار من خطة خارطة الطريق ما هو ملزم للجانب الفلسطيني فقط. وعندما تحاول الولايات المتحدة (وهي محاولات نادرة الوقوع) التدقيق في مجريات التطبيق في لقاء ثلاثي، يتغيب الجانب الإسرائيلي فيجهض المحاولة الأميركية (دون أن يصدر عن الجانب الأميركي ما يؤكد أنه منزعج من التهرب الإسرائيلي). لذلك نعتقد أن التمسك بخطة خارطة الطريق، وقد أثبتت فشلها (وأنها مجرد خطة للضغط على الجانب الفلسطيني وحده) لن يعود على القضية الفلسطينية بالأمر الايجابي بل سيبقيها تعيش حالة من الدوران في الفراغ، والاجترار السياسي، ومنح الجانب الإسرائيلي المزيد من الوقت لفرض الوقائع الميدانية على الأرض، من استيطان، ومصادرات، وإقامة حواجز ومواقع عسكرية في طول الضفة وعرضها، دون أن ننسى بالطبع جدار الفصل والضم العنصري الذي بدأ يتكون ككارثة على الحالة الفلسطينية.

طي صفحة أوسلو

• هل ستواصل السلطة الفلسطينية وإلى جانبها الفريق المفاوض التمسك بإتفاق أوسلو، باعتباره الخيار السياسي للوصول إلى تسوية مع الجانب الإسرائيلي، علما أن حكومة نتنياهو، ومن بعدها حكومة شارون، نعتا اتفاق أوسلو، ولم تكتف حكومة شارون بالنعي، بل تقدمت إلى الأمام على طريق طرح بدائل، كان من بينها الانسحاب الأحادي من قطاع غزة (دون فك أسر القطاع) وخطة الانفصال الأحادي في الضفة الفلسطينية، كمهرب من الالتزام باستحقاقات التسوية، وكمخرج لفرض شروطها على الجانب الفلسطيني. إلى ذلك، يجب أن يسجل أن الجانب الإسرائيلي هو الذي تهرب من أجندة أوسلو. فإذا كانت السلطة متمسكة بالاتفاق (السيئ الصيت) فإن تحلل الإسرائيلي من أية التزامات نحو هذا الاتفاق، يحرر السلطة أيضا من التزاماتها. أوسلو، كان يفترض به أن ينهي سنواته الخمس في أيار (مايو) ١٩٩٩، وكان على الفريق المفاوض، منذ ذلك التاريخ الخروج من عنق زجاجة هذا الاتفاق. لكنه قيد نفسه بالالتزام، بعدم اللجوء إلى إجراءات من جانب واحد، كما فرضه عليه الجانب الأميركي ومازال ملتزما به، علما أن الجانب الإسرائيلي، ضرب به عرض الحائط، فلجأ إلى عشرات الإجراءات من جانب واحد، من بينها الاستيطان، وجدار الفصل العنصري، وتهويد القدس، وإغلاق المؤسسات العربية فيها.. وغير ذلك الكثير.

الاستحقاقات والحقوق

إذن، ماذا على الفريق الفلسطيني أن يفعل؟ وكيف عليه أن يستقبل عهد أوباما وإدارته في البيت الأبيض؟

نرى أن الطريق الأفضل للوصول إلى بر الأمان، ووضع إدارة البيت الأبيض الجديدة أمام استحقاقات القضية الفلسطينية وحقوق شعبها، هو في العودة إلى وثيقة الوفاق الوطني، واعتمادها، باعتبارها، برنامج العمل للمرحلة الحالية.

فوثيقة الوفاق الوطني مازالت موضع إجماع القوى الفلسطينية كلها دون استثناء، بمن في ذلك الهيئات المستقلة والقطاع الخاص وفعاليات المجتمع المدني.

وهي وثيقة ترسم بوضوح أهداف النضال الوطني الفلسطيني، وترسم ميادين النضال وآلياته، في المقاومة المسلحة والنضال السياسي والإعلامي، والجماهيري والدبلوماسي. وهي تربط بين المقاومة والمفاوضات، وتكرس مبادئ الوحدة الوطنية عبر آليات ديمقراطية تعتمد على الانتخابات وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل وسيلة وطريقا لبناء هذه الوحدة.

طبعا، يمكن القول إن أوباما وإدارته، لم يسمعا بوثيقة الوفاق الوطني، وإن سمعا بها، فإنهما ليسا معنيين بما جاء فيها. المهم الآن كيف يمكن أن نجذب الإدارة الأميركية الجديدة نحو ملف القضية الفلسطينية.

قد تقدم اقتراحات تدعو لاطلاع الإدارة الجديدة على المناحي المختلفة للقضية. وهذا أمر جيد، بحيث يمكن تزويدها بتقارير وافية عن الاستيطان، بالأرقام والخرائط. وكذلك الأمر عن «الجدار» وعن القدس المحتلة والمؤسسات الفلسطينية فيها، وعن مصادرة المياه، والقتل، والاعتقالات، والحواجز، والحصار، وإجراءات التجويع وفرض الظلام على غزة.. إلى آخر ما هناك من معلومات تلقي الضوء على عدالة القضية الفلسطينية وعدالة حقوق شعبها، بما في ذلك كلف خاص عن قضية اللاجئين وما صدر بشأنها من قرارات، وعن أحوالهم وأحوال الأونروا. هذه كلها خطوات لا نقلل من أهميتها وضرورتها. لكن المهمات الأخرى الواجب الأخذ بها، تتجاوز هذا الأمر نحو خطوات إضافية يجب أن تشكل الحافز الرئيسي للتحرك.

الانتفاضة: الطريق إلى الخلاص

• عدم الاكتفاء بالمطالبة بوقف تهويد القدس، وعدم الاكتفاء بالمطالبة بفتح المؤسسات الفلسطينية. بل تحويل هذا الأمر إلى معركة يومية تخوضها فعاليات القدس وسكانها. وهذا يتطلب توفير قيادة وطنية جماعية تحمل أعباء القدس على عاتقها وتشكل ما يشبه قيادة الانتفاضة لحماية القدس من إجراءات التهويد.

• تعبئة جماهيرية واسعة ضد الاستيطان والجدار، وتحويل قضية الاستيطان والجدار إلى معركة يومية على غرار معركة نعلين وغيرها من القرى الفلسطينية.

• إطلاق المقاومة المسلحة بصيغة جديدة ومدروسة مستفيدة من تجارب السنوات الماضية، بحيث تستعيد اعتبارها مقاومة لشعب رازح تحت الاحتلال، مقاتل من أجل الحرية، له الحق في الدفاع عن نفسه ضد الاعتداءات الإسرائيلية، وعن أرضه ضد سياسة النهب والقرصنة.

• حملات شعبية دفاعا عن حق الأسرى والمعتقلين في الحرية، وضد سياسة الاعتقال.

• الدعوة لعملية تفاوضية جديدة، على أسس واضحة، تستند إلى قرارات الشرعية الدولية باتجاه تطبيقها وضمان الحق في الحرية والاستقلال والسيادة وعودة اللاجئين من أبنائه إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها منذ العام ١٩٤٨.

• تنشيط عمل حركة اللاجئين في رفض المشاريع البديلة لحق العودة.

أي باختصار لابد من انتفاضة متجددة ضد الاحتلال، وضد مظاهر الاسترخاء في الحالة الفلسطينية والدخول في اشتباك مع العدو على المستويات وفي الميادين كافة. إن تكبيد العدو خسائر يومية، بشرية واقتصادية، هو الذي من شأنه أن يدفعه كي يقف ويفكر بضرورة الوصول إلى حل سياسي مع الجانب الفلسطيني. هذه كانت خبرة اسحق رابين (رئيس وزراء إسرائيل القتيل) ودروسه مع الانتفاضة الأولى. وإن تحويل مناطق الاحتلال إلى مناطق ملتهبة، تنعكس تداعياتها على مجمل الحالة العربية، هو الذي من شأنه أن يعيد استنهاض الحالة الشعبية العربية لصالح دعم القضية الفلسطينية. وهو الذي من شأنه أن يهز أركان الحالة العربية الرسمية لتدق أبواب البيت الأبيض وتدعوه للتحرك فورا قبل أن تنتشار الانتفاضة الفلسطينية عبر الحدود، نحو أماكن أخرى. وهو الذي من شأنه أن «يقنع» إدارة البيت الأبيض بضرورة التحرك، وبضرورة تقديم اقتراحات ترضي الجانب الفلسطيني، وأن تضغط على الجانب الإسرائيلي ليتراجع عن سلفه.

إننا ندرك أن من شروط نجاح هذه التوجهات هو الخلاص من حالة الانقسام، ومع ذلك نقول إن بإمكان الضفة الفلسطينية، أن تشعل فتيل الانفجار، حتى دون الوصول إلى حل الانقسام الداخلي. بل يمكن القول إن إشعال الفتيل في الضفة الفلسطينية من شأنه أن يضعف دعاة الانقسام، وأن يكشف زيف المتاجرة بالمقاومة لصالح الدفاع عن المكاسب الفئوية الضيقة ■

صنداي تايمز: أوباما يدرس «خطة للسلام» تستند للمبادرة العربية... وتسقط حق العودة

■ قالت مصادر مقربة من الرئيس الأميركي المنتخب باراك أوباما، إن الفريق الاستشاري يعمل على خطة سلام للشرق الأوسط ترتكز على المبادرة العربية للسلام، وتضمن اعتراف العالم العربي بدولة إسرائيل في مقابل الانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧.

وذكرت صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية (٢٠٠٨/١١/١٧) انه بموجب الاتفاق، تتمتع إسرائيل بحق رفض عودة اللاجئين الذي طردوا في العام ١٩٤٨، مقابل الانسحاب من الجولان والسماح للفلسطينيين بإعلان عاصمتهم في القدس الشرقية. ونسبت الصحيفة إلى مستشار كبير لأوباما، قوله إن الرئيس المنتخب قال للرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال زيارته للشرق الأوسط في تموز (يوليو) الماضي، إنه سيكون ضربا من «الجنون» أن ترفض إسرائيل اتفاقا يمكن أن يؤمن لها «سلاما مع العالم المسلم من اندونيسيا إلى المغرب».

ويعتقد مستشارو أوباما، بحسب الصحيفة، أن المناخ الدبلوماسي الحالي يشكل فرصة مناسبة لعقد اتفاق مماثل، نظرا لتعرض الدول العربية لضغوط من حركات إسلامية راديكالية و«تهديدات نووية محتملة من الجانب الايراني». وينصح المستشارون الرئيس المنتخب بالتعجيل في متابعة هذه السياسة في الأشهر الستة إلى ١٢ الأولى من عهده «ما دامت النيات متوافرة». وقد رفع السفير الأميركي في إسرائيل دانيال كرتزر ورقة إلى أوباما حول هذه المسألة قبل الانتخابات الأميركية في مطلع الشهر الحالي، جاء فيها أن محاولة التوصل إلى اتفاقات سلام ثنائية بين دول عربية وإسرائيل ستبوء، ولكن المبادرة العربية «أكثر جاذبية». ■

Digitized by Birzeit University Library

حواتمه يهنئ الرئيس الأسد بذكرى الحركة التصحيحية

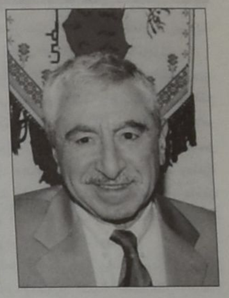

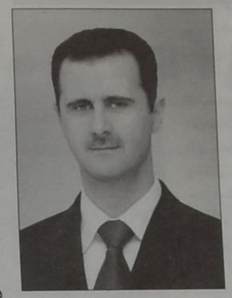

«الحرية» - دمشق

■ بعث الرفيق نايف حواتمه الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (١١/١٦) برسالة للرئيس السوري بشار الأسد يهنئه فيها بالذكرى الـ ٣٨ للحركة التصحيحية. جاء في الرسالة:

«من موقع نضالنا المشترك، نتقدم لكم في الذكرى الـ ٣٨ للحركة التصحيحية، بأحر التهاني والتمنيات لسورية الشقيقة (قيادة ومؤسسات ومجتمع) بغد أفضل على طريق التقدم والازدهار والاستقرار، ومزيدا من تحقيق المكتسبات والانجازات في الميادين المختلفة، ونحيي موقف سورية العروبية، في سياستها الوحدوية القومية، وفي السعي الدؤوب للحفاظ على المصالح والحقوق العربية، وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في الحرية والعودة والاستقلال، وفي استعادة الأراضي العربية المحتلة السورية واللبنانية في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧».

..ويجتمع وسفراء أميركا اللاتينية

عقد الرفيق حواتمه (٢٠٠٨/١١/١٩) اجتماعاً مطولاً مع سفراء أميركا اللاتينية، البرازيل، الأرجنتين، كوبا، فنزويلا، تشيلي.

الاجتماع شمل الأوضاع الفلسطينية والعربية والدولية، وخاصة بعد تعطيل الحوار الوطني الفلسطيني الشامل، لإنهاء الانقسام وإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير، والصراعات الاقليمية والدولية التي تتدخل بالشؤون الداخلية الفلسطينية بتغذية وتعميق الانقسام المدمر.

الرفيق حواتمه أشار إلى أن قوى فلسطينية ودولا عربية وشرق أوسطية، تعمل على تعطيل الحوار الوطني الشامل إلى ما بعد الإدارة الأميركية الجديدة، وإلى ما بعد تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة، وتراهن على حكومة يمينية متطرفة برئاسة نتنياهو زعيم الليكود وليبرمان وشاس، وأطروحات نتنياهو «بالسلام الاقتصادي» مع سكان الضفة وقطاع غزة، بديلاً عن الحلول السياسية وفق قرارات الشرعية الدولية وحقوق شعب فلسطين الوطنية بتقرير المصير والدولة والعودة.

ودعا الرفيق حواتمه أميركا اللاتينية إلى دور فاعل في العلاقات الفلسطينية والعربية - اللاتينية، دفاعاً عن حقوق الشعب الفلسطيني، وحل قضايا الصراع العربي - الاسرائيلي، وحق الشعوب بتقرير المصير والحرية والاستقلال والتقدم إلى أمام.

السفراء أكدوا التضامن الكامل مع الحقوق الوطنية الفلسطينية والعربية وفق قرارات الشرعية الدولية، وأكدوا أن الرسالة ووقائع الاجتماع سترسل إلى عواصم بلدانهم ■

حواتمه وسفراء البرازيل، الارجنتين، كوبا، فنزويلا، تشيلي

«الديمقراطية» تلتقي المطران عودة

«الحرية» - بيروت

■ التقى وفد من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين برئاسة عضو المكتب السياسي الرفيق علي فيصل، وعضوية الرفاق محمد خليل عضو المكتب السياسي وعلي محمود عضو قيادة الجبهة في لبنان مع المطران الياس عودة.

جرى خلال الاجتماع عرض مأساة مخيم نهر البارد وتأزمه، وضرورة الإسراع في إنهاء إزالة الركام للبدء بعملية الاعمار مع بداية العام المقبل لإنهاء هذه المأساة وعودة أبناء المخيم اليه. وأكد الرفيق فيصل والمطران عودة ضرورة إبقاء الأخوة العرب بالتزاماتهم بتوفير الأموال لانجاز عملية الاعمار.

وتم التوقف أمام الحالة الأمنية في المخيمات واستعراض صورة ما تقوم به الفصائل الفلسطينية من عمل موحد وبالتعاون مع الدولة اللبنانية من أجل الحفاظ على أمن المخيمات وأمن الجوار. وأكد الرفيق فيصل على أن هذه الخطوات الايجابية يجب أن تدفع نحو استئناف عملية الحوار الفلسطيني - اللبناني لتنظيم العلاقات على أسس سياسية واجتماعية وقانونية واضحة.

وتابع «وضعنا سيادته أيضا أمام المناخات الفلسطينية في إطار التحضير للحوار الفلسطيني - الفلسطيني لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وهنا سجلنا أسفنا لتأجيل عملية الحوار التي كانت ستبدأ في القاهرة لإنهاء حالة الانقسام. ■

ندوة سياسية في مخيم السبينة

أبو خلدون: لحوار وطني شامل بعيداً عن العقبات الذاتية والإقليمية

«الحرية» - دمشق

■ بدعوة من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في مخيم السبينة أقيمت يوم الخميس ٢٠٠٨/١١/١٣ ندوة سياسية بعنوان «المشروع الوطني إلى أين بعد تعطيل الحوار» في مخيم السبينة حضرة حشد من أبناء المخيم.

وتحدث في الندوة عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية الرفيق عبد الغني هللو (أبو خلدون) فوضع الحضور بالأجواء التي سبقت الحوار، والحوارات التي جرت بين مختلف الفصائل والأخوة المصريين وأكد الرفيق أن لا سبب يمكن أن يكون مقبولا لمقاطعة الحوار الذي كان مأمولا منه على الأقل أن يخفف من حالة الاحتقان في الساحة الفلسطينية وأن يفتح بابا للتقدم نحو إنهاء حالة الانقسام، وأن يضع كافة القضايا الخلافية في مكانها الصحيح على طاولة الحوار الوطني الفلسطيني، وأضاف «بدلا من التقدم خطوة إلى الأمام جاء تعطيل حماس للحوار ليعمق من حالة الانقسام ويرفع من منسوب التوتر في العلاقات الفلسطينية الداخلية». ورأى أن تعطيل الحوار الوطني الشامل يثير المخاوف مرة أخرى للعودة إلى اتفاقات المحاصصة الثنائية وتغليب المصلحة الفئوية على حساب المصالح الوطنية العامة. وختم الرفيق بأن استعادة الحركة الفلسطينية لدورها وطبيعتها كحركة تحرر وطني تتطلب إنهاء حالة الانقسام من خلال حوار وطني شامل يتغلب على أي عقبات ذاتية داخلية، أو أي تدخلات دولية وإقليمية ويضع المصالح الوطنية الفلسطينية فوق كل اعتبار ويعيد النظر بالعملية السياسية الجارية، ويضع حدا للمفاوضات العبثية والمؤذية والبدء بحوار وطني فلسطيني شامل يفضي إلى التوافق على حكومة انتقالية تستعيد وحدة المؤسسات وتحضر لانتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة تتم على قاعدة التمثيل النسبي الكامل ويقود إلى إعادة بناء وتطوير وتفعيل م.ت.ف من مدخل انتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد من الداخل والخارج على قاعدة التمثيل النسبي الكامل ■

مهرجان في جرمانا في ذكرى رحيل عرفات وإعلان الاستقلال

«الحرية» - دمشق

■ أقامت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في مخيم جرمانا مهرجانا جماهيريا في مقر الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (١١/١١)، بمناسبة الذكرى الرابعة لاستشهاد الرئيس ياسر عرفات، والذكرى ٢٠ لإعلان الاستقلال.

حضر المهرجان ممثلو فصائل الثورة الفلسطينية، والحزب السوري القومي الاجتماعي، ومختار المخيم ورئيس لجنة التنمية الاجتماعية، وصف واسع من الشخصيات الوطنية والاجتماعية والثقافية، وجمهور كبير من أبناء المخيم.

ألقي في المهرجان كلمات من: محمود بكير، عضو قيادة مفوضية الريف في الحزب السوري القومي الاجتماعي، وعلي سلامة مسؤول حركة فتح في المخيم، والرفيق أحمد صالح، عضو قيادة الجبهة الديمقراطية في سوريا، إضافة إلى قصيدة ألقتها الطفلة مروة عبد الله ناصر.

واستعرض المتحدثون مسيرة الرئيس الراحل، واستذكروا إعلان الاستقلال وأهمية التمسك به والحفاظ عليه. وأشاروا للتداعيات السلبية عن تعطيل الحوار وضرورة إنهاء الانقسام والذهاب لانتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة بعد التوافق على حكومة انتقالية ■

مبادرة حزبية

عبد القادر ياسين
كاتب وصحفي فلسطيني - القاهرة

■ لم تكف مصر عن تقديم الاقتراحات لانجاز المصالحة الوطنية الفلسطينية، ولم يقتصر الأمر على الحكم، بل تعداه إلى الأحزاب العلنية الفاعلة، حيث أصدر «الائتلاف الديمقراطي» بيانا، في ١١/٢ الجاري، في هذا الصدد، عززت كل الصحف المصرية - عدا واحدة - عن نشره.

معروف أن «الائتلاف الديمقراطي» يضم أحزاب: الوفد، التجمع، والناصري، والجبهة الديمقراطية.

بعد مقدمة ضافية، حصر بيان «الائتلاف الديمقراطي» أسس وحدة النضال الفلسطيني في ما يلي:

«أولا: تفعيل «وثيقة الوفاق الوطني» التي وافقت عليها كل الفصائل الفلسطينية في ٢٧ حزيران (يونيو) ٢٠٠٦.

«ثانيا: إعادة ترتيب البيت الفلسطيني من الداخل، بانضمام كل الفصائل إلى (منظمة التحرير الفلسطينية) باعتبارها الاطار المجسد لهوية الشعب الفلسطيني والمنظم لنضاله الموحد، وإعادة بناء الهيئات القيادية للمنظمة، لاستيعاب جميع القوى، والالتزام بالديمقراطية، كأساس للعلاقات داخل المنظمة.

«ثالثا: توجيه الجهود، وتنسيق التحركات السياسية، والشعبية بين كافة الفصائل، داخل الأرض المحتلة، وخارجها، لضمان أقصى فاعلية ممكنة للنضال التحرري الفلسطيني.

«رابعا: السعي لبناء موقف عربي موحد، مساند للنضال الفلسطيني، مع التركيز على أن تشمل المساندة العربية المجالات السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية.

«خامسا: العمل على فتح معبر رفح، ورفع الحصار الظالم على الشعب الفلسطيني».

إن صدور هذا البيان يعكس مدى نضج العقل السياسي لـ«الائتلاف الديمقراطي»، فضلا عن أن البيان يعكس مدى اهتمام «الائتلاف» بوطنه العربي الكبير عموما، وبقضية فلسطين على وجه الخصوص.

يبقى السؤال المشروع: لماذا أهملت الصحافة المصرية نشر هذا البيان الهام، تستوي في ذلك الصحف القومية، والحزبية، والمستقلة، أم أن قضية سوزان تميم أعمت أبصارنا عن قضايا الأمة، ولا أريد أن أقترب من كرة القدم، حتى لا أفتح على شخصي الضعيف أعشاش الدبابير!

على كل حال، لم يفت الوقت، ويمكن لأحزاب «الائتلاف الديمقراطي» أن لا تقول كلمتها وتمضي، بل تعمد إلى تعميم بيانها الموما إليه عبر صحفها، وأن تجعل من مضمون هذا البيان قضية للأمة كلها، فنحن أمام بيان متوازن، غير متحيز لأي من أطراف الخلاف في الساحة الفلسطينية ■

ملامح الخريطة الحزبية الإسرائيلية قبل الانتخابات

محمد أبو شريفة

ليفني

نتنياهو

باراك

■ تتأهب الأحزاب الإسرائيلية للنزول إلى الساحة الانتخابية في الفترة المقبلة في ظل توتر قائم بين الأحزاب دفع ببعض المعلقين إلى تسمية الوضع الراهن بالحرب. مع اعتقادهم أن نتائج الانتخابات سوف لن تسمح رغم ذلك بتغيير جوهري في السياسة الإسرائيلية لاعتبارات دولية وإقليمية.

ومن الملاحظ أن كل الحراك الذي تشهده الخريطة السياسية في إسرائيل ليس وليد مرحلة معينة في تاريخ الانتخابات فهذ كل إجراء انتخابات كنيست جديدة يسود الوضع الحزبي العام لديهم انشقاقات وتكتلات في أكثر من اتجاه لدرجة أن القيادات السياسية الإسرائيلية لا تتطلع إلى المبادئ بقدر ما تتطلع إلى التأثير، ويتجه كثيرون نحو الأحزاب التي تنال تأييدا في استطلاعات الرأي.

ويعترف بعض المختصين في الأحزاب الإسرائيلية أن غالبية الجمهور الذي سيقترع في الانتخابات المقبلة لم يعد قادرا على تحديد موقف نهائي من الأحزاب، حيث أصيب الناخب بالتشتت جراء الواقع المركب الذي تعيشه الأحزاب الاسرائيلية.

استقطاب وانشقاق

الصحف الإسرائيلية أشارت إلى اللقاء الذي حدث بين رئيس حركة «ميرتس» حاييم أورون وبعض قادة حزب «العمل» والذي طرح فيه فكرة تشكيل كتلة سياسية مشتركة بين الطرفين وكشفت صحيفة «معاريف» (١١/١٤) عن مسؤول رفيع المستوى في «ميرتس» قوله «بالفعل تجري أعمال جس نبض مع كل من الوزير عامي أيالون، وأوفير بينس، وميخائيل ملكيئور وإبراهام بورغ وشلومو بن عامي، ولكن ليس واضحا بعد أنهم سينسحبون من العمل وينتقلون إلى ميرتس».

وبحسب هذا المسؤول فإن «الحسم سيتم في الأيام القريبة المقبلة»، وأكدت مصادر أيالون أنه يفكر بجدية في الانتقال إلى حزب اليسار الجديد.

فيبدو أن حركة «ميرتس» تتوق إلى استعادة حجمها ونشاطها عن طريق تأسيس كتلة جديدة ينضم إليها هؤلاء القادة من حزب «العمل» علما بأن من أسس «ميرتس» بأسمائها المختلفة والمتنوعة انشق هو أيضا عن حزب «العمل» في السبعينيات والثمانينات فقد حققت الحركة في العام ١٩٩٢ في عهد إسحق رابين ١٢ مقعدا، وأصبح لديهم بعد ذلك خمسة مقاعد مما شكل حسرة لدى قادة ميرتس لأنهم خسروا معظم مقاعدهم.

فإذا ما تمكنت الحركة من استعادة هذا العدد فسيكون ذلك بالتأكيد على حساب عدد مقاعد حزب «العمل» و«الليكود» و«كديما» أو غير ذلك من الأحزاب وهذا ما حدا بإيهود باراك إلى إقرار وجوب إجراء انتخابات تمهيدية لتحديد مواقع القياديين في قائمة الحزب للكنيست، ومن المعروف أنه كلما تقلصت فرص الحزب في الحصول على المقاعد يبرز التشبث بها من جانب شاغليها.

ولا يختلف الحال في «كديما» حيث يريد شاؤول موفاز الانتقال من كونه الرجل الثاني في الحزب إلى مرتبة الرجل الأول عبر الاصرار على خوض انتخابات تمهيدية. ومن المحتمل أن نتيجة الانتخابات التمهيدية في «كديما» ومدى نجاح اليمينيين في الحزب بالفوز بأماكن أعلى في القائمة هي ما سوف يحسم وجهة الحكومة المقبلة. ويرى المعلق السياسي في «معاريف» بن كسبيت أن «بالون كديما ينتفخ، ولكن الابرة الصحيحة التي ستفرز فيه في الوقت الصحيح وفي المكان الصحيح قادرة على إعادته إلى حجمه الطبيعي كحزب لا يملك تركة إلا فك الارتباط الفاشل والحرب التي لا يوجد لها داع».

تناقضات «كاديما» وصراع «الليكود»

لا شك أن «كاديما» يحوي جملة من التناقضات في مواقف أقطابه السياسية وخاصة أولئك الذين جاءوا إليه من الليكود مثل شاؤول موفاز وزئيف بويم وتسحيا نيفبي، ويشير الكثيرون إلى أن هذا الجناح أقرب إلى بنيامين نتنياهو من إيهود أولمرت وذلك بعد أن صرح في الكنيست (١١/١١) وأشار فيها إلى ضرورة أن تنسحب إسرائيل إلى حدود حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بعد إجراء تعديل على تلك الحدود.

لقد حمل في السابق عدد من أقطاب هذا الجناح على أولمرت لأنه طالب بأن تنسحب إسرائيل من أحياء في القدس المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وهو ما يعتبرونه تقسيما للقدس رغم أن تلك المناطق التي يطلق عليها أولمرت أحياء ليست من داخل المدينة المحتلة بل خارجها.

ومن المقدر أن موقف أولمرت هذا سيوسع هوة الخلاف داخل «كاديما» وخصوصا بعد أن صرحت ليفني التي تخشى على وحدة الحزب أن «ما قاله أولمرت رئيس الحكومة الانتقالية الراهنة لا يلزمها ولا يلزم حزب «كاديما» لأن برنامج الحزب لا يمت بصلة إلى ما قاله أولمرت».

وواقع الحال أن «الليكود» يعاني من صراع على المواقع في قائمة الحزب ولكن ما يخفف من وطأة هذا الصراع هو نتائج الاستطلاعات التي تتنبأ له بأكثر من ضعفي ما لديه اليوم. فنتنياهو شدد من خطابه السياسي ضد المفاوضات والتنازلات من أجل ترسيخ دعائم معسكر اليمين، ولذلك فهو ضد أي مفاوضات حول القدس وهو مستعد لمبادلة السلام بالسلام مع دول المنطقة.

يعتقد أري شافيت في «هارتس» (١١/٣) أن «انتخابات ٢٠٠٩ ستنتهي على ما يبدو بإقامة حكومة وحدة وطنية سبب ذلك لا يعود للجيو استراتيجيا وإنما للسياسة» وأضاف «إن انتصرت ليفني فلن تكون قادرة على إقامة حكومة وسط - يسار مستقرة، ولذلك ستجبر للتعاون مع العمل والليكود على حد سواء. وأن انتصر بنيامين نتنياهو فلن يرغب في إقامة حكومة يمين متطرفة، ولذلك سيختار ضم كاديما والعمل إليه، وإن حدث العجب العجاب وفاز باراك فلن يترك له فوزه الضئيل بدا إلا الارتكاز على ليفني ونتنياهو وحزبيهما، ويخلص شافيت إلى أنه في كل الأحوال لن تكون حكومة إسرائيل المقبلة حكومة سلام.

وتسعى باقي الأحزاب اليمينية إلى توحيد قواها منذ الآن للمطالبة بأن تكون مهمة الحكومة المقبلة ليست اقتصادية أو سياسية وإنما اجتماعية كما يسعى له حزبي المقدال والاتحاد القومي حاليا.

ومن اللافت أيضا في هذا المعمعان الانتخابي أن الأحزاب الدينية اليهودية السلفية للشرقيين وللغربيين لديها القدرة على التماسك وتحاشي مظاهر الانشقاقات والتكتلات فحركة «شاس» لم يحدث فيها أي انشقاق يذكر لأنها تمثل طائفة من اليهود الشرقيين المنتفعين من الدولة ومن مشاركة قادة شاس في الحكومات وكذلك الأمر بالنسبة لحركة «يهدوت هتوراة» ولكن ما يميز هاتين الحركتين هو أنهما قادرتان على اللعب في أغلب الأوقات على ترجيح كفة أي حكومة ائتلافية يراد تشكيلها ولا تهتم كل منهما سواء أكانت هذه الحكومة برئاسة اليمين أو اليسار ما دامت توافق على شروطها المالية والاجتماعية بشكل رئيسي. ولذلك من الصعب الآن ضمن هذا الحراك الحزبي إعطاء تقديرات حاسمة على ماهية الحكومة المقبلة ■

يعالون ينضم إلى «الليكود»

■ أعلن رئيس «الليكود» بنيامين نتنياهو (١١/١٨) عن انضمام رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي سابقا، موشي يعالون إلى «الليكود».

وكان نتنياهو قد بذل جهودا كبيرة في الأونة الأخيرة من أجل ضم يعالون إلى الليكود، وذلك في إطار خطة لاجتذاب عدد كبير من الشخصيات، التي يصفها الاعلام الإسرائيلي بالنجومية، استعدادا للمعركة الانتخابية القادمة.

ويأتي انضمام يعالون لتعزيز توجه نتنياهو في اجتذاب جنرالات الجيش لمنافسة حزب «العمل»، وذلك في أعقاب ضم يوسي بيليد وعوزي ديان.

تجدر الاشارة إلى أن يعالون كان قد سبق وأن طلب تحصين موقع له في قائمة «الليكود»، إلا أنه تراجع في نهاية المطاف وذلك في أعقاب انضمام كل من بنيامين بيغن ودان مريدور بدون تحصين أماكن لهما. وبالنتيجة سيتوجب على يعالون أن ينافس على مكان متقدم في قائمة الليكود في الانتخابات التمهيدية.

ومن جهته فقد تعهد نتنياهو بالعمل لصالح يعالون من أجل الوصول إلى مكان متقدم في القائمة. وأشار إلى أنه في كل الحالات فإن الموقع في القائمة لن يؤثر على اختيار الوزراء.

وتشير التقديرات إلى أن يعالون، الذي تردد كثيرا في مسألة الانضمام إلى «الليكود» قد حصل على تعهدات من نتنياهو بتعيينه في منصب وزير الأمن في حكومته. في المقابل، فإن مقربين من نتنياهو صرحوا بأن يعالون لم يطلب ولم يتعهد له أحد بذلك.

ويذكر أن عددا من أحزاب اليمين قد سعت لاجتذاب يعالون إلى صفوفها خاصة بسبب مواقفه اليمينية، وإعلانه معارضته لخطة فك الارتباط من قطاع غزة والانسحاب الأحادي الجانب. وقد قدم استقالته من الجيش بعد شهر ونصف الشهر من قيام وزير الدفاع في حينه، شاؤول موفاز، بعدم تجديد ولايته في منصب رئيس هيئة أركان الجيش. وداب يعالون منذ استقالته من الجيش، على توجيه انتقادات حادة على الخطوات العسكرية والسياسية.

وفي أعقاب العدوان الأخير على لبنان تموز (يوليو) ٢٠٠٦، طالب يعالون أولمرت بتقديم استقالته واتهمه بإرسال الجنود إلى حتفهم في الأيام الأخيرة من الحرب من أجل ألاعيب سياسية ■

لنداو إلى «إسرائيل بيتنا»

■ كشفت صحيفة «معاريف» (١١/١٧) النقاب عن انضمام عوزي لنداو إلى حزب «إسرائيل بيتنا».

وأعلن لنداو الذي يعد من «أمراء الليكود» في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع رئيس «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان بأنه سيكون رقم اثنين في الحزب.

وتشير التقديرات إلى أن مغادرة لنداو لـ «الليكود» تعرب عن عدم الثقة برئيس الليكود نتنياهو. وقال: «لشدة ألمي فإن أشخاصا كثيرين جدا استخدموا الليكود كي يقدموا أفكارا غريبة لا تنسجم مع أفكار المعسكر الوطني. وحتى بعد أن تنظف من عصبة كاديما، والتي هي تعبير عن الانتهازية الصافية، انجرف الليكود إلى فقدان الهوية».

وفي أثناء المؤتمر الصحفي هاجم ليبرمان نتنياهو الذي صرح (١١/١٦) بأنه سيقيم حكومة وحدة واسعة، وقال ليبرمان «تجربتنا هي أن اليمين ينتصر في الانتخابات واليسار يواصل الحكم». واعترف ليبرمان ولنداو بأن آرائهما مختلفة بالنسبة لبند هام في مبادئ «إسرائيل بيتنا» وهو أن لنداو يرفض مبدأ تبادل الأراضي مع الفلسطينيين وبموجبه تنقل أراضي يسكن فيها عرب من مواطني إسرائيل إلى أراضي السلطة الفلسطينية ■

Digitized by Birzeit University Library

تحليل إخباري

التهدئة الهشة تترنح على وقع الاعتداءات الإسرائيلية

■ تصاعدت في الأيام الماضية الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة، في خرق فاضح للتهدئة التي أعلنت في شهر حزيران (يونيو) الماضي.

وتساءل عديد من المراقبين عن حقيقة النوايا التي دفعت قوات الاحتلال الإسرائيلي لخرق التهدئة، حين قتلت ستة مقاومين في ١١/٤ بدعوى أنهم كانوا يحفرون أنفاقا تحضيرا لعملية مستقبلية.

وأرجع آخرون ترنح التهدئة إلى بدايات الشهر الماضي، وهي الفترة التي حسمت فيها مشاورات تشكيل الحكومة الإسرائيلية، وفيما بعد الاتفاق على شهر شباط (فبراير) كموعد لانتخابات مبكرة للكنيست الإسرائيلي، وكالمعتاد ترتفع معدلات الجرائم والتطرف والارهاب الإسرائيلي المنظم في ظل التنافس بين الأحزاب الإسرائيلية والتاريخ حافل بأمثلة على ذلك التنافس (عناقيد الغضب، ١٩٩٦ ومجزرة قانا الأولى).

واستهدفت طائرة إسرائيلية مجموعة من «لجان المقاومة الشعبية / ألوية الناصر صلاح الدين» فاستشهد أربعة وأصيب اثنان (١١/١٦). وسارعت فصائل المقاومة الفلسطينية للرد على خروقات الاحتلال وجرائمه.

ففي (١١/١٧) ردت فصائل المقاومة بقصف مدينة عسقلان بصواريخ الكاتيوشا «غراد»، ويبلغ مدى الصاروخ ٢٥ كم.

واستغرب مراقبون تحميل أولمرت للجانب الفلسطيني مسؤولية «نسف» التهدئة في الوقت الذي بات مكشوفا فيه الطرف الذي خرق التهدئة، وهو إسرائيل بحسب الوقائع الميدانية، ونتيجة لاستمرار الحصار الجائر على القطاع، بتجويع سكانه وحرمانهم من مقومات الحياة العادية. و أكد أولمرت طلبه من قادة أجهزته الأمنية وضع خطط فورية وطرح خيارات أمام الحكومة لإنهاء سيطرة حماس على القطاع فقال: «أصدرت تعليمات لرؤساء المؤسسة الأمنية لوضع خطة في أقرب وقت ممكن طرحها على الحكومة من أجل استعادة الهدوء الشامل في الجنوب». وأضاف «أمرتهم بالانتهاء الفوري للنقاشات التي طالت بين النظام القضائي والنظام الدفاعي وطرح خطط عمل مختلفة، ودون إعاقة قدرتنا على استخدام القوة الضرورية في ردنا على انتهاكات التهدئة». ولكنه عاد وأكد أن حكومته ستتعامل «بهدوء» وستستخدم «الحكومة وتوازن الخيارات، حاصرا المستهدف بعمليات جيشه بمن «يخرق الهدنة»، وهو ما يوحي برغبة إسرائيلية باستمرار التهدئة، وهو ما يتلاقى مع رغبة إيهود باراك المسؤول الأول عن التصعيد، الذي حاول الظهور كمعتدل، كما أشار الكاتب هاني المصري (١١/١٨) والذي صرح (باراك) بأن إسرائيل «مستعدة للتفكير في العودة إلى التهدئة»، وأخذ «المسألة على محمل الجدية، في إطار سعيه لفرض شروط مذلة على الرغم من عدم التزام إسرائيل بالتهدئة واستمرار الحصار وإغلاق المعابر في ظل النقص الحاد في إمدادات الطعام والوقود وقطع التيار الكهربائي.

وتجاهلت إسرائيل كافة الدعوات التي صدرت عن المنظمات الدولية والإنسانية التي اعتبرت الحصار «انتهاك للقوانين الدولية».

من جانبها واصلت المقاومة ردودها على الاعتداءات واتسع نطاق قصفها، وفي الوقت ذاته ذكرت مصادر مصرية طلب «حماس» من القاهرة بالسعي لتثبيت التهدئة - على الرغم من فتور العلاقات - وتعهدت للقاهرة «بوقف إطلاق القذائف الصاروخية باتجاه إسرائيل والعمل لدى مختلف الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة لتمديد مفعول التهدئة»، وهو ما نقله الوزير عمر سليمان لعاموس جلعاد رئيس الهيئة الأمنية والسياسية في وزارة الدفاع الإسرائيلية (يديعوت أحرونوت ٢٠٠٨/١١/١٧).

لكن البعض يرى أن استمرار التهدئة في مصلحة إسرائيل وحماس، بغض النظر عن التصريحات، فالأولى على أبواب معركة انتخابية يستخدم فيها الدم الفلسطيني بمقادير محددة في إطار لعبة المزايدات، ويستغلها الطرف الثاني، أي حماس، في توطيد أركان حكمها في قطاع غزة، والاستعداد لمرحلة حسم داخلية تبدأ باستحقاق التاسع من كانون الثاني (يناير) وما تلوح به حماس من سحب الاعتراف بالرئيس محمود عباس ■

كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية
الجناح العسكري للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
تتصدى للاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة في قطاع غزة

«الحرية» - غزة

■ في إطار ردودها على العدوان الإسرائيلي المتواصل بحق قطاع غزة، استهدفت كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية، الجناح العسكري للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بالقذائف والصواريخ عددا من الأهداف والتجمعات العسكرية الصهيونية، متعهدة بمواصلة المقاومة حتى دحر الاحتلال.

• فقصفت وحدة المدفعية التابعة لكتائب المقاومة الوطنية، الجناح العسكري للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (١١/١٣) تجمعا لآليات العسكرية شرق جحر الديك بقذيفتي هاون من العيار الثقيل.

ويأتي هذا القصف المتواصل على مواقع وتجمعات العدو الإسرائيلي في إطار الرد على العدوان اليومي الذي يتعرض له الشعب ومقاومته الباسلة.

• ... وقصفت وحدة المدفعية التابعة لكتائب المقاومة الوطنية، الجناح العسكري للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (١١/١٤) موقعي كوسوفيم وصوفا العسكريان بقذيفتي هاون وصاروخ مقاومة المطور.

ردا على الخروقات الفاضحة للتهدئة المتمثلة بالاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة في قطاع غزة.

• كما قصفت الوحدة المدفعية التابعة لكتائب المقاومة الوطنية تجمعاً للآليات العسكرية الإسرائيلية شرق حي الزيتون بثلاث قذائف هاون من العيار الثقيل وذلك في تمام الساعة ٦:٣٠ من صباح السبت الموافق ٢٠٠٨/١١/١٥م.

• وعادت الكتائب واستهدفت تجمعا للآليات الإسرائيلية في معبر كرم أبو سالم شرق مدينة رفح (١١/٨) بصاروخ.

• وقصفت في (١١/١٧) موقع صوفا العسكري بأربع قذائف هاون من العيار الثقيل.

• وكانت كتائب المقاومة (١١/١٤) قصفت مستوطنة «سديروت» بصاروخين من طراز «مقاومة» المطور. لتعود في ١١/١٦ وتقصفها بصاروخين مماثلين.

• وبصاروخ آخر استهدفت موقع «كيسوفيم» العسكري مساء ١١/١٨. كما قصفت موقع «ميغن» العسكري بخمس قذائف هاون من العيار الثقيل مساء اليوم ذاته ■

«الديمقراطية»: إنهاء الانقسام لمواجهة مخططات إسرائيل الإجرامية

«الحرية» - غزة

■ أصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بيانا (١١/١٩)، حول الأوضاع المعيشية المتدهورة في قطاع غزة جراء الحصار الإسرائيلي، كما تناول الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال، والتهديدات الإسرائيلية باجتياح القطاع، ومما جاء في البيان:

«في الوقت الذي تحذر فيه المؤسسات الدولية الإنسانية من تدهور الوضع الإنساني في قطاع غزة، واعتباره منطقة منكوبة بالعقوبات العنصرية الجماعية الصهيونية، تتصاعد التهديدات الإسرائيلية الرسمية بالاجتياح العسكري للقطاع، في نقلة لاجراءاتها من الحصار الغاشم إلى المجازر الجماعية والإبادة.

«نؤيد نداء الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي دعا فيه منظمة الأمم المتحدة وأمينها العام بان كي مون إلى استخدام القوة لفك الحصار عن غزة تطبيقا للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة ونؤكد بذات الوقت أنه لا يمكن فصل التصعيد الصهيوني عن تحضيرات الأحزاب الإسرائيلية للانتخابات العامة المقررة في شباط (فبراير) المقبل، وفي ظل التراجع غير المسبوق لحزب «العمل» بزعامة وزير الحرب إيهود باراك، وفي أجواء المنافسة على الدم الفلسطيني مع اليمين الصهيوني المتطرف، كما أن الاجتياح الصهيوني ليس معزولا عن تعميق الانقسام الفلسطيني وتداعياته على قطاع غزة، وهكذا فالتصعيد العسكري الصهيوني مفتوح إلى ما قبل الانتخابات الإسرائيلية المقبلة وصولا إلى الاجتياح.

«إن الحالة الموصوفة التي تقلت قطاع غزة إلى منطقة منكوبة هي برسم المسؤولية الفلسطينية، فالحوار الفلسطيني الشامل هو الأداة الوحيدة لحل الخلافات وإنقاذ المشروع الوطني الفلسطيني، ومواجهة مخططات إسرائيل وجرائمها على أساس البرنامج الوطني الموحد وقرارات الشرعية الدولية» ■

ندوة جماهيرية في غزة

صالح زيدان: الاحتلال هو المستفيد الأساسي من الانقسام

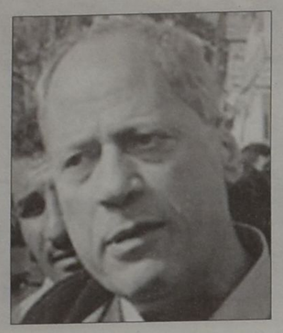

«الحرية» - غزة

■ نظمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في حي الدرج شرق مدينة غزة ندوة سياسية تحت عنوان «تعطيل الحوار الوطني من المسؤول ومن يدفع الثمن، وما هو الحل»، في مقرها بشرق غزة بحضور العديد من الوجهاء والمخاتير والشخصيات الوطنية في الحي، تحدث خلالها الرفيق صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية قائلا: «إن المستفيد الوحيد من حالة الانقسام الفلسطيني هو الاحتلال الإسرائيلي، فالاحتلال يعيش أحسن أحواله بفعل الانقسام والصراع الفلسطيني الداخلي، والذي أدى إلى تراجع المشروع الوطني الفلسطيني، والحقوق والثوابت الوطنية إلى الوراء عدة سنوات، فما يطرح الآن في المحافل العربية والدولية هو موضوع الانقسام وليس الثوابت الوطنية لشعبنا الفلسطيني».

وأضاف: «كنا على أبواب بدء الحوار الوطني الشامل وجاهزين لذلك، ولكننا تفاجئنا بموقف الاخوة في حركة حماس بمقاطعة الحوار لأسباب يمكن لها أن تكون جزءا من الحوار وليس سببا للتعطيل، فقد كانت حماس ومنذ الحسم العسكري في حزيران (يونيو) ٢٠٠٧ تطالب بالحوار دون شروط، وبعد ممارسة الضغوط على الرئيس أبو مازن منا ومن أطراف عديدة تم الاستجابة للحوار بلا شروط، وتفاجئنا بأن حماس هي من تضع الشروط، وبذلك ضاعت فرصة تاريخية لإعادة بناء الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام المدمر».

وفي تعقيبه على موضوعات الحوار والحلول التي يمكن أن تشكل مخرجا من الأزمة الحالية أكد زيدان على النقاط التالية:

١. إننا ضد الاعتقالات السياسية بالضفة وغزة، ونطالب بالافراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين وتحريم وتجريم الاعتقال السياسي.

٢. تشكيل حكومة انتقالية مؤقتة من شخصيات وطنية وازنة من مهماتها تسيير الأمور الحياتية لشعبنا وتوحيد المؤسسات والاعداد لانتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة على قاعدة التمثيل النسبي الكامل، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية.

٣. إعادة بناء م.ت.ف. بانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني على أساس التمثيل النسبي الكامل في الداخل، وحيثما أمكن في الخارج.

٤. وقف الحملات الإعلامية التحريضية والمسيئة لنضالات شعبنا ودماء شهدائنا، والتركيز على الخطاب الوحدوي.

وفي معرض رده على الأسئلة والاستفسارات قال الرفيق زيدان: «يجب عدم الرهان على نتائج الانتخابات الإسرائيلية أو تشكيل الإدارة الأميركية الجديدة، فالرهان الكبير على شعبنا ومقاومته ووحدته الوطنية، في مواجهة أي عدوان إسرائيلي همجي، علينا ألا ندخل أنفسنا كورقة مساومة في يد محاور إقليمية على حساب المصلحة الوطنية العليا لشعبنا».

وشدد الرفيق زيدان على أن الحوار الوطني الشامل هو الخيار الوحيد أمامنا للخروج من حالة الانقسام والتراجع عن الحسم العسكري الذي أقدمت عليه حركة حماس في حزيران ٢٠٠٧.

ودعا إلى وقف المفاوضات الجارية مع الجانب الإسرائيلي التي لا طائل منها حيث الاستيطان والجدار والاعتقالات والاغتيالات لا زالت مستمرة وبوتيرة متصاعدة.

كما طالب بإعادة النظر بالتهدئة الهشة التي لم ترفع الحصار ولم تفتح المعابر ولم توقف العدوان الإسرائيلي ضد شعبنا في القطاع، فأكثر من ١٣ شهيدا سقطوا خلال ١٠ أيام، داعيا إلى الإسراع بتقصير عمر الانقسام والعودة للحوار الوطني الشامل لأنه الطريق للعودة إلى الثوابت والمشروع الوطني.

وفي ختام الندوة، أثنى الرفيق محمود خلف، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية ومسؤولها في شرق غزة، على الحضور والضيوف، مؤكدا على أهمية تواصل اللقاءات الجماهيرية وتوسيعها لخلق رأي عام ضاغط على كافة الفصائل وخاصة طريق الصراع من أجل العودة للحوار وإنهاء الانقسام، مضيفا «يكفي ما يعانيه شعبنا يوميا من مرارة الحصار والإغلاق الظالم وضيق العيش» ■

«الأونروا» تتوقع عجزا ماليا يتجاوز ١٦٠ مليون دولار مع بداية ٢٠٠٩

■ توقعت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) أن يتجاوز العجز المالي في موازنتها مع الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٩ مبلغ ١٦٠ مليون دولار.

وقالت كارين أبو زيد، المفوضة العامة للوكالة، إن «وضع الوكالة المالي حرج، وستحتاج الأونروا في الربع الاول من العام المقبل (٢٠٠٩) نحو ٨٧ مليون دولار، اضافة إلى احتياجات غير مدفوعة حاليا تبلغ ٧٧ مليون دولار ليتجاوز العجز ١٦٠ مليون دولار».

وناشدت أبو زيد، في مؤتمر صحافي عقدته في عمان، على هامش اجتماع للأونروا، الدول المانحة والدول العربية «تقديم مزيد من التبرعات للوكالة».

من جانبها، قالت ثريا عبيد، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، إن هذا المؤتمر جاء «لحث الدول المانحة على تقديم الدعم للأونروا لما تقدمه من خدمات تربوية وصحية وغذائية وما إلى ذلك».

وتحدثت أبو زيد عن الأوضاع في قطاع غزة فقالت إن «غزة تغرق في الظلام لوقت طويل من اليوم، ولا يوجد كهرباء ولا ماء وبدون الماء وبدون الوقود الناس هناك في وضع مزر».

وأضافت «إنها من اسوأ الفترات التي مررنا بها، نحن لم نشهد فترة بهذا الطول لا نستطيع خلالها ادخال الاحتياجات إلى غزة، وحاليا مخازننا فارغة»، واصفة الوضع في غزة بأنه «كارثة».

ويبحث اجتماع الأونروا والدول المضيفة للاجئين ودول مانحة على مدى يومين برامج وانشطة الوكالة في مختلف مناطق العمليات ■

مؤتمر شعبي لجبهة اليسار الفلسطيني في صور رفضا لاستمرار حالة الانقسام

• «الديمقراطية» الحوار الشامل مدخل حل الأزمة
• حزب الشعب: نرفض المحاصصة والتفرد
• «الشعبية»: اتفاق مكة كرس الانقسام

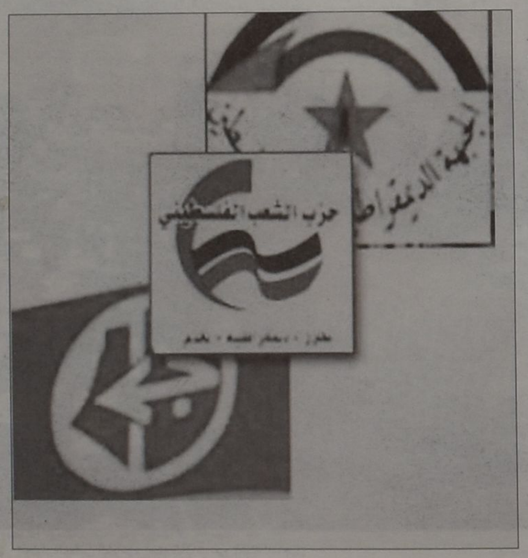

«الحرية» - بيروت

■ بدعوة من جبهة اليسار الفلسطيني في منطقة صور (الجبهتان الديمقراطية والشعبية لتحرير فلسطين وحزب الشعب الفلسطيني) عقد مؤتمر شعبي حاشد في مخيم البص (١١/١٢)، دعما للحوار الفلسطيني الشامل ورفضا لاستمرار حالة الانقسام. وشارك في اللقاء أبو بشار عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية وأبو فراس غراب عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني وأبو العبد الراشدي عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، وممثلون عن فصائل العمل الوطني والإسلامي الفلسطيني واللبناني وحشد من الفعاليات الوطنية والاجتماعية وأبناء مخيمات صور.

تحدث عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية الرفيق أبو بشار فأكد على موقف جبهة اليسار الفلسطيني على الصعيد الوطني والسياسي، ودورها الداعم للحوار الوطني الشامل، ودعا إلى تشكيل حكومة توافق وطني تعمل على رفع الحصار بعيدا عن الاشتراطات والاملاءات الأميركية والإسرائيلية وتشرف على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، وبناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية ووطنية، كمدخل لإعادة وبناء وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال انتخابات جديدة للمجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل.

ثم تحدث عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الرفيق أبو فراس، فأشار إلى أن استفحال الانقسام الفلسطيني أصبح يهدد القضية الوطنية برمتها، مضيفا: «إن الحوارات الثنائية أصبحت خلف ظهر شعبنا وقواه المختلفة ولم يعد مطروحا على جدول أعمال أحد، لذلك تؤكد جبهة اليسار على أهمية المشاركة السياسية من جميع القوى وترفض مبدأ المحاصصة والتفرد من أي طرف كان».

وتحدث عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية الرفيق أبو العبد الراشدي، فأشار إلى أن الذي فجر الأزمة الأخيرة وكرس الانقسام هو اتفاق مكة لأنه كان قائما على المحاصصة بين فتح وحماس، ولهذا يجب نبذ الاتفاقات الثنائية، والعودة إلى الحوار الشامل سيانة للمشروع الوطني الفلسطيني وتعزيزا للوحدة الوطنية. داعيا إلى رفع الحصار الظالم عن الشعب الفلسطيني وفتح جميع المعابر. وشدد على ضرورة الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين في سجون السلطة الفلسطينية وغزة وإنهاء ملف الاعتقال السياسي نهائيا ووقف الحملات الإعلامية التحريضية.

واتفق المجتمعون على رفع نداء باسم اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات جنوب لبنان، موجه إلى كافة القيادات الفلسطينية، أبرز ما جاء فيه:

«نطالب بحوار وطني شامل يعيد بناء الوحدة الوطنية وينهي حالة الانقسام، تعزيزا لصمود شعبنا وصيانة للبرنامج الوطني الفلسطيني، على أساس مرجعيات الإجماع الوطني الفلسطيني التي تم التوقيع عليها في آذار (مارس) ٢٠٠٥ ووثيقة الوفاق الوطني» ■

Digitized by Birzeit University Library

في حديث لصحيفة «الثبات» اللبنانية

فهد سليمان: فشل الحوار خسارة للجميع

حاوره: د. بسام رجا

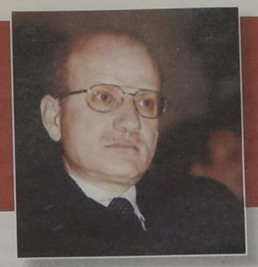

أجري هذا اللقاء الصحفي قبيل الموعد المفترض لانطلاقة الحوار الفلسطيني الشامل في العاصمة المصرية القاهرة، لذلك يلاحظ القارئ أن الرفيق فهد سليمان ركز في حديثه على أهمية دور محطة الحوار بالقاهرة في بحث آليات حل الأزمة الفلسطينية بعنصرها الرئيسي، الانقسام، وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المجتمع الفلسطيني وحركته السياسية.

ويلاحظ القارئ أيضا أن الرفيق فهد سليمان، كما معظم القائمين على إدارة الشأن الفلسطيني العام، استبعد أن تقدم حركة حماس على مقاطعة حوار القاهرة، لأن ذلك برأي معظم المتابعين «سيضعها خارج الإجماع الفلسطيني والعربي المطالب باستعادة الوحدة». ننشر فيما يلي نص الحديث الذي أجراه الزميل د. بسام رجا مع الرفيق فهد سليمان ونشرته صحيفة «الثبات» اللبنانية في عددها الرقم ٣٧ (٢٠٠٨/١١/١٤) بما في ذلك مقدمة الحوار التي أشارت إلى مقاطعة حماس لجلسات الحوار ربطا بموعد صدور الصحيفة.

«الحرية»

• نعاني أزمة شاملة في معظم مناحي نشاط الحركة الوطنية الفلسطينية، وهامش المناورة بات معدوما لأننا نقف أمام استحقاقات غير قابلة للتأجيل

«الثبات» في ملف حواراتها التقت عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ أ. فهد سليمان، لتسلط الضوء على واقع الأزمة التي تعيشها الساحة الفلسطينية، ولتنقل لقرائها رأي القوى الفلسطينية المختلفة في كيفية الخروج من حالة المراوحة، ومستقبل الحوار الفلسطيني الذي يبدو أنه عاد مجددا إلى نقطة الصفر، بعد أن أعلنت حركة حماس وفصائل أخرى مقاطعته.

أزمات متعددة

■ الأزمة المتواصلة وجذورها وحالة الشرذمة التي تعصف بالساحة الفلسطينية، كيف تقرأونها في الجبهة الديمقراطية؟

■■ الوضع الفلسطيني يواجه أكثر من أزمة، وأكثر من عنوان. هنالك أزمة سياسية تفاوضية، وأزمة اقتصادية معيشية تنموية، وهنالك أزمة من تباين الرؤى حول كيفية مواصلة الجهود لبناء المشروع الوطني الفلسطيني، وكذلك أزمة الانقسام الفلسطيني والأزمة الأخيرة هي الأساس والأهم، والتي لا يمكن التعاطي مع الأزمات التي يواجهها الوضع الفلسطيني قبل أن يقدم حلا لها.

• بقدر ما يتم الابتعاد عن الأهداف السلطوية والاقتراب من الأهداف الوطنية، تتوافر شروط ملائمة للإمساك بحلقات الحلول القابلة للتطبيق

مشكلة الانقسام الفلسطيني التي لم تشهدها الحالة الوطنية منذ أن انطلقت الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، لها علاقة بتبلور كيانين سياسيين على أرض الأمر الواقع، الأول في غزة، والثاني في الضفة الغربية، وانعكاس واقع هذين الكيانين على مجمل الأوضاع الفلسطينية، تحديدا على أوضاع (م.ت.ف)، التي لم تعد تمثل الحالة الفلسطينية الموحدة والمجمعة، لوجود قوى رئيسية لم تزل تقيم خارج إطار (م.ت.ف)، وهذا لا يلغي الطابع التمثيلي لمنظمة التحرير، وأقصد مكانتها القانونية والسياسية، بقدر ما يفقد المنظمة قدرتها في الفعل والتأثير في الإدارة السياسية الإجمالية العامة في الحالة الوطنية الفلسطينية.

محطة القاهرة تكمن أهميتها في أنها من المفترض أن تعالج حالة الانقسام المجسدة بكيانين على أرض الوطن، وافتقاد (م.ت.ف) نصابها السياسي الشعبي، وهذه الأمور تم التعبير عنها بوضوح من خلال الورقة التي قدمت من الجانب المصري، التي حاولت قدر المستطاع أن تبلور الجوامع المشتركة، وبما أن أي جهد تجميعي توحيدي يسبق الحوار ليس بمقدوره أن يقدم حلا لجميع القضايا الخلافية المطروحة، أتت بعض الصياغات في الورقة المصرية نازعة إلى التعميم، ونحن نفترض بأن وظيفة الحوار إنما تكمن في إضفاء مضامين محددة وملموسة على العناوين التي بقيت تتحرك في مجال العموم.

الوضع الفلسطيني يواجه أزمات كثيرة، وعنوان الانقسام الذي يشكل الأزمة الأكثر خطورة بدوره يتفرع إلى عناوين عدة، نحن في الجبهة الديمقراطية نعتقد أن هناك ثلاث قضايا رئيسية يفترض أن تحل في المرحلة الأولى من الحوار:

الأولى: ما سمي بحكومة التوافق الوطني، ما هي طبيعة هذه الحكومة؟ وكيف تتشكل؟ وما هي المهام التي يجب أن تنصرف لمعالجتها؟

من جهة نظرنا، يجب أن تكون هذه الحكومة انتقالية، مختلفة تماما عن حكومة تصريف الأعمال في رام الله، والحكومة المقالة في غزة.

ينبغي أن تبتعد هذه الحكومة عن كل ما له صلة بالمحاصصة الفصائلية، وهذا ما يضمنه التشكيل المختزل القائم على أساس مهني لعدد من الشخصيات الوطنية المستقلة؛ رئيسا وقواما، وتحدد مهامها في ثلاثة أمور:

الأول: أن تبدأ بعملية توحيد المؤسسات وتقطع أقصى ما يمكن في هذا المضمار.

الثاني: تحضر لانتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة، بسقف لا يتجاوز منتصف العام القادم.

الثالث: تطوير قانون الانتخابات العائد إلى شهر (٨) ٢٠٠٥، القائم على النسبية بواقع ٥٠ في المائة، إلى قانون يقوم على أساس النسبية الكاملة. في تقديرنا، هذه الخطوة الأساس التي ينبغي الاتفاق عليها، ومن ثم يتم الانتقال إلى باقي البنود التي تتضمنها الورقة المصرية، ومن ثم إلى لجان متخصصة تتناولها بكل تحديداتها وآلياتها، وفي مقدمتها توحيد الأجهزة الأمنية، وهو الملف الأصعب والأكثر تعقيدا، حيث هناك اتفاق عام في الساحة على إعادة بناء المؤسسات الأمنية، على قاعدة وطنية ومهنية.

المهم الاتفاق على الآليات التي تسمح بذلك، بما في ذلك إفساح المجال لمشاركة عربية شقيقة، من زاوية تقديم الخبرة والدعم الضروريين على هذا المستوى.

القضية الثانية، موضوع منظمة التحرير، حيث نقف أمام استحقاقين عاجل وآجل:

الحوار الوطني الشامل: استحقاقات غير قابلة للتأجيل

• المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في مأزق مستحكم لأن إسرائيل ليست في وارد تقديم الحد الأدنى لإنجاح المفاوضات وفي ظل إدارة أميركية لا تتدخل عمليا من موقع الوسيط «النزيه» كما تدعي

العاجل بضرورة توسيع اللجنة التنفيذية، واستطرادا المجلس المركزي لجهة تمثيل جميع القوى الفلسطينية غير الممثلة في هاتين المؤسستين، وهناك سوابق في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية تؤشر إلى هذه التجربة وبهذه الصيغة، ولعل أبرزها تجربة اللجنة المركزية التي استحدثت عام ١٩٧٠، بجانب اللجنة التنفيذية، والتي ضمت بعضويتها إلى جانب عضوية التنفيذية، الفصائل التي لم تكن ممثلة في اللجنة التنفيذية، حيث سنكون أمام لجنة تنفيذية بطابع تمثيلي أوسع وأشمل، وهي ستكون المعنية بإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، بواسطة الانتخابات في الوطن والخارج، ونحن لا نخفي الصعوبات الماثلة.

فرص الحل

■ لكن الحوارات دائما تصل إلى طريق موصدة، هل ترون أن هناك جدية من السلطة في حوار مثمر يصل إلى حل، أم أن القضية لا تخرج من دارة إضاعة الوقت كما تشير بعض التقارير المتابعة؟

■■ فشل الحوار يشكل خسارة لجميع الأطراف، ولن يشكل مكسبا لأي منها على المستويين السياسي والإعلامي. هناك أزمة وطنية شاملة، تشمل معظم الحقول التي تنشط فيها الحركة الوطنية الفلسطينية، إن لم تكن كلها، وهامش المناورة بات معدوما، وجميع القوى تقف أمام استحقاقات غير قابلة للتأجيل، لذلك نحن أميل للرهان على قابلية الجميع للتعاطي مع حلول واقعية تسووية ومنطقية، لأن البديل عن ذلك يشكل خسارة حتمية للجميع، وبقدر ما يتم الابتعاد عن الأهداف السلطوية والاقتراب من الأهداف الوطنية، تتوافر شروط أكثر ملاءمة للإمساك بحلقات الحلول القابلة للتطبيق.

■ أين كانت تكمن المشكلة في حوارات القاهرة؟

■■ قبل هذا الحوار الوطني الشامل، استضافت القاهرة ثلاث جولات حوارية وطنية شاملة.

• في شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣ انعقدت المحطة الحوارية الأولى، ولم تخرج بنتائج ملموسة، وإن توقفت مطولا أمام موضوع مشاركة القوى في مؤسسات السلطة والمنظمة، وتوقفت أمام موضوع إعلان التهدئة.

• في ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٣، اتفقت الفصائل على إعلان التهدئة من جانب واحد، واستمرت هذه التهدئة ٧٠ يوما، وفشلت على يد إسرائيل، وبعدها بشهور تشكلت حكومة أحمد قريع، التي توجهت إلى الفصائل بطلب نيل التفويض منها لإدارة الحوار مع الإدارة الأميركية، واستئناف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.

• في هذه الأجواء انعقدت المحطة الحوارية الثانية في شهر كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٣، ولم تخرج بنتيجة.

المفاوضات: طريق مسدود

الانقسام: العنوان الأبرز للأزمات الفلسطينية

• لا نعتقد أن مجيء أوباما سيغير من السياق المغلق الذي تقف فيه العملية التفاوضية، ومن هنا تأتي أهمية المسارعة في استعادة الوحدة الفلسطينية وتجاوز حالة الانقسام حتى نتمكن من تقديم الإجابات الناجعة للمشكلات والأزمات التي تواجه الوضع الفلسطيني

• المحطة الحوارية الثالثة كانت في شهر آذار (مارس) ٢٠٠٥، وكانت مشجعة من جهة، لأن كلا من فتح وحماس أعلنتا قبل الحوار التزامها بالتهدئة، ما جعل هذه النقطة عمليا في إطار الحوار نقطة محسومة، ومن جهة أخرى، وعشية انطلاق المحطة الحوارية، تبنت حماس توجها لخوض الانتخابات التشريعية، والمشاركة في مؤسسات السلطة.

محطة القاهرة ٢٠٠٥ أنجزت النقاط التالية:

- اتفاقا وطنيا شاملا للتهدئة حتى نهاية العام ٢٠٠٥.
- اعتماد قانون التمثيل النسبي الكامل للانتخابات المحلية.
- اتخذت قرارا بعقد انتخابات المجلس التشريعي، على قاعدة قانون انتخابي جديد يقوم على المناصفة بين التمثيل النسبي والدوائر، واتفق على أن تعقد الانتخابات دون أن يرد ذلك في نص الإعلان، على أن تنعقد الانتخابات في شهر ٨ / ٢٠٠٥، ثم تأجلت لاحقا إلى الشهر الأول / ٢٠٠٦.
- أما في موضوع (م.ت.ف)، تم الاتفاق على تفعيل المنظمة، ودعوة لجنة وطنية تضم أعضاء التنفيذية ورئيس المجلس وشخصيات وطنية للبحث في إعادة تشكيل المجلس، وآليات شمول التمثيل في أطر المنظمة لجميع القوى السياسية.

ونستخلص أنه لا يمكن أن نحكم مسبقا على نجاح المحطة الحوارية، أو عدم نجاحها.

العبرة بالتطبيق

■ لكن اسمح لي هنا أن أشير إلى أن الكثير من التعهدات ظلت حبرا على ورق، ولم تلتزم السلطة بما أقر في الحوارات، ومنها ورشة (الأمناء العامين) لإعادة بناء المنظمة.

■■ نحن ننطلق باستمرار من القاعدة التالية: هنالك مرحلة الوصول إلى اتفاق، أو اجتراح الاتفاق، ومرحلة تطبيق الاتفاق، وما طبق من محطة آذار (مارس) ٢٠٠٥، كان هاما على مستوى الانتخابات للمجلس التشريعي، ولكن في التطبيق المقابل لم يشمل هذا اجتماعات اللجنة العليا المعنية بعقد مجلس وطني فلسطيني جديد. وانطلاقا من هذا نقول ما يلي: كل الجهود ينبغي أن تتركز على التوصل إلى اتفاق في القاهرة، وبعد ذلك يجب أن تتكاثف جميع القوى من أجل تطبيق أمين لما يتم الاتفاق عليه.

■ هناك من يؤمن باستمرار المفاوضات مع إسرائيل، ويرى بفوز أوباما فرصة لتحريك المفاوضات. كيف تنظرون إلى هذه المراهنات؟

■■ المفاوضات في مأزق مستحكم لا سبيل للخروج منه، لأن إسرائيل ليست في وارد تقديم الحد الأدنى المطلوب لانجاح المفاوضات، وكل هذا معطوف على إدارة أميركية لا تتدخل بطريقة فعلية من موقع الوسيط «النزيه»، كما تدعي، للضغط على إسرائيل كي توقف كل ما من شأنه أن يعرقل المسار التفاوضي، فلا أفق أمام هذه المفاوضات.

ليس في جدول أولويات أوباما قضيتنا، هنالك أولويات لها علاقة بالأزمة المالية، الوضع الداخلي، علاقتهما الخارجية مع أوروبا، وروسيا (مشكلات القوقاز)، والملف الإيراني، وأفغانستان، والعراق، وقضيتنا لا تندرج ضمن هذه الأولويات، أضف إلى ذلك أن أي قضية لا يدعمها موقف عربي متماسك، لن تشجع الأطراف الخارجية على أن ترمي بثقلها من أجل أن تتجاوز صعوباتها وتعقيداتها وأن تتقدم، لذلك لا نعتقد أن مجيء أوباما سيغير من السياق المغلق الذي يقف أمام العملية التفاوضية. من هنا تأتي أهمية المسارعة في استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتجاوز حالة الانقسام، حتى نتمكن معا وسويا تقديم الإجابات الناجعة على ملف المشكلات والأزمات التي تواجه الوضع الفلسطيني.

■ ونحن نجري معك الحوار، وردت أخبار عن تأجيل الحوار، لمقاطعة حماس وفصائل أخرى، كيف تقرأ هذا التطور؟

■■ مازلت أستصعب اتخاذ حماس قرار يضعها خارج الإجماع الفلسطيني والعربي، المطالب باستعادة الوحدة، وتجاوز الانقسام، من خلال الحوارات.

Digitized by Birzeit University Library

الحكومة العراقية تصادق على «المعاهدة الإستراتيجية» مع واشنطن

السيادة العراقية برسم الاحتلال حتى إشعار آخر

كتب محرر الشؤون العربية

■ أحالت الحكومة العراقية المعاهدة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، إلى البرلمان العراقي لمناقشتها تمهيدا لإقرارها، بعد أن صادقت عليها بغالبية الأصوات، ووقعها وزير الخارجية هوشيار زيباري، والسفير الأميركي رايان كروكر في بغداد (١٧/ ١١). بعد مفاوضات وسجالات استمرت طوال العام الحالي.

واعتبر زيباري يوم توقيع المعاهدة بأنه «يوم تاريخي بالنسبة للعلاقات العراقية الأميركية، بعد أشهر من المباحثات التي وصفها بـ«المضنية»، بينما رأى السفير كروكر أن الاتفاقية ستحدد العلاقات بين البلدين لسنوات في مجالات «الاقتصاد والثقافة والعلوم والتقنية والصحة والتجارة وغيرها، في وقت اعتبرت فيه أطراف عراقية مختلفة، معارضة للاتفاقية، أن التوقيع عليها كان بمثابة «خيانة للعراق وشعبه».

وقد شرع البرلمان العراقي بنقاش المعاهدة بانتظار تحديد موعد التصويت النهائي عليها، والذي من المتوقع أن يتم قبل نهاية الشهر الجاري. ويرجح أن تحظى بموافقة البرلمان، في ظل مؤشرات إلى أن غالبية النواب سيصوتون لصالحها، وفقا لموافقة ممثليهم في الحكومة عليها، حيث دعمها ٢٧ وزيرا، يتبعون لكتل نيابية كبيرة، من أصل ٣٧.

وحول آلية التصويت على الاتفاقية ثمة من يقول بأنه سيكون بالأغلبية البسيطة أي النصف + الواحد، في حين ثمة من يقترح أن يكون التصويت بأغلبية الثلثين . وهناك قانونيون يعتقدون أنه يجب سن تشريع جديد يوضح آلية التصويت على مثل هذه الاتفاقيات، بينما ترك الناطق الحكومي تحديد هذه الآلية للرئاسة العراقية

بيد أن الاتفاقية تواجه معارضة شديدة من أطراف عراقية متعددة، في مقدمها «التيار الصدري»، الذي اعتبر زعيمه مقتدى الصدر أنها «جلبت الفضيحة والعار إلى العراق، وبأنها «طرحت العراق وشعبه للبيع، و«هينة علماء المسلمين، التي رأت أن الاتفاق يمثل «إذعانا للإرادة الأميركية، وبأنه «تمديد للاحتلال الأميركي».

أما المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ فقد قال في مؤتمر صحافي، إن الاتفاقية وضعت تاريخا محددا ونهائيا في نهاية حزيران (يونيو) عام ٢٠٠٩ لانسحاب القوات الأميركية من المدن، واكتمال الانسحاب في ٢٠١١/١٢/٣١، مشيرا إلى أن «هذا الموعد ليس محكوما بالأوضاع على الأرض ولكنه محدد ونهائي، في حين لاحظ البعض أن النص المعتمد يشير إلى إمكان تجديد الاتفاق، بموافقة الطرفين.

وأضاف الدباغ أنه «بالنسبة لتفتيش البيوت واقتحامها «لا يمكن للقوات الأميركية القيام بذلك، إلا بأمر قضائي عراقي. وبالتنسيق مع القوات العراقية، وأكد أن العراق سيتسلم جميع المواقع السيادية (المعسكرات) مطلع عام ٢٠٠٩، وشدد على أن «جميع الشحنات الواردة للعراق ستتعرض لتفتيش الجانب العراقي، إذا ما رأى ذلك ضروريا، بينما قال محمود عثمان، النائب عن التحالف الكردستاني، إن «الجانب الأميركي وافق على فحص بريده في حالات استثنائية جدا من الجانب العراقي وبحضور أميركيين من دون تحديد طبيعة شحنات البريد، وأكد عثمان أن «الحصانة والولاية ظلتا خطين حمراوين لم يقبل الجانب الأميركي المساس بهما».

وأعلن المتحدث الحكومي أنه «سيتم تحويل ملف المعتقلين لدى القوات الأميركية إلى الحكومة العراقية ليقول القضاء العراقي الكلمة الفصل، بحق هؤلاء المعتقلين الذين يقدرون بنحو ١٦ ألف معتقل، وفقا لمصادر الجيش الأميركي.

كما تلتزم واشنطن بموجب المعاهدة بعدم شن هجمات من الأراضي العراقية ضد دول الجوار، إلا أن البارز هو بقاء فقرة تشير إلى أنه «عند نشوء أي خطر خارجي أو داخلي ضد العراق، أو وقوع عدوان ما عليه، أو تهديد نظامه الديمقراطي أو مؤسساته المنتخبة، تتخذ واشنطن، بناء على طلب من الحكومة العراقية الإجراءات المناسبة التي تشمل الإجراءات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية، أو أي جزء آخر للتعامل مع مثل هذا التهديد».

وأقر الدباغ بأن الاتفاقية «ترسي مبادئ التعاون والصداقة في المجال السياسي والدبلوماسي والثقافي والصحي والبيئي والتعاون في مجالات الاقتصاد والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنفاذ القانون والقضاء».

وأشار الدباغ إلى أن واشنطن تعهدت بأن الرئيس المنتخب باراك أوباما سيلتزم بالاتفاق الجديد، الذي كانت إدارة بوش أعلنت أنه ليس بحاجة إلى موافقة الكونغرس.

موافقة السيستاني

كان من الواضح أن تمرير الاتفاقية في مجلس الوزراء ومن ثم في مجلس النواب يحتاج إلى موافقة المرجع الروحي الأعلى لدى الشيعة آية الله علي السيستاني، وقد أوفد المالكي نائبين عنه قاما بزيارة السيستاني حاملين نسخة من مسودة الاتفاقية، وعادا بمباركته للاتفاقية من خلال قوله إنه «مطمئن للدراسة الدقيقة التي يقوم بها المسؤولين العراقيين، ومطمئن لحرصهم على المصالح الوطنية، كما نقل الموفدان عنه.

ورأى محللون أن وضع الاتفاقية في يد المرجع الروحي السيستاني، كان خطوة من رئيس الحكومة نوري المالكي لقطع الطريق على الضغوط التي يمكن أن تمارسها طهران لرفض الاتفاقية، في ظل معارضتها المعلنة لها باعتبارها تشكل غطاء للاحتلال الأميركي.

ويرى المدافعون عن الاتفاقية أنها تنظم خروج القوات الأميركية من العراق وهي «خطوة متقدمة مقارنة بالوضع الحالي، الذي يخضع فيه العراق للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وحيث تستطيع قوات الاحتلال التصرف كما تشاء، من دون أخذ موقف الحكومة العراقية في الاعتبار، ويضيف هؤلاء بأن خروج قوات الاحتلال من المدن العراقية، ومن ثم انسحابها الكامل بعد ثلاث سنوات، سيضمن «استعادة العراق لسيادته في المجال الأمني، على الأقل بينما يرى المعارضون لها أنه حتى لو استعاد العراق سيادته الأمنية الكاملة على أرضه، فهذا لا يعني استعادة السيادة السياسية، إذ أن الاتفاقية تربط العراق بعلاقات متشعبة وعديدة مع الولايات المتحدة، سياسية واقتصادية وثقافية وتقنية وتجارية ونفطية وقانونية... الخ وهو ما سيكون أشبه بالتبعية الكاملة للولايات المتحدة والدوران في فلكها، وهو ما يستوجب التنبه إليه والتحذير من مخاطره على مستقبل العراق ومصيره وفي كل الأحوال فإن السيادة العراقية، الأمنية والسياسية، ما زالت برسم قوات الاحتلال حتى إشعار آخر■

أبرز بنود «المعاهدة»

■ فيما يلي أبرز بنود المعاهدة كما نشرتها مواقع الكترونية عدة:

- تطلب حكومة العراق المساعدة الموقتة من قوات الولايات المتحدة لمساندتها في جهودها من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق، بما في ذلك التعاون في القيام بعمليات ضد تنظيم القاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى والجماعات الخارجة عن القانون وبقايا النظام السابق.

- تجري جميع العمليات العسكرية التي يتم تنفيذها بموجب هذا الاتفاق بموافقة حكومة العراق وبالتنسيق الكامل مع السلطات العراقية. وتشرف على تنسيق كل تلك العمليات العسكرية اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية التي يتم تشكيلها بموجب هذا الاتفاق. وتحال على اللجنة الوزارية المشتركة القضايا المتعلقة بالعمليات العسكرية، والتي يتعذر على اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية البت بها.

-يحتفظ الطرفان بحق الدفاع الشرعي عن النفس داخل العراق، كما هو معرف في القانون الدولي النافذ.

- تنتقل المراقبة والسيطرة على المجال الجوي العراقي إلى السلطات العراقية فور دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ.

-للحكومة العراقية أن تطلب من قوات الولايات المتحدة تقديم دعم موقت للسلطات العراقية في القيام بمهمة مراقبة المجال الجوي العراقي والسيطرة عليه.

- يكون للعراق الحق الأولي لممارسة الولاية القضائية على أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني بشأن الجنايات الجسيمة والمتعمدة، حين ترتكب تلك الجنايات خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها وخارج حالة الواجب.

- عند اعتقال أو احتجاز أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني من قبل السلطات العراقية، يتم إخبار قوات الولايات المتحدة بذلك فورا وتسليمهم لها خلال ٢٤ ساعة من وقت الاعتقال أو الاحتجاز.

- وفي الحالات التي يمارس فيها العراق الولاية القضائية، يكون لأفراد قوات الولايات المتحدة والعنصر المدني الحق في أن تطبق عليهم معايير الإجراءات القانونية والضمانات المتماشية مع تلك المتاحة بموجب القانون الأميركي والقانون العراقي. ستضع اللجنة المشتركة إجراءات وآليات لتنفيذ هذه المادة تشمل سردا للجنايات الجسيمة والمتعمدة وإجراءات تفي بمعايير المحاكمة المشروعة والضمانات ولا تجوز ممارسة الولاية القضائية إلا وفقا لهذه الإجراءات والآليات.

- تقدم سلطات قوات الولايات المتحدة إقرارا تبين فيه ما إذا كانت الجريمة المزعومة قد وقعت في أثناء حالة الواجب. وفي الحالات التي تعتقد فيها السلطات العراقية أن الظروف تقتضي مراجعة هذا الإقرار، يتشاور الطرفان فورا من خلال اللجنة المشتركة، وتأخذ سلطات قوات الولايات المتحدة كامل الاعتبار عن الوقائع والظروف وأي معلومات قد تقدمها السلطات العراقية يكون لها أثر على إقرار سلطات قوات الولايات المتحدة.

- لا يجوز لقوات الولايات توقيف أي شخص أو إلقاء القبض عليه، باستثناء التوقيف أو إلقاء القبض على عضو من قوات الولايات المتحدة أو العنصر المدني، إلا بموجب قرار عراقي يصدر وفقا للقانون العراقي.

- في حال قيام قوات الولايات المتحدة بتوقيف أشخاص أو إلقاء القبض عليهم، كما هو مرخص به في هذا الاتفاق أو القانون العراقي، يجب تسليم هؤلاء الأشخاص إلى السلطات العراقية المختصة خلال ٢٤ ساعة من وقت توقيفهم.

-عند بدء تنفيذ هذا الاتفاق، تقوم قوات الولايات المتحدة بتقديم المعلومات المتوفرة عن جميع الموقوفين لديها إلى الحكومة العراقية. تصدر السلطات العراقية المختصة أوامر إلقاء قبض على المطلوبين منهم أصوليا. تقوم قوات الولايات المتحدة بالتنسيق الكامل والفعال مع الحكومة العراقية بتسليم المطلوبين منهم إليها وفق أوامر إلقاء قبض عراقية نافذة وإطلاق سراح جميع الموقفين الباقين بشكل منظم وآمن، إلا إذا طلبت الحكومة العراقية خلاف ذلك.

- لا يجوز لقوات الولايات المتحدة تفتيش المنازل أو العقارات الأخرى إلا بموجب أمر قضائي عراقي يصدر في هذا الصدد وبالتنسيق الكامل مع السلطات العراقية المختصة، باستثناء الحالات التي تدور فيها عمليات قتال فعلية.

انسحاب القوات الأميركية

اعترافا بأداء القوات الأمنية العراقية وزيادة قدراتها وتوليها لكامل المسؤوليات الأمنية وبناء على العلاقة القوية بين الطرفين فإنه تم الاتفاق على الآتي:

-يجب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) العام ٢٠١١.

- يجب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة المقاتلة من المدن والقرى والنواحي في موعد لا يتعدى ٣٠ حزيران (يونيو) العام ٢٠٠٩.

- تتمركز قوات الولايات المتحدة المقاتلة المنسحبة في المنشآت والمساحات المتفق عليها التي تقع خارج المدن والقرى والنواحي، والتي ستحددها اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية قبل التاريخ المحدد في الفقرة ٢ أعلاه.

-يقوم الطرفان بمراجعة التقدم الذي تحقق باتجاه الوفاء بالتاريخ المحدد في الفقرة ٢ أعلاه، والأحوال التي يمكن أن تسمح لكل من الطرفين أن يطلب من الطرف الآخر إعادة النظر في الفترة المحددة في الفقرة ٢ أعلاه، ويخضع قبول مثل هذا الأمر لموافقة الطرفين.

- تعترف الولايات المتحدة بالحق السيادي لحكومة العراق في أن تطلب خروج قوات الولايات المتحدة من العراق في أي وقت. وتعترف حكومة العراق بالحق السيادي للولايات المتحدة في سحب قواتها من العراق في أي وقت.

ردع المخاطر الأمنية

من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في العراق والمساهمة في إرساء السلام والاستقرار الدوليين يسعى الطرفان من أجل تعزيز القرارات السياسية والعسكرية لجمهورية العراق وتمكين العراق من ردع المخاطر التي تهدد سيادته واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه ونظامه الديمقراطي الاتحادي الدستوري، ويتفقان في هذا الصدد على:

. عند نشوء أي خطر خارجي أو داخلي ضد العراق، أو وقوع عدوان ما عليه من شأنه انتهاك سيادته أو استقلاله السياسي أو وحدة أراضيه أو مياهه أو أجوائه، أو تهديد نظامه الديمقراطي أو مؤسساته المنتخبة، يقوم الطرفان بناء على طلب من حكومة العراق بالشروع فورا في مداولات إستراتيجية ووفقا لما قد يتفقان عليه في ما بينهما، وتتخذ الولايات المتحدة الإجراءات المناسبة التي تشمل الإجراءات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو أي جزء آخر للتعامل مع مثل هذا التهديد.

. يوافق الطرفان على الاستمرار في تعاونهما الوثيق في تعزيز وإدامة المؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات السياسية والديمقراطية في العراق، بما في ذلك وفق ما قد يتفقان عليه التعاون في تدريب وتجهيز وتسليح قوات الأمن العراقية من أجل مكافحة الإرهاب المحلي والدولي والجماعات الخارجة عن القانون بناء على طلب من الحكومة العراقية.

. لا يجوز استخدام أراضي ومياه وأجواء العراق ممرا أو منطلقا لهجمات ضد دول أخرى. ■

«التيار الصدري» و«علماء المسلمين» يرفضان «المعاهدة»

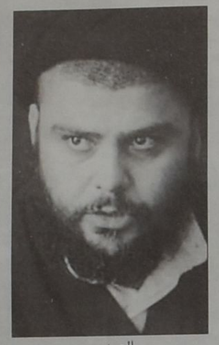
الصدر

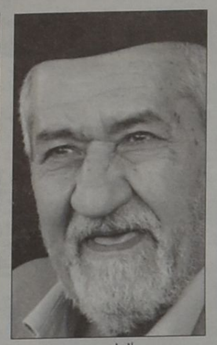
الدليمي

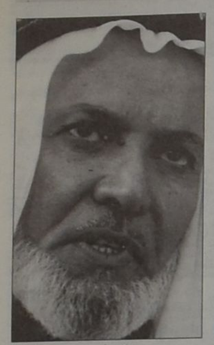
الضاري

■ تباينت آراء القوى السياسية والكتل النيابية العراقية حول المعاهدة الإستراتيجية مع واشنطن، من مرحب بها، إلى متحفظ، إلى رافض لها بالمطلق.

وسارع «التيار الصدري، إلى تكرار رفضه للاتفاقية، وقال المتحدث باسم كتلته البرلمانية (٢٩ نائبا) أحمد المسعودي إن الاتفاق يضع العراق تحت تفويض قوات الاحتلال الأميركية ودعا الشعب العراقي لتنظيم تظاهرات واعتصامات احتجاجية. وأدان زعيم هذا التيار مقتدى الصدر ما وصفه بـ«الفضيحة والعار اللذين جلبتهما الاتفاقية إلى العراق، ودعا البرلمان إلى رفضها دون تردد. وكان الصدر أعلن تشكيل «لواء اليوم الموعود، المخصص لمقاومة الاحتلال في حال قرر البقاء.

ودعت «هيئة علماء المسلمين، الشعب العراقي إلى مواصلة طريق الرفض والممانعة، معتبرة إقرار الاتفاقية «بصمة خيانة، سيبقى إثمها وعارها على الموقعين عليها إلى يوم الدين».

وأعلن المتحدث باسم «جبهة التوافق، وهي أكبر كتلة «سنية، في البرلمان، أن الجبهة تريد إجراء استفتاء شعبي عليها، ولذلك ستسعى إلى إعاقة تمريرها في البرلمان.

وقالت مصادر من الحزب الإسلامي العراقي إن الحزب متمسك بإجراء استفتاء شعبي حول الاتفاقية، بسبب فتوى أصدرها عبد الكريم زيدان مرشد الإخوان المسلمين في العراق يعارض فيها الاتفاقية، والحزب الإسلامي العراقي هو فرع الإخوان المسلمين في العراق.

واعتبر «مجلس الاستشارين العراقيين، أن الاتفاقية فرطت في حق الشعب العراقي في مقاضاة المتسببين والمسؤولين عن الكارثة الإنسانية والبيئية وأهدرت حق الشهداء والمصابين وعوائلهم في تعويضات مادية ومعنوية.

وأصدرت الكتل السياسية الكبيرة («الائتلاف، الشيعية، و«التوافق، السنية و«التحالف، الكردية) مؤشرات إلى تمرير الاتفاق في البرلمان، حيث أعلن زعيم جبهة «التوافق، عدنان الدليمي «إن «غالبية النواب سيصوتون لصالح الاتفاق على خلفية موافقة ممثليهم في الحكومة، وأعربت حكومة إقليم كردستان عن ترحيبها بإقرار الاتفاق وقالت إنها تأمل تمريره وقال نائب رئيس البرلمان، القيادي في «المجلس الإسلامي الأعلى، إن «الدستور العراقي لا يتضمن نصوصا تفرض عرض الاتفاق على الاستفتاء الشعبي، وأعلن إلغاء كل الإجازات وزيارات النواب، تمهيدا لاستكمال القراءات الأولى والثانية قبل إقرار الاتفاق ■

••• تحليل إخباري •••

الجزائر: تعديل دستوري يعزز سلطة الرئاسة ويفتح الطريق أمام فترة رئاسية ثالثة لبوتفليقة

■ مهد البرلمان الجزائري الطريق أمام ترشيح عبد العزيز بوتفليقة لولاية ثالثة، وربما البقاء في المنصب مدى الحياة، عبر إقراره (١٢/ ١١) بغرفتيه (مجلسا النواب والشيوخ) وبغالبية ساحقة مشروع تعديل الدستور الذي ألغى بصورة خاصة استحالة بقاء الرئيس لأكثر من ولايتين متتاليتين. وأيد مشروع التعديل ٥٠٠ عضو برفع الأيدي، بينما رفضه ٢١ عضوا، وامتنع ثمانية عن التصويت.

وينص التعديل كذلك على تعيين الرئيس وزيرا أول بدلا من رئيس الحكومة مع إمكانية تعيين نواب للوزير الأول.. أي أن التعديل يعزز سلطة رئيس الجمهورية عبر الغاء منصب رئيس الحكومة الذي كان بموجب دستور العام ١٩٩٦ يضع برنامج عمله ويطرحه على الجمعية الوطنية، ويستحدث بالمقابل، منصب وزير أول مكلف تطبيق برنامج رئيس الجمهورية المنتخب بالاقتراع العام المباشر، وسيكون للرئيس حق تعيينه وحق إقالته أيضا، وسيكون في وسعه تعيين نائب أو أكثر للوزير الأول، لمساعدته في تنفيذ برنامجه.

ورأى محللون أن الرئيس بوتفليقة يريد من هذا التعديل تغيير طبيعة النظام السياسي، نحو نظام رئاسي مطلق، يقوم على تركيز الصلاحيات بيد رئيس الجمهورية واضعاف صلاحيات المؤسسات الأخرى، حيث سيتحول الوزير الأول (رئيس الحكومة) إلى مجرد منسق حكومي، وستنزع من البرلمان صلاحية مراقبة الحكومة ومحاسبتها، وأوضح هؤلاء أن بوتفليقة سعى منذ وصوله إلى الحكم عام ١٩٩٩، إلى تغيير القاعدة التي تحكم النظام السياسي في الجزائر، وجعل الرئاسة المؤسسة الأولى التي تتبع لها بقية المؤسسات، بما في ذلك المؤسستين العسكرية والأمنية.

وأضاف مراقبون أن الرئيس يشعر الآن أنه في وضع قوي يمكنه من فرض رؤيته ورجاله، للتحرر من وصاية الأجهزة الأمنية وأخذ مسافة منها، بعدما تمكن من فعل ذلك تجاه المؤسسة العسكرية خلال ولايته الأولى.

واعتبر مراقبون أن وجود السيد أحمد أويحيى في رئاسة الحكومة، ودفاعه عن التعديل الدستوري، يؤكد موافقة المؤسستين العسكرية والأمنية على ذلك، لأن أويحيى معروف أنه رجل الاستخبارات العسكرية التي يقودها الجنرال توفيق مديان، والتي كانت تهيئة لخلافة بوتفليقة.

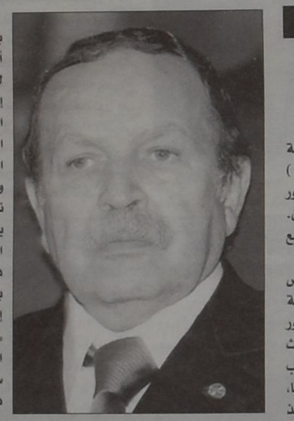

وبينما يقول أنصار بوتفليقة إنه يجب أن يبقى في منصبه ليواصل جهوده من أجل إعادة بناء الجزائر التي استعادت نوعا من الاستقرار بعد الصراع الداخلي في التسعينيات والذي أدى لسقوط نحو ١٥٠ ألف قتيل، يرى آخرون أن التعديل الأخير أدى إلى اتساع دائرة المعارضين له بين القوى السياسية، إذ وصفه رئيس حزب «التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية، سعيد سعدي بأنه «انقلاب دستوري، يهدف إلى «المصادرة التامة لسيادة الشعب». وقال رئيس حركة الاصلاح سعد جاب الله إن التعديل «يكرس انفصال السلطة عن المجتمع ويخل بطبيعة العلاقة بين السلطة ومفهوم الدولة».

وكان موسى تواتي، رئيس «الجبهة الوطنية الجزائرية، اعتبر التعديل تراجعا عن المسار الديمقراطي وتأخرا كبيرا في العملية السياسية.

وأعلن زعيم حركة مجتمع السلم الإسلامية أبو جرة السلطاني معارضته الصريحة للخطوة، مبديا خشيته من أن يتحول التعديل إلى إعلان عن «ميلاد ديكتاتورية متجددة قد تقحم البلد في متاهة أخرى، بحسب تعبيره.

وتجادل صحف جزائرية مستقلة في فكرة أن التعديل الجديد يحظى بدعم شعبي وتقول إن الدليل على ذلك هو القرار بعدم طرح التعديل للاستفتاء الشعبي. فيما تشير بعضها إلى أن الشعور بالآفاق المسدودة اقتصاديا وسياسيا هو ما يدفع كثيرا من الجزائريين إلى الهجرة أو الفرار إلى أوروبا، أو يسهل تجنيد شبان من قبل تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي قام بعمليات عدة في الآونة الأخيرة، على الرغم من أن الجزائر هي ثالث أكبر اقتصاد في إفريقيا وأكبر دولة إفريقية مصدرة للغاز■

Digitized by Birzeit University Library

مياه دجلة والفرات تكشف الغطاس.. «اوباما»

عبد العال الباقوري
أصحفي واعلامي مصري - القاهرة

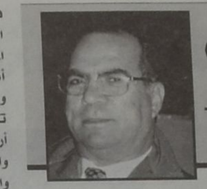

■ عنوان هذه الكلمات مأخوذ من المثل المعروف، «المية تكذب الغطاس».. وفي أمثالنا العامية العديد من الأمثلة التي تؤكد المعنى نفسه مثل: قالوا الجمل طلع النخلة.. قالوا: أدى (هذا هو) الجمل وأدى (هذه هي) النخلة.. وقريب من ذلك قولنا: راحت السكرة (بمعنى نشوة السكر) وجاءت الفكرة. وهذه أمثلة تنطبق بدرجة أو أخرى على موقفنا نحن العرب، والعالم معنا، من الرئيس الأميركي المنتخب باراك أوباما.

وان جاز للمرء أن يجدد موقفه بداية من هذا الحديث الأميركي المهم، أي انتخاب «ملون» أو «مخلط» وليس أفريقيا خالصا، فإنه يعبر عن تغير أميركي ربما جاز وصفه بأنه «الثورة» ستكون لها انعكاساتها الخارجية دون شك، ومن السابق لأوانه تحديد أبعاد هذه الانعكاسات بدقة منذ الآن اعتمادا على الأقوال والخطب والتصريحات والبيانات، لأن المقياس والمعيار الحقيقي هنا هو الممارسة والمواقف الفعلية تجاه قضايا محددة من زمن محدد.. قبل ذلك، فان أية أحاديث لن تكون أكثر من نوع من المضاربة التي يغالي البعض فيها فيتحدث عن «أوباما العربي» وأهل هذا الحديث ومثله هم «عرب أميركا» من رؤساء وقادة ومثقفين واعلاميين ورجال «بيزنس» وغيرهم وغيرهم، وقد أصبح هؤلاء يمثلون شريحة غير صغيرة، تجد جذورها وأرضيتها في رهان البورجوازيات التقليدية في بلاد العالم الثالث منذ الحرب العالمية الأولى على «حسن نوايا» حلفائهم الذين هم مستعمروهم.. ولعل قضية فلسطين كانت ولا تزال نموذجا لذلك منذ دعا الملوك العرب شعب فلسطين إلى إيقاف الاضراب العام الذي استمر ٦ أشهر في عام ١٩٣٩، اعتمادا على «حسن النوايا» البريطانية.. ولعل شيئا من هذا تتحدث به شرائح من أهل الحكم في العراق حاليا وهم يتحدثون عن مفاوضة «الحليف الأميركي» أو الحامي الأميركي حول الاتفاقية الأمنية..

وفي مقابل هذه الفئة من «عرب أميركا» وحديثهم عن «أوباما العربي»، هناك فئة مضادة نفضت يدها بسرعة من أوباما وقالت إنه لن يأتي منه خير، وسيكون خلفا لأسلاف لم تلق منهم إلا مطامع واعتداءات، وها هو قد نصب في أركان إدارته عددا من غلاة الصهاينة الأميركان الذين لن يحققوا خيرا في فلسطين ولا في العراق أيضا.

وهناك فريق ثالث اتخذ موقفا «بين بين» و دعا إلى التريث والانتظار قليلا إلى أن يدخل الرجل البيت الأبيض.. وعندها يكون لكل حادث حديث، وهذا موقف معقول، ولكن يتفرع عنه ما هو غير معقول لدى من يدعون إلى (كما يقولون)، أن نركن قضايانا على الرف، ولا نضغط على أوباما، ونتركه يتفرغ لقضيته الأساسية الداخلية وهي مواجهة الأزمة المالية الخانقة، ولا يذكر هؤلاء متى يفرغ الرئيس الأميركي من هذا، هل بعد سنة أو اثنتين أو بعد أن تنتهي فترته الرئاسية الأولى..

دون ان ننسى في غمرة هذا كله من وجدوها فرصة ليصدعوا أدمغتنا بالحديث عن الحلم الأميركي والأمل الأميركي وكاريزما الرئيس المنتخب وعينيه اللتين تشعان ذكاء وتتقدان أملا.. ولا يدري المرء عن أي حلم يتحدث هؤلاء؟. وعلى أية حال، وكما بدأنا القول نعيد، «المية تكذب الغطاس»، وتحديدا مياه دجلة والفرات أي أرض الرافدين، أرض العراق الذي غزاه الأميركان واحتلوه وخربوه. وفي تقدير المرء أن العراق والانسحاب الشامل الكامل هو المختبر الحقيقي لسياسة الرئيس الأميركي الجديد، حيث توجد قضايا محددة تفرض على أوباما اتخاذ مواقف محددة، بعيدا عن التصريحات التي ينغص بعضها بعضا أثناء العملية الانتخابية.

فقد ضاعت السكرة وجاءت «الصحوة» فماذا سيقول اليوم أي ماذا سيفعل بشأن الاتفاقية التي يريد الرئيس الحالي بوش الابن أن يفرضها على العراق بل على الحكومة التي ينصبها ويحميها في بغداد، والتي يعرف أن أعضاءها ترتعد فرائصهم خوفا من أن يرفع يد الحماية عنهم وأنهم اضعف بعد أن يقبلوا ما يفرضه عليهم، ولكنه بوش اليوم في عجلة من أمره، إنه وكل من شايعوه ذهبوا إلى العراق غزاة محتلين من أجل النفط من ناحيته ومن أجل تدمير قدرات العراق الهائلة من ناحية أخرى، واتخاذه قاعدة لأطول مدى ممكن. فهل يستطيع أوباما أن يرفع صوته الآن بموقفه من هذه المعاهدة، بناء على أحاديثه من قبل عن سحب القوات خلال ١٦ شهرا، وبناء على سابقة معارضته في الكونغرس لقرار الغزو.. تذكر بعض المصادر أن الاتفاقية المقترحة لا تزال تنص، بعد مراجعتها وتنقيحها، على أن الولايات المتحدة «ستواصل حماية موارد العراق الطبيعية من الغاز والبترول وحماية الأرصدة الاقتصادية والمالية الأجنبية العراقية»..

ومثل هذا النص يعني تأييد الاحتلال فعلا حتى لو تم سحب القوات الأميركية فردا فردا.. والأخطر من هذا أن نائب الرئيس الأميركي المنتخب السناتور جوزيف بايدن هو صاحب مشروع القرار الخاص بتقسيم العراق، فهل غير موقفه، وما علاقة ذلك بحديث المسؤولين من الجيب الكردي عن عرضهم نقل القواعد وقوات الاحتلال الأميركية إلى هذا الجيب الذي يمثل جزء من الخريطة التي يقترحها الرئيس الأميركي المنتخب للعراق، وتتضح الأمور أكثر حين نتذكر أن الجيب الكردي عقد عدة اتفاقات مع شركات بترولية أميركية، وهي اتفاقات عارضها وزير النفط في الحكومة التي أقاموها في بغداد، فما موقف الرئيس الأميركي المنتخب من ذلك، خاصة وان المحيطين به ذكروا بعد أول لقاء بينه وبين الرئيس الحالي في البيت الأبيض أنه لن يتردد في إعلان وجهة نظره من أية قضية يرى أن بوش سيتخذ فيها قرارا يناقض موقفه، أي موقف أوباما. سيقول البعض وأين قضية العرب الأولى، أي فلسطين؟.. إن القضايا متشابكة، ولا تنفصل إحداها عن الأخرى، وقد تكون القضية العراقية اليوم أكثر مباشرة والحاحا، وأي موقف صحيح وإيجابي يتخذه أوباما في العراق سنعكس بدوره على فلسطين، والعكس صحيح أيضا.. هذا إن لم أقل، لو.. اتخذ.

وفي كل الأحوال، وفي جميع القضايا يجب علينا نحن العرب ألا نعلق قضايا على حسن نيات هذا الرئيس أو ذاك، على هذه الدولة أو تلك، ولا نظل نتباكى ونتحدث عن اللوبي الصهيوني ونفوذه وانه هو الذي يصنع سياسة أميركا تجاه القضايا العربية.. وحتى لو صنع سياسة أميركا تجاه القضايا العربية.. وحتى لو قوتنا وكيف نستخدمها في تعاملنا مع أوباما وإدارته ورجاله من الصهاينة وغيرهم.. باختصار، متى نتعلم الأسلوب الصحيح للتعامل الصحيح مع أميركا؟

هذه هي القضية أولا وأخيرا، قبل أوباما وبعده، وقبل بوش وبعده، وإذا ظللنا ننتظر وننتظر فلن يكون مصيرنا بأفضل من مصير الأيتام على مائدة اللئام.

وعلم الله أننا لسنا أيتاما. ولكن ابتلانا الله بحكام نيام.. نيام، شاخوا في كراسيهم ولا يدرون ما يجري في العالم حولهم، ولا كيف يؤثرون فيه، ولا كيف يستفيدون من المتغيرات التي تجري فيه ■

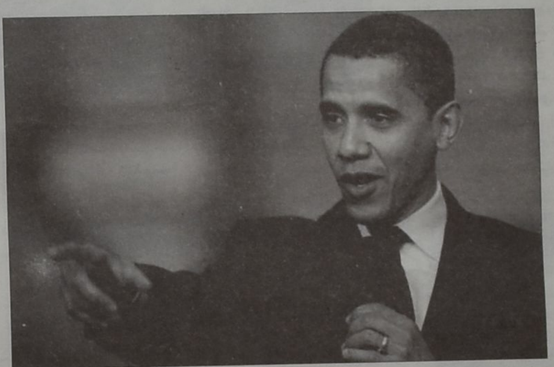

أوباما: الرهان على العامل الذاتي أولا

ميدفيديف يدعو أوباما لشراكة إستراتيجية: مستعدون للتباحث بشأن «الدرع الصاروخية»

■ مد الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف يده إلى الرئيس الأميركي المنتخب باراك أوباما داعيا إياه إلى إقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة بمستوى العلاقات القائمة مع الصين.

وقال ميدفيديف متحدثا في واشنطن (١١/١٦) خلال مؤتمر لمجلس العلاقات الخارجية: «إن روسيا لديها «شراكة استراتيجية» مع الصين وتود إقامة مثلها مع الولايات المتحدة».

وأثنى ميدفيديف على انتخاب باراك أوباما وقال: «نتمنى أن تتبعه إشارات تسير في اتجاه تسوية المشكلات التي تراكمت في علاقاتنا الروسية - الأميركية في السنوات الأخيرة»، في إشارة إلى الخلافات الكثيرة في وجهات النظر القائمة بين إدارة الرئيس الأميركي الحالي جورج بوش والكرملين، وخصوصا لناحية الدرع الصاروخية.

وإذ أقر بأن الانتخابات هي «شأن داخلي»، أضاف ميدفيديف «إن الولايات المتحدة دولة بالغة النفوذ، وندرك أهمية الآليات الداخلية وتأثيرها على العالم».

وقال ميدفيديف الذي بدا هادئا ولم تفارقه الابتسامة لدى إلقائه كلمته: «أعتقد أن العلاقات الأميركية - الروسية تفتقر حاليا إلى الثقة الضرورية لهذه العلاقات لذلك أعلق آمالا كبيرة على وصول الإدارة الجديدة». وأعلن ميدفيديف أن روسيا مستعدة لبحث البرامج الحالية للدفاع الصاروخي مع الولايات المتحدة.

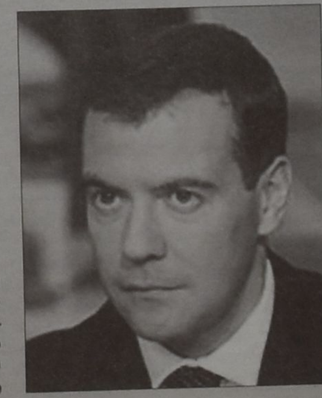

وقال ميدفيديف عن رد روسيا الموعود على الخطط الأميركية لنشر عناصر من نظام دفاعها الصاروخي في أوروبا الشرقية: «لن نفعل أي شيء إلا إذا اتخذت أميركا الخطوة الأولى». وقال: «أعتقد أن لدينا فرصة لحل المشكلة سواء من خلال الاتفاق على نظام عالمي «مضاد للصواريخ» أو كحد أدنى إيجاد حل للبرامج الحالية التي سنلائم الاتحاد الروسي».

وأكد ميدفيديف أن «الإشارة الأولى التي تلقيناها من الإدارة المقبلة لباراك أوباما تظهر أن شركاءنا يفكرون في هذا البرنامج بدلا من التخطيط للموافقة عليه بشكل تلقائي».

وبدا موقف ميدفيديف هذا مخففا بالمقارنة مع ما أعلنه غداة انتخاب أوباما، في أول خطاب له إلى الأمة ألقاه في ١١/٥، حمل واشنطن فيه مسؤولية الحرب في جورجيا والأزمة المالية العالمية. وأعلن فيه نشر صواريخ في منطقة كالينينغراد الروسية الواقعة بين بولندا وليتوانيا للتصدي لمشروع نشر عناصر من الدرع الأميركية المضادة للصواريخ في بولندا وتشيكيا ■

البرلمان الروسي يقر تمديد الولاية الرئاسية

■ وافق البرلمان الروسي (الدوما) في ١١/١٤، في قراءة أولى وبغالبية كبرى، على تعديل دستوري يقضي بتمديد الولاية الرئاسية من أربع إلى ست سنوات، مثيرا بذلك مجددا تكهنات حول احتمال عودة فلاديمير بوتين إلى الكرملين.

وصوت ٣٨٨ نائبا لصالح التعديل الدستوري، الذي سيبدأ تنفيذه مع الانتخابات المقبلة في العام ٢٠١٢، في مقابل ٥٨ ضده، جميعهم نواب الحزب الشيوعي، قوة المعارضة الوحيدة في البرلمان، الذي يهيمن على ثلثي مقاعده، حزب «روسيا الموحدة» بزعامة رئيس الوزراء. وينص التعديل الدستوري أيضا الذي اقترحه الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف، على تمديد ولاية السلطة التشريعية من أربع إلى خمس سنوات■

قمة «مجموعة العشرين»

ضوابط لكبح أهواء السوق الحرة

فؤاد محجوب

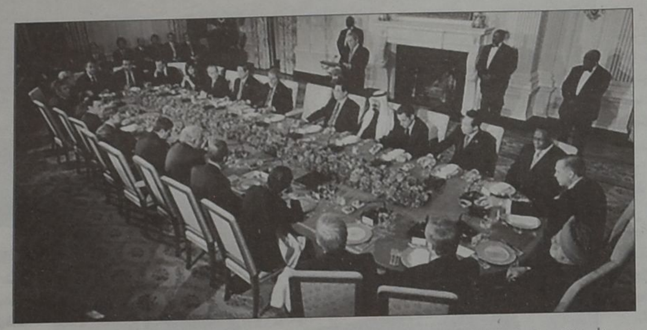

■ حض الإعلان الصادر عن قمة «مجموعة العشرين»، التي عقدت في واشنطن (١١/١٥) الحكومات العالمية على زيادة الإنفاق وتسهيل الإقراض وخفض الضرائب لتعزيز النمو، مشددا على دور المصارف المركزية في فرض رقابة أفضل على نشاطات المؤسسات المالية واستشعار الأخطار، والتعاون في ما بينها وتبادل المعلومات المالية من دون فرض إجراءات جماعية قد تعتبر تدخلا في اقتصاد السوق.

وخرجت القمة بوثيقتين، الأولى هي «البيان الختامي»، والثانية هي «خطة عمل وتوصيات قيد التحضير».

وتبنى البيان الختامي خمسة مبادئ هي: تعزيز الرقابة المالية على عمل السوق وكبار المصارف العالمية، وتنسيق الردود على الأزمات الاقتصادية، على مستوى عالمي، وتحديث النظام العالمي، وضمان الشفافية وإصلاح المؤسسات المالية التي تم إنشاؤها عقب اتفاق «بريتون وودز» لعام ١٩٤٤، ورفض الإجراءات الحمائية وهو ما ركز عليه الجانب الأميركي والرئيس جورج بوش في خطابه أمام القمة. أما «خطة العمل» فتبنت سلسلة توصيات أبرزها تكليف وزراء مالية دول مجموعة العشرين بوضع خطط ملموسة وعرضها على القمة القادمة في ٣١ آذار (مارس) المقبل، للخروج بإجراءات ملموسة. وتتحدث التوصيات عن تعاون أكبر على الصعيد المالي والضريبي ولناحية الفائدة، ودعت إلى ضمان شفافية في السوق الثانوي وإعادة تقويم الإجراءات الحكومية وتحسين موارد المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي.

وتضم مجموعة العشرين التي ولدت عام ١٩٩٩ بعد الأزمتين الاقتصاديتين الآسيوية والروسية، دول مجموعة الثماني (الولايات المتحدة، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، اليابان، كندا، إيطاليا وروسيا) والاتحاد الأوروبي و١١ دولة ناشئة هي (جنوب إفريقيا والسعودية والأرجنتين وأستراليا والبرازيل والصين وكوريا الجنوبية والهند وإندونيسيا والمكسيك وتركيا).

وحضر قمة واشنطن دولتان من خارج المجموعة هما هولندا وإسبانيا، والأخيرة تنازلت لها فرنسا عن أحد المقعدين اللذين تشغلهما بصفتها الرئيسة الحالية للاتحاد الأوروبي، كما حضرها أربع منظمات دولية هي الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنتدى الاستقرار المالي وصندوق النقد الدولي.

وكانت هي المرة الأولى التي تدعى فيها السعودية لحضور القمة، نظرا لكونها أكبر مساهم عربي في ميزانية صندوق النقد الدولي، وقد دعيت أخيراً إلى المساهمة بأموال طائلة للمساعدة في التغلب على الأزمة المالية العالمية.

تردد وتحفظ أميركي

وكانت الولايات المتحدة أبدت تحفظات في بادئ الأمر على استضافة مثل هذه القمة، وواصل الرئيس بوش، حتى عشية انعقاد القمة، تحذيراته من «الحمائية»، وحصول طلاق مع رأسمالية السوق الحرة، معتبراً أنها «محرك الازدهار والتقدم والرقي الاجتماعي لاقتصاد العالم كله، على حد قوله، لكنه أيد في القمة اعتماد «خطة عمل» لإصلاح النظام المالي الدولي، وإرساء إصلاحات يمكن أن تمنع حصول أزمة مماثلة في المستقبل، وأشاد بنتائج القمة ووصفها بالناجحة على الرغم من أن مضمون البيان الختامي اعتبر بمثابة «قطيعة محتملة لفكرة الثقة المفرطة في السوق» في أنه يمكن أن ينظم نفسه بنفسه كما كان الأمر في الماضي، كما أنه أوصى بفرض ضوابط تكبح أهواء السوق وتنهي عصر المغامرات «والمقامرات» إلى غير رجعة.

ورأى مراقبون أن ما تمخض عن القمة هو أقرب لتبني الأفكار التي طرحتها فرنسا بدعم أوروبي شامل، وخصوصا الإشارة إلى ضرورة إخضاع الأنشطة المالية لأي سوق أو مؤسسة لقواعد وضوابط ملائمة.

وقد أيد الأميركيون إصلاح صندوق النقد والبنك الدوليين لجهة زيادة وزن الدول الناشئة فيهما، وربما تكون قمة العشرين في واشنطن بداية الطريق نحو تحقيق مساواة في صفوف الجماعات التي تضم دولاً كبرى، أكانت مجموعة الثماني أم مجموعة العشرين، لكنهم عارضوا بشكل تام تنصيب سلطة ضابطة للاقتصاد العالمي، ورفض الرئيس بوش أي نزعة للتدخل المفرط من جانب أي دولة، واعتبر أن الولايات المتحدة لا تتحمل وحدها مسؤولية الأزمة المالية الحالية.

تأييد أوروبي للإصلاح

وبدت الدول الأوروبية، في الآونة الأخيرة، أكثر حرصا على إصلاح النظام المالي الدولي من الإدارة الأميركية التي تعارض إنشاء سلطة عالمية لضبط الأسواق ورأت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أنه ينبغي تطبيق أولى إجراءات الإصلاح المالي في الأشهر المقبلة، بهدف ضبط كل الأسواق، كرد على وجود مؤسسات ومنتجات مالية لا تخضع لأي ضوابط، أو تخضع لقدر ضئيل منها، مثل صناديق المضاربة وعقود مبادلة الأقساط المتعثرة والشركات الائتمانية وهو ما يتقاطع مع ما طالب به جوزيف ستيغليتز، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد ٢٠٠١، الذي دعا إلى تعزيز الضوابط في النظام المالي العالمي، معتبرا أنها الوسيلة الوحيدة لمواجهة أسوأ أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي.

وبدا لافتا إشادة الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف بالخطوات التي اتفق عليها في القمة، التي وصفها بأنها «صمت للحيلولة دون حدوث كساد اقتصادي في المستقبل، واعتبر ميدفيديف أن العمل مع الولايات المتحدة لحل الأزمة «كان فرصة للبلدين لإعادة بناء العلاقات، وأضاف أن الرئيس المنتخب أوباما عرض فرصة جديدة لتحسينها أيضا.

الوقت الضائع والانكماش

وجاءت القمة أشبه ما تكون في الوقت الضائع حيث يستعد الرئيس جورج بوش لمغادرة البيت الأبيض، في حين أن خلفه الديمقراطي لا يشارك في القمة وليست لديه صلاحيات قانونية، قبل مباشرة مهامه في ٢٠ كانون الثاني (يناير) المقبل، أي أنه يصعب، في مثل هذه الظروف، قطع تعهدات والتزامات نهائية من الجانب الأميركي على رغم أن مستشارين لأوباما أعربوا عن تأييده للعمل مع «مجموعة العشرين» بشأن تحسين النظام المالي العالمي لدى توليه السلطة ونقلوا عنه أنه يرى القمة «فرصة مهمة لرد عالمي منسق على الأزمة الحالية».

كما جاءت القمة في وقت دخلت فيه اقتصادات الدول الأوروبية منطقة الركود، بمعناه المتعارف عليه، بعد انكماش اقتصادها للفصل الثاني على التوالي خلال الربع الثالث من العام الجاري. حسب تقديرات رسمية للاتحاد الأوروبي، وشمل هذا الانكماش ألمانيا التي تعد القوة الاقتصادية الأكبر في القارة، وإيطاليا (ثالث أكبر قوة) إضافة إلى إسبانيا (رابع أكبر قوة) بينما تجنبت فرنسا (ثاني أكبر اقتصاد أوروبي) الركود وسجلت نموا بنسبة ٠,١٪ في الفترة ذاتها، كما أن اقتصادات بعض الدول الناهضة (مثل الهند) أخذت تشهد تباطؤا حادا، ما دفع صندوق النقد الدولي لخفض توقعاته لنسب نمو الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٠٩ إلى ٢,٢٪ مع التوقع بأن يطال الانكماش أغلب الدول العالمية (وأخيرا أعلنت اليابان رسميا دخولها مرحلة الانكماش)، وهو ما يتطلب ويستدعي تعاون تلك الدول جميعا في مواجهة الأزمة والإفهان الضغوط المطالبة بانتهاج سياسات حمائية ستتصاعد.

ويرى محللون أن الحكومات مطالبة بضخ مزيد من الأموال لتحفيز اقتصاداتها على النمو، خاصة في البلدان التي لديها فوائض تجارية كألمانيا والهند والصين واليابان، يذكر أن الصين اتخذت الخطوة الأولى واعتمدت خطة تحفيز بقيمة ٦٠٠ مليار دولار.

كما أقر البنك الدولي خططاً لزيادة حجم القروض المقدمة للدول النامية، لتصل خلال السنوات الثلاث المقبلة إلى ١٠٠ مليار دولار، وتعهد الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بتقديم ٣٠ مليار دولار لمساعدة المكسيك والبرازيل وسنغافورة وكوريا الجنوبية على حماية قيمة عملاتها من التدهور.

وخلص محللون إلى القول بأن قمة العشرين قد تشكل مناسبة للبحث في إمكانية إصلاح وإعادة هيكلة النظام المالي الدولي الذي لا تزال دول الغرب الغنية تسيطر على مؤسساته، ولعل الخطوة الأولى المطلوبة، في هذا السياق، هو منح القوى الاقتصادية الصاعدة، كالصين والهند، دورا أكبر في المؤسسات المالية الدولية، بما يتناسب وأوزانها الاقتصادية المتنامية ولكن ما لفت انتباه محللين آخرين هو أن القمة لم تتناول بالبحث جذور الأزمة المالية ، فضلا عن أنها لم تقدم رؤى واضحة وشاملة لانقاذ الاقتصاد العالمي، ولا حتى «خريطة طريق» مطمئنة إلى أنها ستكفل ضبط الأزمة والحد من تداعياتها الكارثية ■

هيلاري كلينتون مرشحة للخارجية في إدارة باراك أوباما

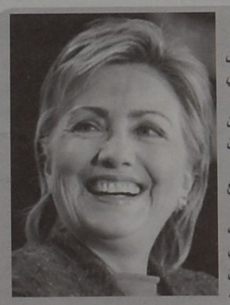

■ كشف اثنان من مستشاري الرئيس الأميركي المنتخب باراك أوباما النقاب عن احتمال ترشيح السيناتور هيلاري كلينتون، والمرشحة الديمقراطية السابقة إلى البيت الأبيض، لتولي حقيبة الخارجية في الإدارة الأميركية الجديدة.

ونقلت شبكة «إن. بي. سي» التلفزيونية الأميركية (١١/٤) عن المستشارين أن تعيين كلينتون مطروح ويتم التداول فيه بجدية. غير أن المتحدث باسمها بدا حذرا وقال: «إن التخمينات بشأن المناصب الوزارية أو غيرها هي من مهام الفريق الانتقالي للرئيس المنتخب».

وزاد من جدية هذه التسريبات توجه السيدة الأولى سابقا إلى شيكاغو واجتماعها مع أوباما، علما أن أحد مستشاريها أكد أن هذه الزيارة تمت لدوافع شخصية.

ورأى محللون إن شغل هيلاري لأعلى منصب دبلوماسي أميركي يمكن أن يساعد في رأب صدوع داخل الحزب الديمقراطي الأميركي نجمت عن السباق المرير بينها وبين أوباما الذي تخطاها حين اختار عضو مجلس الشيوخ المخضرم جو بايدن لمنصب نائب الرئيس، لكنه يمكن أن يعني أيضا تبني سياسة خارجية أكثر تشددا من تلك التي دعا إليها أوباما خلال حملته الانتخابية.

وكان أبرز المرشحين للمنصب حتى الآن، المرشح الديمقراطي السابق لانتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٤ جون كيري، وحاكم ولاية نيومكسيكو بيل رتشاردسون ■

قرضاي يتعهد للملا عمر: الحماية مقابل التفاوض

■ تعهد الرئيس الأفغاني حامد قرضاي بضمان أمن زعيم طالبان، الملا عمر إذا وافق الأخير على التفاوض تمهيدا لتوقيع اتفاق سلام.

وقال قرضاي في مؤتمر صحافي (١١/١٦)، إذا أراد الملا عمر التفاوض من أجل السلام فإنني بوصفي رئيسا لأفغانستان سأبذل قصارى جهدي لحمايته حتى لو عارض المجتمع الدولي ذلك.

وأوضح قرضاي أنه لم يسمع قادة طالبان يعلنون رغبتهم بالسلام وبالتالي عليهم إثبات حسن نياتهم.

ويؤيد قرضاي منذ سنوات فكرة إجراء مفاوضات مع طالبان التي كثفت بشكل كبير هذه السنة هجماتها على قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وكان ذكر قبل أسابيع أن العربية السعودية رعت مفاوضات بين السلطة الأفغانية وممثلين عن «طالبان»، بناء على طلب الرئيس الأفغاني، لكن قادة الحركة المسلحة نفوا ذلك، وأعلنوا رفضهم إجراء مفاوضات مع الحكومة قبل انسحاب القوات الأجنبية من البلاد ودعوا الرئيس قرضاي إلى الرحيل ■

Digitized by Birzeit University Library

وجهات نظر في العلمانية (٢/١)

مراجعة: ماهر أيوب

يعرض الكتاب أهمية العلمانية في ظل سيطرة القومية الأميركية، ولعل البلدان العربية هي من أكثر الدول في العالم حاجة اليوم للعلمانية من أجل حماية استقلالها الاقتصادي والسياسي، والعلمانية في قدرتها الكبيرة على استيعاب كافة المفاهيم والعادات والتقاليد والأديان..إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني، يستطيع من خلال أسسها الديمقراطية أن تصمد وتواجه العملاق الأميركي الذي كشف عن براثنه وباتت أهدافه ومطامعه واضحة في العراق وغيرها من الدول.

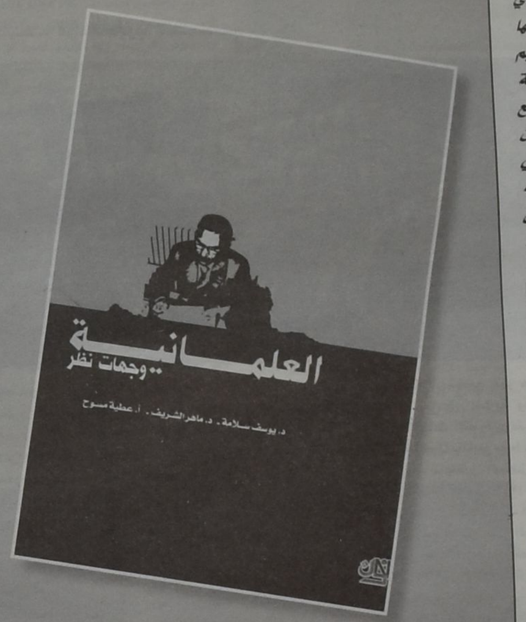

• د. سلامة: العلمانية تعني الاعتراف بوجود حقلين مختلفين كل الاختلاف عن بعضهما: حقل للدنيا وحقل للآخرة

• مسوح: العلمانية تعرضت للتشويه على يد أنصارها وعلى أيضا أعدائها.. ولا بد من إعادة الاعتبار إليها لحاجة مجتمعاتنا الماسة لها

الفصل الأول: أسس العلمانية

• يقدم الدكتور يوسف سلامة في الفصل الأول من الكتاب أهم المتطلبات الأساسية للعلمانية فينطلق من معنى المصطلح واشتقاقاته اللغوية ويميز بين العلمانية والعلمانية، فالعلمانية (حسب د. سلامة) مذهب علمي يرتبط بالعلم وبطريقة التفكير العلمي وبالمنهج العلمي الذي لا يختلف كثيرمن الناس حوله.

أما العلمانية فهي مشتقة من العلم، والعلم لغة هو العالم. وفي اللغة العربية العالم والعلم مفردتان تحيلان إلى مفردة واحدة هي العالم، فعندما نتحدث عن العلمانية فإنما نشير بشكل صريح إلى العالم الموجود حولنا..

لذا يرى د. سلامة أن من أهم متطلبات العلمانية:

أولا: دينونة المناهج ودينونة طرق التفكير حتى يكون الانسان مرتبطا بهذا العالم. وعلى ذلك فإن العلمانية هي أيديولوجيا تدعو إلى الارتباط بهذا العالم والاعتراف بأن الإنسان أولا هو كائن طبيعي وكائن اجتماعي، وهذه هي نقطة الارتكاز في العلمانية.

ثانيا: المطلب الثاني للعلمانية هو العقلانية، والعقلانية أساس العلمانية فلا سبيل إلى امتلاك رؤية علمانية دقيقة ما لم يكن من يتبنى هذا الموقف ذا موقف عقلاني. والعقلانية في هذا الاطار تعني استخدام جملة المناهج والأدوات التي يؤلبها العقل وتعامله مع المشكلات باعتبارها قابلة للحل.

ثالثا: وتعد الحرية المتطلب الثالث للعلمانية فما لم يكن العقل حرا، فإنه لن يستطيع تناول المشكلات تناولا حقيقيا، فالعقل الحر هو العقل الذي لا يعترف بقلب إلا بقلب العقل فقط وحتى يكون العقل حرا فإن عليه أن يطالب بحرية كافة الموضوعات التي يتناولها ويفكر فيها بعيدا عن كل قيد وكل مقدس.

رابعا: وتعد الديمقراطية الراكن الرابع أو المتطلب الرابع في سبيل تحقيق العلمانية، وحتى تتحول الحرية إلى ظاهرة اجتماعية لا بد من ترجمتها إلى فعل اجتماعي نافع ومن هنا فإن ترجمة الحرية إلى ديمقراطية سياسية هو الضامن للعقل أن يكون حرا، لذلك فإن الديمقراطية هي تحويل الحرية الفردية إلى ظاهرة اجتماعية والانتقال بحرية الفرد والعقل من بعدهما الفردي إلى بعد اجتماعي.

• فإذا كانت الديمقراطية هي طريقة التفكير السياسي وأسلوب تنظيم المجتمع فإن الدستور هو الضامن لحرية المجتمع بأكمله، لذا فإن الديمقراطية هي النقطة التي تبتدئ فيها حرية ودنيوية وعقلانية الإنسان في بنية واحدة وهي الديمقراطية السياسية..

ويحدد سلامة حقلين رئيسين للعلمانية، هما الحقل الدنيوي والحقل الروحاني (المقدس) ولهذا الحقل كل الاحترام والسمو والتبجيل ما لم يرتبط ويتداخل بالسياسة، كما أن له الحق في أن يشارك في التربية سواء في المسجد أو في الكنيسة..

إذن العلمانية تعني الاعتراف بوجود حقلين مختلفين كل الاختلاف عن بعضهما: حقل للدنيا وحقل للآخرة. وأخيرا يتساءل (د. سلامة): ما هو السبيل لعلمانية متكاملة؟ حيث أن العرب عبر تاريخهم كانوا بحاجة للوصول إلى ثورة علمية تكنولوجية، فلو حدثت هذه الثورة العلمية لأصبح ممكنا أكثر موضوع الدنيوية، وان عدم وصولنا إلى هذه الثورة قيد نظرتنا إلى الطبيعة بالنظر إليها على أنها مقدسة ولم نستطيع السير نحو دنيوية الحياة السياسية فظلت حياتنا ذات طابع ديني حتى ولو لم يكن المضمون المهيمن على السياسة مضمونا دينيا بشكل واضح.

الفصل الثاني: ضحية التشويه

أما الفصل الثاني من الكتاب فيقدم له د. عطية مسوح ويناقش فيه العلمانية والواقع العربي وما هي إشكالية العلمانية العربية؟؟ حيث يرى بأن هناك كثيرمن المصطلحات فهمت بشكل خاطئ وأنها ظلمت وشوهت عن طريق سوء الفهم أو عن طريق سذاجة معتنقيها..

ومن هذه المفاهيم مفهوم العلمانية والذي لا يوجد له تعريف مانع جامع أو عابر للزمان والمكان.

ويرى مسوح أنه إذا انطلق رافعوا رايات العلمانية من المفاهيم المجردة والتعريفات الأكاديمية التي أطلقت عليها حيث وُلدت، فإنها حكما ستؤطر في عبارات تجمع بين خصائص المفهوم المجرد والروح الذي أكسبته إياه شروط الزمان والمكان الأوروبيين.

ويعتبر مسوح ذلك أحد إشكالات العلمانية العربية في العصر الحديث، وهناك إشكال آخر هو أن العلمانية التي نقلها ودعا إليها المفكرون الليبراليون والقوميون واليساريون العرب في نهايات القرن التاسع عشر حتى أواسط القرن العشرين، لم تزل في المكان المناسب لها، لا من حيث العلاقات الاقتصادية ولا من حيث العلاقات الاجتماعية ولا من حيث العقلية السائدة والتي تقوم على الفردية والعشائرية.

كما ظلمت العلمانية أيضا ليس عن طريق سوء الفهم إنما عن طريق حسن الفهم أيضا من خلال أولئك الذين تضرروا منها من إقطاعيين وأصحاب نفوذ والذين كانوا مترشحين متجذرين متوارثين للزعامة بفضل التقسيم العائلي والعشائري والطائفي، حيث أنهم فهموا العلمانية على أكمل وجه ورأوا فيها عدوا لهم من خلال محاربتها لهذا التقسيم ولهذا الإرث المتخلف.

كما أن العلمانية حسب مسوح، شوهت عن طريق معتنقيها حيث قامت خلف العلمانية أنظمة قمعية وأفكار ديكتاتورية وأحادية في الفكر والسياسة، ويعتبر ذلك وجها واضحا من وجوه تشويه العلمانية على يد معتنقيها ومؤيديها والمروجين لها.

ويستطرد د. مسوح في كلامه حيث يعتقد أيضا أن العلمانية وقعت في إشكال تداخلها مع البنى الفكرية الهشة لمعتنقيها، فصارت علمانية سطحية متخلفة تحتوي على أشكال منها التعصب للرأي ورفض الآخر وقمع المعارضين لرؤية قادة الأحزاب والحكومات.

ولعل كل ما ذكر من معوقات للعلمانية برأي مسوح يعد تعويضا نسبيا حيث تمكنت العلمانية العربية من تحقيق اختراقات في هذه المعوقات في جوانب متعددة، لذا لا يرفضها المجتمع العربي رفضا مطلقا وعلى ذلك فإن رفضها يعد نسبيا وحضورها يعد نسبيا أيضا.

ويبقى السؤال هل نحن مؤهلون لقبول العلمانية؟؟ فالكثيرون من رافضي العلمانية يرون أن مجتمعاتنا العربية غير مؤهلة لقبولها على الرغم من كل التجارب والملامح والممارسات السياسية العربية التي اتسمت بالعلمانية في القرن العشرين والتي تطورت بشكل طردي مع تطور الفكر السياسي والثقافي ومع تطور الممارسة السياسية.

لا بد من التأكيد على حاجة المجتمعات العربية للعلمانية لأنها مجتمعات متعددة في طوائفها الدينية والمذهبية والعشائرية والقومية وتياراتها السياسية والحزبية ولا سبيل لعلاقة صحية سليمة في بوتقة هذا التنوع الديني والمذهبي والسياسي إلا عن طريق مجتمع علماني.

فالعلمانية تؤكد على الهوية الوطنية والانتماء للوطن، وأن من ميزات المجتمع العلماني توافر المواطنة وحقوق الانسان.

فإن أساس العلمانية النظري الانطلاق من أن الانسان أساس التكون الاجتماعي وهدف الثقافة والسياسة، وفكرة الانطلاق من الانتماء الإنساني لا تلغي التنوع، فاللون والجنس والقومية كل ذلك يعتبر لاحقا لأن الانتماء الإنساني هو الجوهر والقيمة الأولى كما أن الانتماء الانساني يجمع بين الانتماءات الطبيعية والانتماءات الاختيارية وبناء على ذلك فالعلمانية هي السبيل لتحقيق فكرة المواطنة، لأن المواطنة تعني تساوي الناس جميعا أمام القانون، والعلمانية تجد ذاتها تجعل من القانون ذاته قانون مواطنة لا قانون تمييز.

ويعد فصل الدين عن الدولة، هو المبدأ الأساس للعلمانية وهذا الفصل لا يشكل إساءة إلى الدين أيا يكن، ولا يعني التقليل من دور الدين في حياة الناس والمجتمع، ولا يمكن الفصل أصلا بين الدين والمجتمع، ولكن الانسان هو الذي يحدد علاقته بالشعائر الدينية وأفكاره الدينية بحرية تامة.

أما في فصل الدين عن التعليم، حسب مسوح، فإنه من الضروري مراعاة الاختلاف في طبيعة كل من الدين والعلم، فالعلم يقوم على نشاط عقلي مبني على الشك والتجريب، كما يقوم على كل الأفكار والمشكلات التي لا يجد لها العقل سندا، أما الدين فإنه يقوم على الإيمان والانفتاح على الروح والضمير أمام الله والتسليم لله إذن فكل من الدين والعلم ذو طبيعة مختلفة عن الآخر فالفصل بينهما مفيد لكليهما...

ولتعزيز العقل العلماني على الصعيد السياسي لا بد من أن تكون الدولة بمؤسساتها الأمنية والإدارية تقوم على فكرة ضبط المجتمع وتنظيم العلاقات بين الأفراد، وبين الجماعات، أو بين الناس والدولة، وعلى ذلك فلا بد للحكومة أن يكون لها دور في حماية حرية المواطن وحقوق الانسان من خطر التطاول عليها من أية جهة كانت، لأنه في حماية الدولة لحقوق وحرية الإنسان دور كبير في تقوية النزوع العلماني لدى الناس.

والسياسة التي تقوم على تكريس الأحادية هي نقيض العلمانية والديمقراطية وتؤدي إلى زعزعة النزوع العلماني حكما، ولتعزيز العقل العلماني على صعيد التعليم لا بد من إتباع الحوار أسلوبا في التعليم، وتدريب المتعلمين على الشك بوصفه طريق المعرفة الدقيقة واختبارها ■

بطاقة:
اسم الكتاب، العلمانية.. وجهات نظر
المؤلف: د. يوسف سلامة - د. ماهر الشريف- عطية مسوح
الناشر: نون ع لنشر والطباعة والتوزيع. حلب- سوريا
تاريخ الصدور: الطبعة الأولى ٢٠٠٨

حبر

في مواجهة عوامل التدمير

كما الحركة الوطنية الفلسطينية لها مراحلها، ومحطاتها الرئيسية، كذلك الصحافة الفلسطينية لها فترات امتازت بها عما سبقها، وجاء ما بعدها فافترق عنها، وهذه الافتراقات والتمايزات كانت في أكثر من مرة محل دراسة من بعض الباحثين، وكان بعض تلك الدراسات رائدة، وموّثقة على نحو لا نستطيع إلا أن نعود له في كل مرة نتناول فيها مرحلة عمّقها الدرس الجاد، والمعرفة الملموسة بما يكتب.

وأحد أهم تلك الدراسات وتناولت حقبة الستينات، وأوائل السبعينات، مقال غازي الخليلي «صحافة المقاومة في عشر سنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٥» «المنشور في العدد المزدوج ٤٢/٤١ (كانون الثاني/ شباط ١٩٧٥) من مجلة شؤون فلسطينية، هذه الدراسة التي كتبتت، وذلك واضح من تفصيلها وتحليلها لكل ما كان قد صدر في حينه للتنظيمات الفلسطينية، والباحثُ معسكرٌ في مركز الأبحاث الفلسطيني، وعلى الرفوف من حوله وبكل الأرشفة الأنيقة والمعهودة عن المركز جميع ما صدر من دوريات وكتب وبيانات. على أنها كتب أولا وقبل كل شيء، لأن صاحبها مزود أصلا بكل الموهبة اللازمة لصنعة الكتابة. ويصدف أن نعثر على مادة عن الصحافة الفلسطينية في فترة لاحقة، لا تقل أهمية عن مادة غازي الخليلي كتبت في ظروف مغايرة، وربما رسمت خطوطها الأولى، والمعلومات التي فصّلت فيما بعد، في قلب الحصار، وفي الأقبية التي كانت تتلقى أسطح بناياتها، وجدرانها، آلاف القذائف اليومية من المعتدي الإسرائيلي، أقصد بذلك المادة التوثيقية القيمة التي نشرها الباحث الفلسطيني الدكتور أحمد أبو مطر في بداية الثمانينات في كتاب «بيروت - ١٩٨٢ - وعي الذات» ثم عاد فنشرها مكثفة في أحد أعداد مجلة «الشعراء» التي تصدر عن بيت الشعر، في رام الله - فلسطين، ويرأس تحريرها الشاعر الفلسطيني المتوكل طه.

وفي الحالتين: حالة غازي الخليلي، وحالة الدكتور أحمد أبو مطر لم تكتب الدراستان على هذا النحو الذي تركهما، على الدوام، مرجعين لا غنى عنهما لأي باحث في الشأن الصحفي، بل حتى السياسي الفلسطيني، بل إن شئنا استخدام المصطلح الأدق، مصدرين، ولاسيما بعد ضياع كل مقتنيات مركز الأبحاث، في حالة مقالة الخليلي، وخسارتنا، في حالة مقالة الدكتور أبو مطر، لكل ما صدر ونشر أيضا في فترة الاجتياح الإسرائيلي، بسبب الدمار، وإتلاف كل شيء من المقرات، إلى الأرشيف، إلى أعز مقتنيات المقاتلين، الذين وجدوا أنفسهم يرحلون عن بيروت، دون أن تكون لهم فرصة أن يلملموا معهم جزءاً غزيراً من ماضيهم، فظل أكثر من ٩٩ بالمائة من ذلك الماضي في البيوت والمقرات نهبا للجنود الإسرائيليين، ولمن ساعدهم من المتعاونين اللبنانيين معهم ينهبون ما كان ثمينا منه، ويُزقون الباقي ويحرقونه تاركين تراث شعب بكامله لقمة سائغة بيد الحقد، ومحاولات الاستئصال، التي سقطت، أولا، في عمّان، وسقطت ثانيا في بيروت، وسقطت أثناء القصف اليومي الذي مارسته المجنزرات الإسرائيلية ذات يوم ضد مبنى المقاطعة، عندما كان الراحل ياسر عرفات محاصرا فيه، لذا تبقى كل محاولة للتوثيق أيا كان حظها من الكمال محاولة باسلة للوقوف في وجه كل عوامل الفناء التي تحيط بالقضية الفلسطينية من كل جانب ■

أحمد سعيد نجم

رحلات العرب والأجانب إلى القدس

بشار منافيخي

■ نظراً إلى أهمية المنطقة من النواحي الجغرافية والدينيةً والاقتصاديةً والعسكريةً، شهدت الأراضي المقدسة في فلسطين منذ القرون الوسطى وحتى القرن العشرين زيارة عدد كبير من الرحالة العرب والأجانب منهم ملوك وأمراء وقادة وعسكريون وحجاج وتجار وعلماء أدباء وشعراء جابوا آفاقها ودون بعض هؤلاء انطباعاتهم عن تلك الأراضي وخاصة بيت المقدس لما له من أهمية دينية رفيعة، ومن أشهر تلك الرحلات، رحلة ابن بطوطة ورحلة ابن جبير، ورحلة ناصر خسرو ورحلات الشيخ عبد الغني النابلسي وسايولف ودانيال الراهب وثيودريش وارنولد تويمبي وغيرهم، وبمناسبة إعلان القدس عاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠٠٩ نستعرض أهم الرحلات التي قام بها الرحالة العرب والأجانب إلى القدس على مر العصور.

رحلة ناصر خسرو

هو أبو معين الدين - ناصر خسرو - القبادياني المروزي ، ولد في مدينة قبادیان من أعمال مرو ببلاد فارس عام ٣٩٤هـ/١٠٨٨م، درس مختلف فروع المعرفة في عصره، وعين موظفاً في مدينة (مرو) وتقلب في عدد من المناصب، ثم غادر (مرو) لأداء فريضة الحج فقام برحلته الشهيرة التي دامت خمس سنوات (٤٣٧-٤٤٢هـ/١٠٤٥-١٠٥٠م) زار خلالها بلاد الشام والحجاز ومصر وأقام بمصر عدة سنوات، وقد دون رحلته التي سماها (سفرنامة) يوماً بيوم ووصف الأماكن التي زارها.

وصف مدينة القدس

وصف ناصر خسرو مدينة القدس وصفاً دقيقا وزار معالمها ويحدثنا عنها قائلاً: ((هي مدينة مشيدة على قمة الجبل، ليس بها ماء غير الأمطار، ورساتيقها ذوات عيون، والمدينة محاطة بسور حصين .. وفي المدينة صناع كثيرون، لكل جماعة منهم سوق خاصة .. وفي بيت المقدس مستشفى عظيم عليه أوقاف طائلة ويصرف لمرضاه العديدين العلاج والدواء، وبه أطباء يأخذون مرتباتهم من الوقف المقرر لهذه المستشفى، ومسجد الجمعة على حافة المدينة من الناحية الشرقية.. فقد بني في هذا المكان لوجود ((الصخرة)) وهي الصخرة التي أمر الله عز وجل موسى عليه السلام أن يتخذها قبلة .. وبين الجامع وسهل السامرة ، واد عظيم الانخفاض كأنه خندق، وبه أبنية كثيرة على نسق أبنية الأقدمين، ورأيت قبة من الحجر المنحوت مقامه على بيت لم أر أعجب منها، حتى أن الناظر إليها ليسأل نفسه كيف رفعت في مكانها؟ ويقول العامة: إنها (بيت فرعون) واسم هذا الوادي (وادي جهنم) .. وحين يسير السائر من المدينة، جنوباً، مسافة نصف فرسخ، وينزل المتحدر يجد عين ماء تنبع من الصخر تسمى (عين سلوان)، وقد أقيمت عندها عمارات كثيرة وبحر ماء .. ويقال: كل من يستحم من ماء هذه العين يشفى مما ألم به من الأوصاب والأمراض المزمنة وقد وقفوا عليها مالاً كثيراً)).

وقدم خسرو في تلك الرحلة وصفاً دقيقاً لمدينة القدس وأهميتها الدينية وتحدث فيها أيضاً عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المدينة أيام العصر الفاطمي والسلجوقي ■

مراجع البحث

حيفا في العهد العثماني: د. عدنان البخيت، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام.

رحلة ناصر خسرو: ترجمة د. يحيى الخشاب. دار الكتاب الجديد - بيروت.

أخبار ثقافية

الملك العادل

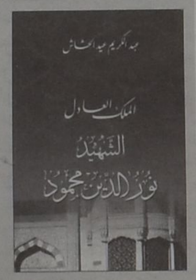

■ عن مكتبة الأقصى بدمشق صدر للكاتب الفلسطيني عبد الكريم عبد الحشاش كتاب جديد بعنوان «الملك العادل، الشهيد نور الدين محمود» ومن مقدمة الكتاب، الواقع في ٢٨٣ صفحة من القطع المتوسط، نقرأ: لقد قصدت من إيراد سيرة الشهيد نور الدين محمود في هذا الوقت بالذات التذكير بسلوك وجهاد هذا القائد الملهم لحاجتنا الماسة لقائد على شاكلته، وليتعظ القادة بسيرته وسلوكه، وأنه لا ينبغي لنا أن نيأس ونقنط من رحمة الله فمكلما بدا الظلام حالكاً أوشك الفجر على البزوغ، فظروف ظهور نور الدين محمود كانت مشابهة إلى حد ما للظروف التي نعيشها ■

مكتبة الإسكندرية

■ وصلنا في «الحرية» العدد السادس والعشرون تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٨ من مجلة مكتبة الإسكندرية، وهي نشرة إعلامية غير دورية تصدر عن مكتبة الإسكندرية وفي هذا العدد الذي حمل في الزاوية من غلافه «ذاكرة مصر المعاصرة» ما يقرب من عشرين مقالا تتناول كلها تاريخ مصر ولاسيما منذ بدء حكم أسرة محمد علي باشا، أوائل القرن التاسع عشر وحتى الآن وجاء ذلك كله على نحو أنيق، وبالصور والوثائق النادرة ■

رحيل صلاح الدين حافظ

■ عن عمر يناهز ٧٠ عاما، وبعد صراع طويل مع المرض، رحل الصحفي المصري الكبير صلاح الدين حافظ، مدير تحرير صحيفة الأهرام الدولية، والأمين العام لاتحاد الصحافيين العرب.

وكان حافظ قد شغل في الآونة الأخيرة منصب رئيس تحرير «الأهرام الدولية» الطبعة العربية، بالإضافة إلى منصبه كأمين عام لاتحاد الصحفيين العرب، منذ عام ١٩٩٦ وحتى وفاته.

ترك حافظ ١٢ كتابا منها «أحزان حرية الصحافة»، «نزيف الوعي»، «تحريم السياسة وتجريم الصحافة» و«كراهية تحت الجلد» وعُرف عن الراحل الكبير دفاعه عن الحريات العامة والحريات السياسية، وحرية التعبير والعدالة الاجتماعية. وكان من أوائل الذين سعوا عام ١٩٩٠ لتأسيس «المنظمة العربية لحقوق الإنسان» ■

Digitized by Birzeit University Library

من تاريخ الصحافة الفلسطينية الصادرة في فترة الاجتياح الإسرائيلي ١٩٨٢

بدعوة من مجلة الحرية والتجمع الديمقراطي الفلسطيني للمهنيين في سوريا (قطاع الإعلاميين) ألقى الزميل أحمد سعيد نجم محرر القسم الثقافي في مجلة الحرية محاضرة في المركز الثقافي الفلسطيني بمخيم اليرموك، قاعة الشهيد خالد نزال، بعنوان «تاريخ الصحافة الفلسطينية المعاصرة - فترة الاجتياح الإسرائيلي ١٩٨٢ نموذجا»، وبعد أن تحدث الزميل المحاضر بإيجاز عن الاجتياح الإسرائيلي، والصحف الفلسطينية التي صدرت في بيروت في ذلك الوقت، تحدث بالتفصيل عن الصحف الفلسطينية الصادرة في سوريا في الفترة ذاتها، على نحو أضاء للأجيال الجديدة ما تم من إنجازات صحفية مهمة، ومن جميع التنظيمات الفلسطينية. ومن المحاضرة نقتطف:

■ وإذا عدنا إلى موضوع محاضرتنا فسنقول بأنه ورغم مرور ستة وعشرين عاما على الاجتياح الإسرائيلي للبنان، إلا أنه ما يزال في ذاكرة الكثيرين، وبالأخص ممن عايشوا تلك التجربة كما لو أنه حدث بالأمس القريب، وكيف تنسى تلك الأيام، وفيها من القتل والتدمير والاعتقال الجماعي ما يفوق بكثير ما جرى في أيلول عام ١٩٧٠، وفي وجهها وجع يشبه روايات الأهل عن نكبة عام ١٩٤٨.

ومعروف تماما أن أحدا لم يتفاجأ كثيرا بمجريات القصف الإسرائيلي العنيف على كل لبنان تقريبا في اليومين الأولين ٤ و٥ حزيران، فقد عرف لبنان مئات العدوانات المشابهة منذ أن بدا الوجود الفلسطيني المسلح يتعاظم في ذلك البلد في أعقاب هزيمة حزيران عام ١٩٦٧، على أنه ابتداء من اليوم الثالث، أي في السادس من حزيران راح يتضح للجميع أن العدوان هذه المرة مختلف في اتساع رقعته وفي أهدافه. ورغم أن كثيرا من قادة المقاومة كنيوا، لاحقا، أنهم كانوا، على نحو أو آخر، على دراية بما كان يبيّت للثورة الفلسطينية في لبنان، إلا أن مجريات العدوان على الأرض بينت أنه أخذهم على حين غرة. فالعدو الصهيوني الذي كان قد أعد خطة محكمة لطرد القوات الفلسطينية من لبنان، ولم يكن متكتما جدا حول نواياه في العدوان وما يرمي إليه من ورائه، قد كان يتحين ذريعة ما، وقد أتته أخيرا، من خلال المحاولة الفاشلة لاغتيال سفير بلاده في لندن. وهكذا جاء العدوان، ولم يكن أحد قد هيأ نفسه لتلقي ضربة بذلك العنف.

ومن المعروف أن الثقل الرئيسي للثورة الفلسطينية بكافة أذرعها، وهيئاتها، كان - وبعد أحداث أيلول الأردن - قد تركز في لبنان بحيث أصبحت دولة ضمن دولة، بل وفي أماكن كثيرة، في المخيمات، وبعض مناطق الجنوب، والبقاع، وأحياء بيروت الغربية كانت الثورة الفلسطينية هي الدولة. وعشية اجتياح ١٩٨٢ كانت تصدر في لبنان عشرات الصحف والمجلات الفلسطينية، اليومية والأسبوعية، والشهرية، وحتى الفصلية والسنوية.

وباستثناء مجلة «الطلائع» و«صوت فلسطين» كانت جميع الصحف والمجلات الرئيسية الناطقة باسم التنظيمات أو الهيئات الفلسطينية تصدر في بيروت، وقد لحقها في سعيها للبقاء على قيد الحياة وسط الحراب، والقصف الجنوني ما لحق الفلسطينيين واللبنانيين من قتل وتعذيب لأرواحهم، وتهديم أعمى لممتلكاتهم، وبيوتهم، وقوارهم. ويخبرنا العدد ٨١٩ من مجلة إلى الإمام الصادر في دمشق في ٥ نيسان ١٩٨٣، وهو أول عدد تصدره المجلة بعد الاجتياح أن أسرة تحرير المجلة استطاعت أن تصدر عددين فقط طيلة فترة الاجتياح، ولأنهما لما يفلحا، أي العددين في خرق الحصار المحكم على بيروت، وقد دفنا، على الأرجح تحت الحرائب فإن المجلة وفي ترقيمها لاعدادها لم تحتسبهما. ومن خلال نداء الوطن التي أصدرتها، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في دمشق، لتغطية أحداث اجتياح لبنان يوما بيوم، نقرأ أحيانا مواد أدبية أشير إلى أنها مأخوذة عن الحرية، وفي العدد ١١١ من المجلة المذكورة والصادر في ١٠/١٦/ نقرأ أيضا عن الحرية أنها: «صدرت طوال حرب لبنان المجيدة في أشهر حزيران وتموز وآب» وأنها توقفت على أبواب مغادرة المقاتلين والمناضلين الفلسطينيين لبيروت. وقبل المغادرة تم إحراق كل الصور والوثائق الحساسة، وبقي في مقر «الحرية» بالإضافة إلى أعدادها ومجلداتها وتجهيزاتها أرشيف صحافي علني هام، وأرشيف غني للصور. وأن المعلومات تشير إلى أن الصهاينة نهبوا ودمروا كل هذه المحتويات».

وفي العدد رقم ٦٥٥ من مجلة الهدف، والصادر في دمشق في ١٠ كانون الثاني ١٩٨٣، وهو أيضا أول عدد تصدره المجلة بعد الاجتياح نقرأ على الوجه الداخلي للغلاف الأول تحت عنوان «رسالة الهدف» أن «المجلة واصلت صدورها وبانتظام خلال ٧٩ يوما من أسطورة المواجهة والصمود، ومنذ بدء مغادرة مقاتلي الثورة الفلسطينية لبيروت توقفت المجلة في محاولة للبحث عن الوسائل والظروف التي تؤمن صدورها واستمرار صدورها.

ورغم أن القصة الكاملة للاجتياح الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢ لم ترو بعد إلا أن العديد من الدراسات والمذكرات قد أضاءت بعض جوانبها، بما في ذلك التجربة الصحفية. ومن المحاولات المبكرة لرصد تلك التجربة مقالة الشاعر سعيد القيسي في أول عدد من مجلة بلسم بعد الاجتياح وحمل رقما وتاريخا يحتاجان إلى منجم وجاء هكذا «العدد (٢ - ٦٥) تموز ١٩٨٢ - أيار ١٩٨٣) ويتحدث القيسي في مقالته عن سبع مجلات فلسطينية راح معظمها يصدر يوميا مع بدء الاجتياح.

١ - المعركة، وهي صحيفة يومية عن اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين.

٢ جلسم نشرة يومية صدرت خلال الحرب بدل المجلة الشهرية عن جهاز الإعلام والتثقيف في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

٣ - المتراس؛ نشرة نصف أسبوعية بادر بإصدارها مجموعة من المثقفين من خلال جهاز الإعلام الجماهيري.

٤ - الهدف: صحيفة يومية عن جهاز الإعلام في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وصدرت على هيئة جريدة.

٥ - طريق الانتصار وكانت في الأصل نصف شهرية، وراحت تصدر في الحرب مرتين بالأسبوع عن حزب العمال الشيوعي الفلسطيني.

٦ - رصيف ٨١ نشرة يومية أصدرتها جماعة الرصيف التي تزعمها الشاعر الشهيد علي فوده.

٧ - العودة، صحيفة كانت تصدر نصف شهرية عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، إقليم لبنان، وصدرت يومية طيلة أيام الاجتياح.

ومن المحاولات المبكرة لتوثيق التجربة الصحفية الفلسطينية في فترة الاجتياح الإسرائيلي كتاب للدكتور احمد أبو مطر بعنوان «بيروت ٨٢ - وعي الذات» وصدر عن الأمانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين في دمشق عام ١٩٨٣، وقد عاد الدكتور أبو مطر عام ٢٠٠١ إلى كتابه وصنع من المادة التوثيقية الموجودة فيه ملفا نشره في العدد ١٣ صيف ٢٠٠١ من مجلة الشعراء الصادرة عن بيت الشعر - رام الله - فلسطين. وفي الكتاب الصادر عام ١٩٨٣، وتكثيفه المنشور في الشعراء صيف ٢٠٠١، وصف حي ونابض لمعاناة الكتاب والصحفيين الفلسطينيين واللبنانيين، والعرب، وعموم من كان متواجدا في بيروت، من القصف الهمجي والذي لم يكن يتوقف إلا لساعات محدودة من الليل، وما رافق ذلك من انقطاع للتيار الكهربائي، وللماء، والطعام، والعيش، يوميا، قريبا من تخوم الموت. ومنه نقرأ أن «صحيفة العودة كانت قبل الغزو الإسرائيلي، جريدة نصف شهرية، تنطق بلسان القيادة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إقليم لبنان وفي التاسع من حزيران (يونيو) ١٩٨٢ صارت تصدر يوميا في صفحتين، وجعلت شعارها على الزاوية اليسرى من الصفحة الأولى: (بيروت.. مقبرة الغزاة)» وقد التف معها وحولها العديد من الكتاب والصحافيين منهم: علي حسين خلف، غسان زقطان، عبد الهادي الشروف، امجد ناصر، ميشيل النمري، غالب هلسا، حازم إبراهيم، محمد لافي، سامر عبد الله، زكريا محمد». ولكنه لا يذكر شيئا عن مجلة الحرية. وان بلسم «أثناء الحصار صدرت نشرة يومية مسحوبة على الستانسل، واستمرت في الصدور من ١٥ حزيران حتى ٢٢ آب، حيث صدر فيها ٦٤ عددا. وأن المتراس، صدرت غير منتظمة، ومطبوعة على الآلة الكاتبة، ومسحوبة بطريقة الستانسل، وصدر منها عشرة أعداد، وأصدرها الإعلام الجماهيري لمنطقة بيروت في حركة فتح، وأشرف عليها جابر سليمان. وأن العدد الأسبوعي من مجلة «لفلسطين الصورة» مجلة الإعلام الفلسطيني الموحد، توقف عن الصدور مع بدء الاجتياح، واستمر صدور جريدة «فلسطين الثورة» اليومية حتى خروج المقاتلين من بيروت. على أن أهم مجلة صدرت في لبنان أثناء الاجتياح الإسرائيلي هي مجلة «المقاومة» التي استقطبت على صفحاتها كبار الكتاب والصحفيين الفلسطينيين والعرب، المتواجدين في بيروت مثل معين بسيسو، ومحمود درويش، وسعدي يوسف، وغيرهم. وصدر العدد الأول منها «صباح الثلاثاء ٢٢ حزيران ١٩٨٢، وصدر العدد ٦٠ في ٢٥ آب وكان ذلك آخر عدد من المجلة، وبعد أن بدأت البواخر تخرج بالمقاتلين الفلسطينيين وتوزعهم على المنافي الجديدة. ويحكي الدكتور أبو مطر عن مأساة الشاعر الفلسطيني «علي فوده» الذي أشيع أنه استشهد قرناه الكثيرون، ثم عاد فأفاق من موته، ليقرأ ما كتب عنه، ثم عاد واستشهد من جديد، على نحو أقرب ما يكون إلى قصص العبث واللامعقول.

ونظرا لأهمية ما احتوته مجلة «المقاومة» في أعدادها السنين، فقد أعاد الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين/فرع الكويت، نشر جميع موادها في كتاب من جزأين حمل اسم «شهادات من المعركة». وكتب المرحوم أبو إياد مقدمة لذلك الكتاب.

وقبل أن نغادر بيروت إلى دمشق لابد أن نذكر بإيجاز شهداء الصحافة الفلسطينية وكان أولهم «سمير درويش»، الذي كان يرأس تحرير الطبعة الإنجليزية من مجلة إلى الإمام (FORWARD) والشاعر علي فودة، والمذيعة «نعم فارس» وهي جنوبية كانت تعمل في إذاعة فلسطين، التابعة للإعلام الفلسطيني الموحد.

إن الضحية الأكبر للاجتياح الإسرائيلي كانت المقرات الفلسطينية والوطنية التي كان تصيبها الدمار الشامل، وإتلاف محتوياتها، ونهبها من قبل القوات الإسرائيلية الغازية، والقوى العميلة التي رافقتها في غزوها. فقد ضاعت أرشيفات صحفية هامة، على أن اكبر خسارة ثقافية، مني بها الفلسطينيون تمثلت في تدمير مركز الأبحاث الفلسطيني، ونهب محتوياته التي لا تقدر بثمن. ورغم أن مجلة «شؤون فلسطينية» قد أصدرت عددها الجديد من بيروت بعد أشهر من بدء الاجتياح وحمل رقم ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١، إلا أنه وكما اتضح بعد بدء انسحاب القوات الإسرائيلية من قلب بيروت، ودخول الجيش إليها، ومضايقاته، ومضايقات المكتب الثاني، أن بيروت لم تعد، بعد الآن، المكان الذي يمكن أن يعمل منه الفلسطيني، فكان أن راحت الصحف الفلسطينية، وبأسمائها القديمة، وبعض من طاقمها القديم مع طاقم جديد تصدر من دمشق، أو قبرص، أو تونس، وكان ذلك عنوان مرحلة جديدة من مراحل العمل الفلسطيني. لقد ظل ما صدر من صحف فلسطينية أثناء الاجتياح في بيروت، ظل في بيروت، ولم يخترق الحصار من أعداد المجلات إلا الجزء اليسير. قلة فقط من المثقفين، حملوا معهم إلى منافيهم الجديدة، بعض الأعداد، وقد بحثنا عند كثير من التنظيمات الفلسطينية، الموجودة في سورية، عما أصدرته أثناء الاجتياح من صحف في بيروت فلم نحظ بشيء، لا بل إن كثيرا من المسؤولين لا يعرفون شيئا عن تراثهم لتلك الفترة. وفي وقت راحت فيه القوات الغازية التي اقتحمت بيروت عشية مقتل بشير الجميل في ١٤ أيلول، تقتل، وتعتقل كل ماله علاقة بالمقاومة الفلسطينية، فمن الصعب أن نتخيل أحدا يحتفظ بذكرى ما من الفلسطينيين تقود إلى اعتقاله، لا بل إن الانفضاض عن الثورة الفلسطينية بدأ وهي ما تزال موجودة في بيروت. ويحكي «شفيق الحوت» في مذكراته الصادرة حديثا عن دار الريس بعنوان «من الوطن إلى المنفى» بحزن عن يوم أفاق فيه فوجد جميع سكان البناية التي يقطنها قد رحلوا منها، وما ذلك إلا لأن الأخ ياسر عرفات، قد زاره ليلا، وكان ذلك يعني أن الإسرائيليين سيعلمون بزيارته، وسيدمرون البناية على رأس ساكنيها «وقدرت للجيران موقفهم - يقول شفيق الحوت - لكن عزّ ذلك عليّ كثيرا، وأنا أتذكر كيف كان بين الناس من يقطع المسافات الطويلة ليرى أبو عمار أو يصافحه، وكيف باتوا اليوم يخشون الإقامة بالقرب من منزل مرّ أبو عمار فيه». ويعلق الدكتور طلال ناجي الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة - في مذكراته التي صدرت بعنوان في الخيمة الأخرى على طلب قيادة الحركة الوطنية اللبنانية من المقاومة مغادرة بيروت بالقول «اليوم - أي عام ٢٠٠١ عندما صدرت الطبعة الأولى من المذكرات - يستطيع المرء أن يعطي حكما موضوعيا. لقد كان من حق الإخوة اللبنانيين أن يطالبونا بما طالبونا به. لقد تحملوا فوق طاقتهم، وأرادوا حماية ما تبقى من المقاومة وما تبقى من بيروت»!

وفي دمشق التي ستغدو وابتداء من أواخر آب ١٩٨٢ المقر الدائم أو شبه الدائم لمعظم القيادة الفلسطينية. ومعظم هيئات، ودوائر م.ت.ف، ومعظم الصحف الفلسطينية، فقد كان للصحافة الفلسطينية التي رافقت الاجتياح الإسرائيلي قصة هامة، وعليه سيكون هدف محاضرتنا هذه رواية ما لم يرو بعد... ■

رئيس التحرير
معتصم حمادة

مدير التحرير
محمد السهلي

المدير المسؤول
سامي مشاقو

الاخراج الفني
زيكوف

صاحب الامتياز
شركة دار التقدم العربي للصحافة والنشر
ص.ب، ١٤/٦٠٤٧
بيروت. لبنان
هاتف، ٣٠٥٥٩٦
فاكس، ٧٠٤٠٧٩

مكتب دمشق
ص.ب، ١١٤٨٨
دمشق. سوريا
هاتف، ٦٣١٩٤٥٥.٦٣١٩٤٥٨
فاكس، ٦٣١٩١٢٥

ثمن النسخة
■ الأردن ١٠٠ فلس ■ سورية ١٠ ليرات ■ لبنان ٥٠٠ ليرة ■ العراق ٤٠٠ دينار ■ اليمن ٥ ريالات ■ مصر جنيه واحد ■ الجماهيرية الليبية ٤٠٠ درهم ■ تونس ٤٠٠ مليم ■ الجزائر ١٠ دنانير ■ المغرب ١٠ دراهم ■ ايران ١٢٠ ريال

مراسلات التحرير
• مكتب دمشق
ص. ب، ١١٤٨٨
• التوزيع في سوريا، المؤسسة العربية السورية لتوزيع الصحف والمطبوعات.
• كافة المواد التي لا تنشر لا ترد إلى أصحابها.
• ليست هناك مكافآت مالية لقاء المواد التي تنشر في المجلة.

وفي العراء البارد...

حسن شتيوي

■ ها هو الغيم يلوح بسواده، في ساعات الغروب. يخرج طفل من تحت الأنقاض، يبحث عن وطن، في الخرائط المستباحة.

وقف إجـلالا... كسر القيد، ورسم خارطة لوطن كتب بدمه، ووصية لشعب أن لا تقسم القدس على اثنين.

ويشتاق في ساعات الضيق، إلى حضـور عبير جسـدك... وينتشي بالخمر، ويشتاق لرؤية خمر فلسطين... مكتوب على عينيك يا راشيل، أن تقرأي الوطن في الكتب، متمسكة بالحب الذي يربط بالوطن، كما أنا بحاجة إلى رائحة جسدك، هذا المختلط بالدم، والألم... ينبغي أن أحلم بأنوثتك حتى أبقى حيا، رغم قسوة القدر القبيح، هذا، خذي كل رجولتي ليبقى هنا معنى واحد، فيه تاريخ يلون الأيام القادمة.

أريـد أن أشـرح لك الحقيقة، ومعنى طبيعتي الكنعانية العاطفية، هذه التي أوصلتني إليك، وجمدت عروقي، لآخر الجسد.

أهرب....

أشتاق...

وانهض مثقلا بالألم..

أزيح إثما اتركيه نبي كنعان، أنه عمر الكنعاني المنذور للاحتراق، في معابد القدس، وكنائس بيت لحم، ويقطر دم محمد الدرة، ليرسم لنا وطنا أكبر من كل الوطن السابق.

صدقيني يـا... إن المـرأة الكنعانية، تلد (جترالا) في الجيش رغم أن عمر طفولتنا لم يتجاوز الثانية عشر فقط ورغم هذا نحب هذا العمر، وكأنه مليون سنة، ميزة هـذا العمر، أنـه يحرق المراحل، وخاصة الطفولة ولا يترك لنا من أعمارنا المتوهجة.. غير الرماد..

إنني لم أبتك لواعج عشقي، لأنني مسكون بالوطن وليس بوسعي أن أتخطى أجدادي، الذين عايشوا الذبح والقتل، ظل الحزن جاثما على ألسنتهم، ينطقون به منذ زمان قرأت أناي.. وأنت.. والآخر.

خربتني القـراءة... أنقذتني وطنيتي، أبقى أنتظر الأحـلام، أحلم أني فلسطيني، يستثمر دماء الشهداء، من أجل الوطن.

هذا عراء بارد / حلم فاسد..

آه كم أتمنى أن تكوني سعيدة، حتى اغتنم سعادتك من أجل طفولتنا، فطفولتنا مختلفة عن طفولة الآخرين، فحتى البندقية عندنا مختلفة جداً.

يا بندقية العاشق، لا أريدك أن تخوضي غيرة الوطن مثلي، فمعاناتي مثلك في الحنين والأنين، أبقي هناك وأنـا أطعم جسدي لهم، من أجـل أن يبقى شعبنا حرا، سأعلن أمامك سر حبي، إني أحبك أيتها الوطن... وحبك يسري ككريات الدم الحمراء في.

•••

لم يلزمني القـلق شاشة التلفزيون لرؤيـة الدمـاء التي عجنت بالتراب، وجمدت الجدار الصوان، لقد وصلوا إلى يوسف، وأي يوسف هذا، الذي ألقوه في غياهب الجب، عندما رفض أباه أن يدعهم يأخذونه معهم إلى الصيد.. يا أبتي لماذا لم تدعه يذهب معنا، ألا تأمن عليه، وألقوا على قميصه دما كاذبا، وحتى قبره كذب، فأين قبر راشيل.

خـذوا من دمنا ما استطعتم واخرجـوا.. أبقي هنا لن أتأخر، وفرح جدا لخروجها قائلا (ديري بالك على حالك يما) ها هي قد خرجت ولـن تعود قبل ساعتين على أقـل تقدير، وكـان يدندن مارسيل خليفة:

أحن إلى خبز أمي
وقهوة أمي
ولمسة أمي

وتكبر في الطفولة
يوما على صدر أمي
وأعشق عمري لأني
إذا مت أخجل من دمع أمي...

ها هو شعبك أمامك ودماؤك قربان له، والصدام وجها لوجه لا يخيف الفلسطيني، الذي يرتقي السماء، على حبال شرايينه.. احترس (يا أيمن).. احذر فالموت لم يخطر على بالك.

كـان يرشقهم بكل قـواه، والفلسطيني يعرف كل مهارات الرمادية، وقد سبق أهل الأرض في فهم إستراتيجية الحجر، هو أول البشر المتقدمين وهو أول من عرف الدروب إلى الإله المجاور، لكل جرح منفجر..

منذ ١٩١٧ - ١٩٤٨ -
١٩٧٠ - ١٩٨٢ - ١٩٩٤
أوسلو، مرورا بكفر قاسم إلى دير ياسين وبحر البقر، وقانا والأقصى.. والأقصى ود... م الفلسطيني ينزف الدم.

كان يركب الأهـوال يتحايل على الموت، يخفف أحزانه ويؤرخ لميلاده ويكتفي بإبراز الملامح الفلسطينية، كبطاقة هوية لا يمكن محوها أبـداً، بل أنها بالأصل لا تقبل الانمحاء، لأنها راسخة في الإنسان، كالجذع في الأرض.

العشق جـريمة في الـواقع الفلسطيني، والعاشق يستحق الموت لأن لسانه يتهجى حروف المقصلة، قبل أن ينطق المهد.

تصرخ الأم بأعلى صوتها (الله يجازي الذي كان السبب) ليه رحت وتركتني، ما يكفي أخوك بالمشفى، يما أصبحت المسافة قريبة، والموت ضروري لأن الحياة ضرورية هي الأخرى، ونحن نموت يما لكي نرفع الشجر إلى الأعلى، ولكي يعرف الأطفال معنى الفرح، ولو مرة واحدة.

يما موويل الهوى
يا مويليا
ضرب الختا جر ولا
حكم النذل فينا

- ألم تكوني تغنين لي هذه الأغنية، وها أنا ذا فهمت النص جيداً، وعملت به حرفيا.

- (سامحتك يما بس عود إلنا)

- تنظر الأم إلى غرفة الابن، مكتوب على الحيطان وبخط يده ما تركه محمود درويش للشباب من تجربة نضالية:

وطني يعلمني حديد سلاسلي
عنف النسور ورقة المتفائل

الموت ضـروري يا بني، لأن الحياة ضرورية هي الأخرى، وها أنت يا أيمن (يا ابن الست عشر ربيعا) تفهم معادلة الحياة، كما يفهمها الفلسطينيون عن بكرة أبيهم، ها أنت ترفع قامتك إلى أول الحب وتمضي...

التاريخ يقرأ الآن
لذا سأكتب:
البندقية في وطني شيء آخر■

Digitized by Birzeit University Library

أزياؤنا الشعبية

الخليل

أسدود

خان يونس

الرملة

زي قروي

بدو التعامرة

بيت لحم

Digitized by Birzeit University Library